مخطوطات مكتبة ابن عباس

مخطوطة

تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد

ملاحظات

ناقص آخره

نحو

شرح التسهيل

١٧٦

مكتبة ابن عباس

تقييد الفرائد شرح
تسهيل الفوائد

هذا كتاب شرح التسهيل المسمى تعليق الفرائد
تقييد القوائد على تسهيل الفوائد

للامام الحافظ المتقن المحقق

المدقق الشيخ بدر الدين

الدماميني غفر الله لنا

ولوالديه ولجميع المسلمين

آمين آمين

آمين

٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

يقول العبد الفقير الى المولى الغني محمد بن ابى بكر بن عمر المخزومي الدماميني عامله الله بلطفه الخفي اللهم وإياك نحمد على نعم توجهت الأمال الى نحوها فلمعتها بتسهيل الفوايد وشكت ما تلقاه من نقص الحظ فاسعدتها بتكميل المقاصد ونشكرك على تصريفك لنا في خدمة كلمة الاسلام وتوفيقك ايانا الى توحيدك الذي تكل عن وصف قصده المفرد جملة الكلام ونسألك أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوي الأفعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب ونشهد ان لا اله الا الله وحدك لا شريك لك تعاليت أن تكون لك صفة مشبهة ولم يحظ بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان وأنّى وهي عن سمات الحدوث منزهة انت الفاعل لما تختار وكل شيئ مفعول بقدرتك وارادتك ولا كائنة عند ذوي التميز الا وجميع أحوالها متعلقة بمشيئتك ونشهد أن محمدا عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه الى الحق اليقين وأنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين ذو النسب الشريف الذي لشأنه التكبير ولشأنه التصغير والدين الحنيف الذي نجى محالفوه وهلك مخالفوه فانقسموا الى جمع السلامة وجمع التكسير ونصلي عليه وعلى آله وصحبه الذين جروا بميدان العربية فحولا لا يلحق لهم غبار وروّوا أجمل اخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتا لمحل تلك الأخبار صلاة لا تزال الألسنة تجزم بفضلها وتقترن ويدوم لقائلها أحمد العيش ولا ينصرف اللهم فادم صلاتك عليه وعليهم ووال تحياتك الطيبات واصلة اليه واليهم أما بعد فلا يخفى ان الكتاب المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تأليف الامام العالم العلامة مالك أزمة الفضايل وابن مالكها السالك من طرق العربية في أفسح

مسالك

مسالكها ملك النحاة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك رضوان الله عليه كتاب جمع الفوايد جمع كثرة وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلمة منه درّة لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال اليه واذا عد غيره من الفضلات فلا شك ان العمدة عليه طال ما جاء بالنفع المتعدي فكان شكره لازما وعد حازما من كان باسكانه في منازل القديم جازما جمع بين براعة العبارة والتنقيح واعتنى بالايجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح وحشى اصداف المسامع درر الاعهد له بمثلها فظن بعض الطاعنين انه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر الا في سهلها وانما اتي الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر وثنى بضعف الادراك وفقد الأستاذ فاصبح لا قوة له ولا ناصر هذا واني لما قدمت في أواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانمايه الى كتبايه من حاضرة الهند عمرها الله بالاسلام وشاد رجاءها بالأئمة العلماء الاعلام وجدت فيها هذا الكتاب مجهولا لا يعرف ونكرة لا يتعرف قل من يشعر باسمه أو مسماه او يلمحه بالنظر فيكشف معماه ولا يجد للمرء هناك منه ولا له أصلا ولا شرحا ولا يبرح المتلفت الى ورود مناهله يكابد ظمأ برحا واتفق ان استصحبت منه في السفر نسخة واحدة اتخذتها راس مال للنظر وكانت بالفوايد علي عايدة ورآها بعض الطلبة فلمحها بعين الاستحسان وناجاه لسانها بالفاظ عذبة فذاق منها حلاوة اللسان الا أنه رأى في كثير من الأماكن ابكارا معان تحجبت بأبواب مغلقة ووجوه مسائل فتنت القلوب بغمز عيونها فتركتها في حبائل المحبة معلقة فسألني في ان اشرح هذا الكتاب شرحا يفتح أبوابه ويذلل صعابه ويحلو غراسه للافهام ويعقد المختصر على ما يكشفه من الابهام ∴ فاعتذرت اولا بانى لست من رجال هذه الصناعة وان فكري في

تحصيل فوايدها مزجي البضاعة وثانيا بأن هموم الحوادث والغربة
قد اجلبت علي بخيلها ورجلها وحملتني جبال انكاد تفتت حصاة
القلب من اجلها وثالثا بفقدان الشروح في هذه البلاد وعزة
ما احتاج اليه من الكتب التي اقدى بياض اياديها بالسواد حتى لقد
وقعت على نسخة من شرح ابن قاسم اتى بها الي من اصاول فقلت
لعلي اذود بها عن مقاصد الكتاب واصاوله واستعين بما فيها
وان كان يسيرا على ما اناله من الشروح احاوله وراجعت النظر
فاذا المرام الذي تخيلت مما يقصر عنه يد المتطاول لما في هذه النسخة
من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات القصد انتاجا وسقم لا
يجد له طبيب الفهم دواء ولا يستطيع له علاجا فكيف لي مع هذه
المهالك بالوصول الى ذلك المطلب وأنى اظفر بتذلل الصعاب
وقد عزما اتطلب وبينما انا اقدم في الاجابة رجلا وأوخر أخرى
واسوف المطالبين بالنجاز والتسويف بالفقير أحرى أخشى معرة
الفضيحة واوثر الستر على القريحة الصريحة وأعلم أن
اعراض المصنفين اغراض لسهام السنة الحساد وان حقايب
تصانيفهم معرضة لا يدرى النظارة تنتهب فوايدها
ثم ترميها بالكساد والفكر يشير الى ان الاجابة ربما تبرد كبدا
حرا وان التأليف ربما ينتفع به فأجرى لصاحبه أجرا فابتهجت
بتلك الاشارة وانتهجت طريقها التي أهدت لطائف البشارة
وأقبلت على اسعاف الطالب بمطلوبه وأعرضت عن الجارين
على نهج الحسد واسلوبه وقلت هب كلا بذل في متابعة الهوى
مقدوره والتهب حسد البطئ نور البدر ويأبى الله الا ان يتم نوره
فهل هي الا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة ظن
انها تطوى جميل الذكر فاذا هي تنشر
واذا اراد الله نشر فضيلة طويت اتاح لها لسان حسود

ولما

ولما تحرك العزم لاسكان هذا الشرح في منازل الوجود وسمح الفكر
فيه ببذل ما هو عنده من الفوايد موجود وشاء الله أن يكون افق
الهند منشأ لظهوره وسما لطلوع بدره وسفوره رأيت أن
أتوسل به الى الوفادة الى الارض التي نشأ فيها وربي في حجورنواحيها
على من اناخت بابوابه ركايب الوفود وصدرت عنه مملوءة الحقايب
بعجايب الكرم والجود امام العصر الذي تقدم فقامت الرعايا صفوفا
على اقدام الطاعة لامامته وخلف السلف الماضين في العدل والاحسان
فأدام الله ايام خلافته سلطان العالم الذي اصاب بسهام آرائه الشريفة
اشرف الاغراض وسما عرضه النقي الى ان اصبح كالجوهر بين الاعراض
وقضى عدله لقطر الاسلام بالعمارة وعلى ديار الكفر بالخراب وأورد
العفاة مناهل كرمه الصافية وصير شراب العداة كالسراب
الى ان صعبت مقاصد المعترين فسدة ازمة التسهيل والمنح وإن
اغلقت دونهم أبواب المكارم فهو على الحقيقة أبو الفتح مولانا
السلطان الأعظم ملاذ سلاطين العرب والعجم حامي بيضة الاسلام
ماحي ظلم الظلم بنور العدل في الاحكام عالم السلاطين سلطان العلما
عظيم السادات سيد العظما المؤيد بالنصر والفتح المبين ناصر الملة
والحق والدين ابي الفتح أحمد شاه السلطان بن السلطان محمد شاه
ابن السلطان مظفر شاه امام احاديث العلا عنه اسندت فبادر
لكي تروى لاحمد مسندا حياة لمظلوم هلاك لظالم فبالباس والاحسان
أشقى واسعدا فكم من عفاة نحوه قد ترددت على انه في برهم ما تردد
ولم تحو اخبار السلاطين غاية من الرفع الا كان في الحال مبتدا لقد
وزن الافعال بالعدل دائما وعرف اسبابا تنجي من الردا فلم ينصرف
عن رتبة الفضل اذا أتى بوزن وتعريف ابانا عن الهدى وتلك ابناها
لاحمد سنة فعد لحماه تشهد العودا عدا جعل الله الممالك
منظومة في سلك ملكه وأقطار الأرض جارية في حوزه وملكه

فحينئذ تركت الاقلام تسعى فى كتابة هذا الشرح على الدروس وطرزته
برسم هذا السلطان الذى يثبت بوجوده وجود كل سرور وينتفى كل
بوس • وحسن عندى ان اتوسل بذلك الى ابوابه الشريفة واتوصل
الى الدخول تحت ظلاله الوديفة على انى على العجز والتقصير
مجبول • وقد ابديت وجوه معذرتى والعذر عند كرام الناس مقبول
وسميت هذا الشرح بتعليق الفرائد على تسهيل الفوايد • وبالله
استعين فى القول والعمل • واياه اسأل ان يبلغنا من خير الدارين
غاية الامل • بمنه وبمنه ولنقدم امام الشرح كلاما يتعلق بترجمة
المصنف فنقول هو الامام العلامة المقرئ النحوى اللغوى الحافظ
المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجة جمال الدين بن عبد الله
محمد بن عبد الله ايضا ابن مالك الطائى الاندلسى الجيانى بلد من بلاد
الاندلس ولد فى سنة ستمائة ونشأ واعتنى بعلوم العربية فأتقنها
ونبغ فيها وحاز قصب السبق وغرب ثناوه وشرقا • وتناولت
الركبان حديث فضله حجازا وعراقا • شعر
• فساربه من لا يسير مشمرا •• وغنى به من لا يغنى مغردا •
ارتحل الى حماه من البلاد الشامية واقام بها مدة ونشر فيها علما
جما ثم استوطن دمشق وعكف بها على الافادة وانتفع بها خلايق
ولم يزل على ذلك الى ان توفى بها فى شعبان سنة اثنين وسبعين
بالباء الموحدة وستمائة رحمة الله تعالى عليه ودفن بسفح جبل
قاسيون وقال صاحبه الشيخ الامام بهاء الدين النحاس الحلبى
رحمه الله يرثيه ••
• قل لابن مالك ان جرت بك ادمعى •• حمر تجاكيها النجيع القانى •
• فلقد جرحت حين نعيت لى •• فتدفقت بدمائه اجفانى •
• لكن يسهل ما احس من الاسى •• علمى بنقلته الى رضوان •
• فسقى ضريحا ضمه ثوب الحيا •• تهمى له بالروح والريحان •

قرأ

قرأ النحو والقرآءت على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار ابى طاهر
الكلاعى الليلى وقرأ كتاب سيبويه على ابى عبد الله المرشانى
ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل لازمه مدة ثم حضر عند
تلميذه ابن عمرون فاعجب به وترك مجلس ابن يعيش ويقال انه جلس
عند ابى على الشلوبين بضعة عشر يوما قلت وقد ذكر الشيخ تاج
الدين الحاجب رحمه الله وأخذ عنه واستفاد منه ولم اقف على ذلك
لغيره ولا أدرى من أين أخذه والله اعلم بحقيقة الحال ومن تصانيفه
الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع فى بابه والتوضيح فى اعراب أشياء من
مشكلات البخارى ابان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة وقصيدته
الطائية فى الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وقصيدته اللامية
فى أبنية الأفعال وعمدته فى النحو وشرحها وارجوزته الكبرى المسماة
بالكافية الشافية وشرحها وأرجوزته المختصرة من الكبرى بالالفية
وجل اشتغال الطلبة المصريين فى هذا الزمان بها قال ابن رشيد
ونظم رجزا فى النحو عظيم الفائدة يستعمله المشارقة ثم نثره فى كتابه
المسمى بالفوايد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه تسهيل
الفوايد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لاسم
طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه فى بعض الأبواب يقصر
عن معتاده ويترك ما ارتهن فى ايراده فسبحان المنفرد بالكمال
قلت وقد قرظ سعد الدين بن العربى الصوفى رحمه الله الكتاب
المذكور المسمى بالفوايد النحوية فقال شعر
• ان الامام جمال الدين فضله •• الهه ولنشر العلم أهّله •
• املى كتابا له يسمى الفوايد لم •• يزل مفيدا لذى لب تأمّله •
• وكل مسئلة فى النحو لجمعها •• ان الفوايد جمع لا نظير له •
فظن الصلاح الصفدى ان هذا تقريظ لتسهيل الفوايد فقال
فى كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام هذا فى غاية

الحسن لوكان الكتاب المذكور يسمى بالفوايد وانما اسمه تسهيل
الفوايد فذكر المضاف اليه وترك المضاف الذى هو العمدة فجعل
التورية بسبب ذلك مقدوحا فيها وقد علمت اندفاع ذلك وانما
نشأ له هذا الوهم من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوايد
وهو معذور لعزة وجوده قلت وانا أروى كتاب التسهيل هذا
عن شيخنا برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الواحد الضرير
الشامى المقيم بجامع الأقمر من القاهرة المصرية كان رحمه الله
اخبرنا به اجازة قال اخبرنا الشيخ أثير الدين ابوحيان سماعا
عليه قال اخبرنا الشيخ ابن ابى الفتح البعلبكى اجازة قال أخبرنا
الامام جمال الدين محمد بن مالك اجازة قال بسم الله الرحمن الرحيم
الجار والمجرور المضاف فى محل نصب على الحال وهو ظرف مستقر
متعلق بمقدر عام اي ملتبسا باسم الله والمعنى بحسب القرينة
متبركا باسم الله لكن ذلك لايوجب كونه ظرفا لغوا كما فى الجار
والمجرور من قولك زيد على الفرس فانه متعلق بكون عام اي كاين
على الفرس وهو بحسب القرينة بمعنى راكب فيجعل ظرفا مستقرا
لالغوا وصاحب تلك الحال هو الضمير المستكن فى عاملها المقدر
اذ المعنى متبركا باسم الله ابتدئ الكتاب حامدا لله حال بعد
حال ترك المص عطفها على الاولى اشعارا بالقصد الى التسوية بين
التسمية والحمد فى جعل كل منهما مبتدا به ليتوصل بذلك الى الجمع
بين الحديثين الواردين فى ذلك كل أمر لم يبدأ فيه ببسم الله
فهو أبتر وكل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم ∴
فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة ايثارا لمتابعة الكتاب العزيز
وما عليه الاجماع ووقع بالحمدلة ايضا لكن بالاضافة الى مابعده
والابتداء أمر عرفي يعتبر ممتدا من حين الأخذ فى التصنيف
الى الشروع فى البحث فكل من الحالين المذكورين ومابعدهما مقارن

له

له ويقع فى بعض النسخ بعد التسمية لفظ دال مسندا الى المص رحمه الله
وبعد ذلك قوله حامدا لله ولايخفى ان ما فى هذه النسخة مانع من
حمل الكلام على ماقررناه آنفا وكأنه والله اعلم من تصرف النساخ
فان قلت بتقدير ثبوته كذلك عن المص يكون حامدا لله بحسب الظاهر
حالا من فاعل قال لكن المقول وهو قوله فيما يأتى هذا كتاب فى النحو
الى اخره مانع من مقارنة الحال لعاملها وان جعلت حامدا بمعنى مريدا
للحمد لتتاتى فاتا المقصود الأهم من ابتدائه بالحمد قبل الشروع فى
الأمر ذى البال الذى هو بصدده فماذا تصنع فيه قلت اجعله حينئذ
حالا مؤكدة لعاملها المقدر اي احمد حامدا لله على ما هو الأصح
عند المص فى مثل عايذا بالله واتابما وبعد قعد الناس أو مفعولا
مطلقا جاء على وزن فاعله كما هو مذهب المبرد حينئذ فالقول
هو مجموع المقدر والمذكور من قوله احمد حامدا لله الى أخر
الكلام رب العالمين اي مالكهم والعالمون جمع العالم وهو اسم
مشتق من العلم لكنه اسم لذوى العلم اولكل جنس يعلم به الخالق سواء
كان من ذوى العلم اولا كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به يقال
عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا عالم الأفلاك وعالم النبات
وعالم الحيوان وليس اسما لمجموع ما سوى الله تعالى بحيث لايكون له
افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه والمصنف مخالف فى ذلك وسياتى الكلام عليه
عند افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى ومصليا حال أخرى عطفها
على ماقبلها اشعارا بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد فى المقارنة
لابتداء الكتاب على محمد سيد المرسلين فيه استعمال السيد فى غير الله
تعالى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله
والفيا سيدها لدى الباب ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم
انا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله فى الحسن بن علي عليهما السلام
ان ابنى هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم وفى المقتفى لجدى من

قبل الأم قاضى القضاة ناصر الدين بن المنير صاحب الانتصاف
من الكشاف رحمه الله حكاية ثلاثة اقوال فى المسئلة جواز اطلاقه
على الله عزوجل وعلى غيره وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا
بما روى من انه عليه السلام قالوا له يا سيدنا فقال انما السيد
هو الله وقد عرفت ان فى الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك
ونقل النووى فى الاذكار عن النحاس انه جوز اطلاقه على غير الله
الا ان يعرف بأل ثم قال والأظهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى
وعلى آله هم بنو هاشم وبنو المطلب على المختار عندنا وعند الشافعية
وقيل عترته وأهل بيته وقيل جميع أمته وهو قول ينقل عن الامام
مالك رضي الله عنه والصحيح جواز اضافته الى مضمر كما استعمله
المص وسيأتى فيه كلام وبعضهم يدعى ان اصله اهل فقلبت الهاء
همزة ثم الهمزة الفا ويستدل بتصغيره على أهيل وهو غير متجه
فانهم قالوا اهل وآل واهيل وأويل وصحابته أجمعين الصحابة
بفتح الصاد وقد تكسر تطلق على الصحبة وهي المعاشرة وتطلق
على الاصحاب جمع صاحب والصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله
عليه وسلم وان لم يرو ولم تطل مجالسته له هذا هو الصحيح من الخلاف
فيه وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه فعلى رضي الله عنه
من الآل والصحابة وسلمان الفارسي رضي الله عنه من الصحابة
لا من الآل والتابعي هو من بنى هاشم وبنى المطلب من الآل لا من
الصحابة هذا اشار به الى ما قدره فى نفسه مما اشتمل عليه هذا
التاليف وان لم يكن حينئذ موجودا بالفعل لقوة الاسباب المقتضية
لحصوله وحضوره فى الخارج وانما قلنا ذلك لما يشعر به قوله فيما
يأتى وها انا ساع فيما انتدبت اليه من انه قال ذلك قبل الشروع
فى التصنيف وفصل الجملة الاسمية المركبة من هذا وخبره عما
قبلها لعدم الجامع بينهما وهو مقتض للكمال الانقطاع كما علم

الذى صح

فى

فى موضعه كتاب فى النحو اي كائن فيه والمراد بحسب القرينة
مؤلف فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة
الظرفية وتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ عمل المص من جهة كونه
حاصرا له اخذا لجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف
من المعنى وهو أمر شايع يقال هذه الأية فى حكم كذا وهذا الكتاب
فى علم كذا وهذه القصيدة فى مدح فلان وتارة يجعل اللفظ ظرفا
للمعنى كما يقال هذه المسئلة فى كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع
ان الالفاظ أوعية للمعانى وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس
والنحو علم باصول يعرف بها احوال الالفاظ العربية بحسب تركيب
بعضها مع بعض وتأديتها لاصل المعنى فان قلت بعضهم عرف
النحو بما يشمل فنى الاعراب والتصريف فقال هو علم باصول تعرف
بها احوال الالفاظ العربية افرادا بحسب هيئتها وما يعد من احوال
أبنيتها او تركيبها بحسب ما يعرض لها من الامور التى يؤدى بها اصل
المعنى وهذا الذى ينبغى ان يحمل كلام المص عليه لان كتابه مشتمل
على القسمين وذلك ظاهر فى انه لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف
قلت حمل كلامه على هذا لا يجدى نفعا اما اولا فلأنه جعل
التصريف علما مستقلا به أسه وعرفه بما هو مذكور فى محله
من كتابه فتعين انه لم يرد بعلم النحو ما يشمل الفنين وأما ثانيا
فلأنه أدخل فى كتابه هذا علم الخط أيضا فاذا لا يندفع بذلك
السؤال بان كتابه هذا حاو لعلم النحو وغيره فلم خصص النحو
بالذكر وانما الذى ينبغى ان يحمل عليه انه أراد بالنحو ما هو معروف
فى الاصطلاح المشهور كما تقدم وتوجه تخصيصه له بالذكر
دون التصريف والمجامع اشتمال تصنيفه على الجميع بانه ذكر معظم
ما هو فيه وهو النحو بناء على انه المقصود له بالذات وما عداه
يسير بالنسبة اليه ومذكور بحسب التبعية له لغرض يتعلق بذلك

عنده جعلته اي انشاته بمعنى أردت انشاءه لما سبق بعون الله
ظرف مستقر في محل نصب على الحال من فاعل جعلته أي
حال كوني ملتبسا بعون الله والمراد بالالتباس بحسب القرينة
الاستمداد اي مستمدا بعون الله وهذا لا ينافي كونه مستقرا
كما مر مستوفيا لأصوله اي آخذا لها بكمالها من قولك استوفى
فلان اذا أخذه وافيا كاملا والأصول جمع أصل وهو ما يتفرع
عليه غيره وكأنه أراد به القاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع
جزئياته لتعرف أحكامها منه كقولنا كل فاعل يجب رفعه
ومستوفيا حال من مفعول جعلته فقد توالت حالان من
شيئين الأولى للاول والثانية للثانى كما في قوله تعالى
الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم لكن
أولى الحالين هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في
كلام المص فالتوافق بينهما في مطلق الأولية والثانوية
والتخالف في خصوص الأول والثاني مستوليا على أبوابه و
فصوله أي ظاهرا عليها بالغا منها الغاية من قولهم استولى على
الأمر اي بلغ الغاية منه وأبواب العلم مداخله التي يتوصل
اليه منها استعيرت من ابواب الدار وهي منافذها التي
يدخل منها اليها والفصول جمع فصل وهو ترجمة لطائفة من
مسائل الباب مشتركة في حكم يختص بها كالفصل الذي يذكر
في باب الفاعل متضمنا للمواضع التي يجب فيها تقديمه مثلا
فهو أخص من مطلق الباب وربما يذكر فيه أشياء خرجت عن
القواعد وشذت عن النظائر وعسر انقيادها لأزمة الضوابط
وانما يفعل المصنفون ذلك تسهيلا على الافهام وضبطا للاحكام
لئلا تنسى فيعسر تحصيلها وترجموه بالفصل لانه فاصل اي
قاطع لما فيه عن الاختلاط بغيره وفي قوله مستوفيا ومستوليا

الجناس

الجناس المضارع لأن الحرفين اللذين وقع بهما الاختلاف وهما الفاء
واللام متقاربان في المخرج وفي أصوله وفصوله الجناس اللاحق لوقوع
الاختلاف بحرفين متباعدين وهما الهمزة والفاء فسميته أي
الكتاب المذكور لذلك الأمر الذي سبق من جعله مستوفيا لأصول
النحو مستوليا على أبوابه وفصوله تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
فهو علم قصدت مناسبته ووجه ذلك ان الاطلاع على جميع الأصول
والاحاطة بها على التمام بحيث لا يشذ منها شيء أمر يسهل على الفهم
استثمار الفوائد ويتيسر عليه تفريعها والبلوغ من الأبواب والفصول
الى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبينة على الأصول ويعرف
منها المسائل التي قد تشذ عن الضوابط ولا تكاد تدخل تحت قانون
حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه الأكمل فظهرت
المناسبة وجعله نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة وأل في
الفوائد والمقاصد ان كانت للعهد في الفوائد النحوية والمقاصد
النحوية وهو الكتاب الذي تقدم التنبيه عليه في الترجمة فصحيح
ولا مبالغة فيه وان كانت للاستغراق والمعنى ان محصل هذا الكتاب
يصل الى كل الفوائد وكل المقاصد فهو صحيح على وجه المبالغة وفي
قوله تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد الترصيع فان كلا من لفظي القرينة
الأولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية
فهو بالفاء وفيها رائحة من معنى الجزاء اي اذا كان حال هذا الكتاب
على ذكر فهو جدير اي حقيق بان يلبى اي يجيب بلبيك ويجوز ضبط
حروف المضارعة بالتاء الفوقية او الياء التحتية دعوته بفتح الدال
الدعاء الى الطعام والمرة الواحدة من قولك دعوت فلانا اي
صحت به واستدعيته الالبا جمع اللبيب وهو العاقل وفيه تعريض
بان المعرض عن الاقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلاء
وتشبيه الكتاب في النفس بانسان ينادي الناس الى ضيافته

ونيل مكارمه استعارة بالكناية واثبات الدعوة له استعارة تخييلية
وذكر التلبية ترشيح **ويجتنب** بالنصب عطفا على تلبى من قولك
اجتنبت فلانا اذا ابعدت عنه وتركته وحرف المضارعة هنا ايضا
اما فوقية أو تحتية كالأول **منابذته** أي مطارحته ومتاركته
مصدر نابذه من النبذ وهو حط الشئ امامك أو وراك أو ما هو اعم
من ذلك والمصدر المذكور اما مضاف الى الفاعل اي تجتنب النجباء منابذته
اياهم او الى المفعول اي منابذتهم اياه وعدل عن النبذ الى المنابذة ∴
للاشعار بالمشاركة اي تجتنبون نبذهم له بالفتور عنه وترك الاقبال عليه
ونبذه لهم بمنعه اياهم عما حواه من النفائس واشتمل عليه من الفوايد
عند عدم حصولهم منه على ذلك عند اهماله منعا منه لهم ومقابله
لاعراضهم عنه بحرمانه اياهم لنكته ولطائفه على سبيل الادعاء
والمبالغة وفى ذلك من بعث الهمم والقرايح على تحصيله والاعتناء
بشأنه ما لايخفى **النجبا** جمع النجيب وهو الحسيب او الكريم وقدم
المفعول فى كل من هاتين القرينتين اما للاهتمام بشأنه أو للمحافظة
على السجع الحسن **فان قلت** السجع حاصل مع تاخير المفعول اذ لو قال
بان يتلبى الالباء دعوته ويجتنب النجباء منابذته لم يفت السجع
قلت نعم لكنه يفوته نكتة بديعية هي من المحسنات المقصودة
للبلغاء اذ فى التسجيع بالالباء النجبا لزوم لا مايلزم وهو الاتيان
بالباء قبل الألف وهذا منتف لو سجع بدعوته ومنابذته **ويعترف**
بالنصب ايضا عطفا على ماتقدم اي يقر **العارفون** اي اهل المعرفة
وفيه تعريض بان غير المعترف بفضله معه ودمن ذوى الجهالة
لامن اهل المعرفة وفى هاتين الكلمتين مايشبه الاشتقاق فيلحق
ذلك بالجناس **برشد المغرى بتحصيله** الباء الأولى متعلقة ببعترف
والثانية بالمغرى أي يقروا بانتفاء الغي عنه والرشد على زنة العقل
خلاف الغي وكذا الرشد على زنة الفرس والرشاد على زنة الكمال

كل ذلك بمعنى والمغرى بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول من أغرى بكذا
اي اولع به وتحصيل الكلام رده الى محصوله كذا فى صحاح الجوهري
وتأتلف بالنصب ايضا معطوف على ماسبق **قلوبهم** اي قلوب العارفين
اي يقع بينهما ائتلاف واتفاق **على تقديمه وتفضيله** يحتمل عود
الضمير الى المغرى والى الكتاب وفى هاتين الفاصلتين لزوم مالايلزم
وهو الياء قبل اللام اذ لو اتى فى احداهما بالواو لجاز ولم يضر فى السجع
كما يجوز اجتماع قافيتين احداهما مردفة بالواو والأخرى بالياء فى
قصيدة واحدة على ماتقرر فى محله **فليشق** اي اذا تقرر ذلك فليشق
متأمله اي الناظر فيه المستبين له **ببلوغ أمله** أي بحصوله على
مايؤمله من الفوائد ويرجوه من جميل المقاصد والامل الرجاء وبين
متامله وأمله شبه الاشتقاق فليحق بالجناس **وليتلق** أي ليستقبل
تقول تلقيت فلانا اذا استقبلته **بالقبول** اي الاذعان وعدم الانكار
مايرد اي يحضر **من قبله** أي جهته وبين القبول وقبله اشتقاق وما
يشبه الاشتقاق فهو من الملحق بالجناس وقد التزم فى السجعتين
لزوم مالايلزم وهو الفتحة قبل اللام من امله وقبله **وليكن لحسن**
الظن الفا على زنة فاعل من قولك ألفه يألفه كشربه يشربه اذا اتخذه
الفا يأنس به ويركن اليه **ولدواعى الاستبعاد مخالفا** اي غير محبب
الى ماتدعوه اليه من الازراو استبعاد ان يصدر ماراه من الفضل
عن من صدر عنه من أهله وفى القرينتين لزوم مالايلزم وهو الاتيان
باللام قبل الفاء فى الفا ومخالفا **فقل ماحلى متحل بالاستبعاد الا ه**
بالخيبة حلى بفتح الحاء المهملة وكسر اللام بمعنى ظفر من قولهم
لم يحل من فلان بطائل اي لم يستفد منه كبير فائدة **فان قلت** المنصوص
انه لايتكلم به الامع الجحد فاين هو **قلت** فى قلما معنى النفى قال
ابو على الفارسى قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى
ادخلها بالنصب لاغير ولوكان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر فى

نواصب الفعل وتجئ بمعنى اثبات الشئ القليل ويجوز أن يكون
حلى من قولهم حليت المرأة اي صارت ذات حلي فيكون
من الاستعارة التبعية التهكمية وكذا قوله متحل بالاستبعاد
حيث جعل الخيبة والابعاد حليا يتزين به على سبيل
الاستهزاء والسخرية والباء من قوله بالاستبعاد متعلق بمتحل
ومن قوله بالخيبة متعلق بحلى والاستثناء مفرغ والخيبة
الحرمان يقال خيبه الله اي احرمه والابعاد التنحية عن الخير
واللعن يقال ابعده الله اي نحاه عن الخير ولعنه **واذا كانت**
العلوم منحا بكسر الميم وفتح النون جمع منحة وهي العطية مثل
سدرة وسدر **الهية** اي عطايا منسوبة الى الاله وهو الفاعل
لما يشاء لا مانع لما اعطى ولا معطي لما منع **ومواهب** جمع
موهبة وهي العطية ايضا والمراد بكونها **اختصاصية** نسبتها
الى اختصاص الله الذى يختص برحمته من يشاء لا معقب
لحكمه ولا راد لقضائه والفاء من قوله **فغير مستبعد** رابطة
جواب الشرط ومدخولها خبر مقدم لارادة التشويق الى ذكر
المسند اليه وهو قوله **أن يذخر** بالبناء للمفعول وذال معجمة
ساكنة مضارع ذخر من قولك ذخر الشئ اذا اختبرا واتخذ على
جملة الاختصاص له ومنه الذخيرة وهي ما يخص من المال بالاتخاذ
لدفع النوائب **لبعض** العلماء **المتأخرين** الجار متعلق بيذخر والنائب
عن فاعله **ما عسر** على زنة شرف اي اشتد والتوى ولم يتيسر
على كثير من العلماء المتقدمين الذين بعد العهد بزمانهم
وكيف يستبعد هذا مع ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله
ذو الفضل العظيم وما احسن قول المبرد

ليس بقدم العهد يفضل القائل ولا بحدثانه يهتضم المصيب

ولكن يعطى كل ما يستحق هذا كلامه رحمه الله **قلت** وكثيرا ما التقى

الناس من جري هذه البلية الشنعاء فركبوا مطية الهوى وسقطوا في
هوية الرذيلة لا يبالون بعار ولا فضيحة فتراهم اذا قرع اسماعهم
شئ من النكت الحسنة غير معزو الى معين هزوا المعاطف
طربا واستحسانا بناء على ان ما القي اليهم هو نتائج افكار المتقدمين
حتى اذا علموا ان ذلك لبعض ابناء عصرهم استحالوا على الفور
ونكصوا على الاعقاب وانقلب استحسانهم استقباحا أو ادّ عوا مع
اصرارهم على الاستحسان ان صدور مثل ذلك عن عصري مستبعد
فباؤا من هذه الفعلة بسوء الاحدوثة وتلطخوا من قبح الصنيع بعار
لا يغسل دنسه البحر وما الحامل لهم على ذلك الا حسد ذميم وبغي
مرتعه وخيم ولهذا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من
الحسد الذى وصفه بما وصف في قوله **اعاذنا الله من حسد** والحسد
هو ظلم ذى النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد فيكون
قوله **يسد بأبه الانصاف** صفة تاكيدية لان صفة الحسد مشعرة
بها اذ الانصاف هو الجري على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق
الحق وهذا الوصف لا يتاتى وجوده مع الحسد ضرورة انه لازم للانحراف
عن سنن الحق فلا اعتدال معه فهو ساد لباب الانصاف بلا شك
والغرض من الاتيان بهذا الوصف التاكيدى النداء على كمال بشاعة
الحسد وتقرير ذمه وزياد التمكين بقبحه والتنفير عنه نعم قد يطلق
الحسد مجازا على الاغتباط وهو تمني مثل تلك النعمة من غير ارادة
لزوالها عن صاحبها فلا يكون مذموما وليس الكلام فيه وفي قوله
يسد باب الانصاف استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية **ويصد**
اي يمنع **عن جميل الأوصاف** ومحاسن الاخلاق وفي يسد ويصد
الجناس المضارع وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالصاد
قبل الالف في الانصاف والاوصاف **والهنا** اي التي في روعنا بطريق
الفيض **شكرا** وهو مقابلة النعمة بفعل ينبئ عن تعظيم المنعم سواء

كان باللسان بان يثنى عليه باللفظ او بالجنان بان يعتقد اتصافه ولي النعمة
او بالاركان بان يذيب جوارحه فى الطاعة له وقد جمعها الشاعر
فى قوله شعر

• افادتكم النعماء منى ثلاثة • يدى ولسانى والضمير المحجبا •

اي افادتكم انعاماتكم علي ثلاثة اشياء المكافأة باليد ونشر المحامد
باللسان ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد وليس المراد بالنشاء
هذا البيت الاستدلال به على ان لفظ الشكر يطلق عليها كما فهمه الشيخ
بهاء الدين السبكى عن الزمخشري فاعترض بان البيت ساكت عن ذلك
وانما المراد التمثيل بجميع شعب الشكر فلا اعتراض واما الحمد فلا يكون
الا باللسان سواء تعلق بالنعمة او غيرها فظن ان بينهما عموما وخصوصا
من وجه وما قلناه من التفريق بين الشكر والحمد على هذا الوجه هو
المشهور وفى المسئلة خلاف ليس هذا محل بسطه **يقتضى** بياء الغيبة
وفاعله ضمير يعود الى الشكر **توالى الآلاء** اي تتابعها والالاء النعم
جمع الى مقصور بكسر الهمزة يشير المصنف الى قوله تعالى لئن شكرتم
لازيدنكم **ويقضى** بالاسناد الى ضمير والشكر ايضا مضارع قضى اي
حكم **بانقضاء اللاواء** اي بفراغها وانتهائها واللاواء مهموز العين
على زنة الحمد قال الجوهري هي الشدة وفى الحديث من كان له ثلاث
بنات فصبر على لاوائهن كن له حجابا من النار وبين يقضى وانقضا
اشتقاق أو شبهه فهو مما يلحق بالجناس **وها انا ساع** فيه الاخبار
عن الضمير الواقع بعد ها التنبيه بغير اسم اشارة وبعضهم يشترط
فى خبر مثله ان يكون اسم اشارة نحو أنتم أولاء وفيه كلام سيأتى
ان شاء الله تعالى **فيما انتدبت اليه** بالبناء للفاعل اي اجبت اليه
كأن خاطره دعاه الى تصنيف هذا الكتاب فأجاب الى ذلك ومنه انتدب الله
لمن خرج فى سبيله الحديث اي اجاب الى غفرانه **مستعينا** حال
اما من الضمير المستكن فى ساع او البارز من انتدبت او الاسم

الموصول

الموصول المجرور بفى معناه طالب العون **بالله عليه** وكلاهما ظرف لغو
يتعلق بمستعينا واستعان كما يتعدى بنفسه نحو اياك نعبد واياك
نستعين يتعدى ايضا بالباء نحو اذا استعنت فاستعن بالله **ختم الله**
لي ولقارئيه جمع قارئ بدليل ما يأتى **بالحسنى** وهي خلاف السوء
وختم بالحاء المهملة اي حكم وقضى قال الجوهري الختم احكام الأمر
والقضاء وكان المصير يدا وجب تفضلا واحسانا **لي ولهم** اي ولقارئيه
الحظ اي النصيب **الأوفى** اي الاكمل **فى المقر اي** محل القرار **الاسنى** الارفع
من قولهم سنا اي ارتفع يسنو سناء بالمد فهو سنى اي رفيع والمراد
بالمقر الاسنى دار النعيم الأبدي وهي الجنة جعلنا الله من اهلها
بمنه وكرمه وفى ختم وختم الجناس المضارع وفى السجعتين لزوم
ما لا يلزم وهو الاتيان بالسين قبل النون بل الاتيان بالنون ايضا من
هذا القبيل اذ لو قال الأعلى لحصل السجع لصلوح الالف فى مثله
لأن تكون رويا للبيت وبمثابة الروي للفاصلة والله تعالى اعلم بالصواب
هذا باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به اي شيئ يتعلق به
فما نكرة موصوفة وهو الظاهر ويجوز أن تكون موصولة **فان قلت**
فما المرجح للأول **قلت** سلامته من دعوى المجاز وذلك لان ما الموصولة
من صيغ العموم وهو لم يذكر فى هذا الباب كل شيئ يتعلق بالكلمة
والكلام فهو عام أريد به بعض ما يتناوله فيكون مجازا بخلاف الأول
لانه نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها الا حيث تقوم قرينة
على ارادة التعميم كما هو مقرر عند أئمتنا فى اصول الفقه والغرض
ان لا قرينة هنا وضمير الخفض ليس عائدا على الكلام لان ما سيق
فى هذا الباب فى بيان المتعلق ليس مقصورا على الكلام بل هو
شامل لما يتعلق بالكلمة والكلام جميعا **فان قلت** فالقياس ان يقول
بهما **قلت** لما تقدم ذكرهما كانا فى معنى قولك المذكور فعاد الضمير
بهذا الاعتبار فكانه قال وما يتعلق بالمذكور اي بالشيئ الذى ذكر

وهو صادق عليهما اذ هما شيئ ذكر فان قلت لم ارتكب هذا الوجه مع
افتقاره الى تاويل وايهامه لعود الضمير الى الكلام وهو غير مقصود
قلت لايثار الاختصار والقرينة تدفع الايهام ويحتمل ان يعود
على المضاف اليه الذى هو شرح اي وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام
اذ ماذكر له تعلق وارتباط ما بشرحهما فان قلت انما ذكر فى هذا
الباب بيان ماهية الكلمة وماهية الكلام وأمورا أخر متعلقة
بالمفردات كتقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف وتقسيم الفعل الى
ماض وامر ومضارع الى غير ذلك مما ذكره فما وجه تعلق ذلك بالكلام
قلت الاسم والفعل لهما بالكلام تعلق ضرورة انه لابد فيه من
الاسناد وهو يستدعى طرفين مسندا اليه ولا يكون الا اسما ومسندا
تارة يكون اسما وتارة يكون فعلا وكون الفعل انشائيا يستلزم ان يكون
الكلام المركب منه ومن فاعله انشائيا أيضا ووقوع الاسم صدرا
للكلام يكون به جملة اسمية ووقوع الفعل صدرا للكلام يكون به
جملة فعلية فقد ثبت ان ما ذكره من الامور المتعلقة بالكلمة له تعلق
بالكلام أيضا الكلمة لفظ وهو فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى
الملفوظ به وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعدا صدّر المصنف
رحمه الله تعالى به التعريف لانه بمثابة الجنس فيشمل المهمل
كديز والمستعمل كزيد لكنه احترز به عن الخط والعقد والاشارة
والنصب فانها بما دلت بالوضع على معنى وليست بكلمات فالواو
تجوز الاحتراز بالجنس اذا كان أخص من الفصل من وجه وهو هنا
كذلك لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظا وقد لا يكون مستعملا بالدلالة
هو فصل منوي به التأخير عما بعده وهو قوله دال اذ استقلاله
بالدلالة فرع عن كونه دالا لكنه قدمه كيلا يفصل بين الفصلين
بتقسم احدهما فيشوش على الذهن وخرج بهذا القصل نحو يا زيدي
والف ضارب فان الاولى دالة على النسبة والثانية دالة على الفاعلية

لكن

لكن لاشئ منهما بمستعمل ضرورة افتقارهما الى بقية اجزاء الكلمة
فان قلت قد تقرر ان الحرف لا يستقل بالمفهوم فيلزم عدم الانعكاس
لخروج الحروف كلها قلت المصنف قد صرح فى شرحه بانه أراد
بالمستقل ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كيا زيدي ولا بعض
فعل كالف ضارب ومع هذه الارادة لا يرد النقض نعم يتجه بعد
ذلك الاعتراض من وجوه أما اولا فلان المشهور عند أهل الفن
تفسير المستقل بما ليس مفتقرا الى غيره مطلقا فتقييده بان لا يكون
بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لأمر غير متعارف لم ينصب عليه
فى التعريف قرينة ولا ينبغى ارتكاب مثل ذلك فى حد لأنه للتبيين
واما ثانيا فلانا لا نسلم ان شيأ مما ذكره من الأبعاض لفظ دال
بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته فزيدي
بواسطة ياء النسبة يدل عليها وضارب بواسطة الالف يدل
على المضارعة واما ثالثا فلان تفسيره للمستقل بما ليس بعض
اسم ولا فعل يقتضى ان معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم
والفعل ولا شك أن معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة
الكلمة لان الكلمة مأخوذة فى حد كل منهما جنسا فيؤدى الى
الدور دال أي ذو دلالة وهي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به
العلم بشئ أخر والأول الدال والثانى المدلول ثم الدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود
والنصب والاشارات بالوضع وهو تبين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه بهذا فسره بعضهم فى هذا المقام قلت وفيه نظر لان هذا
تفسير للوضع المذكور فى تعريف الحقيقة وهو حسن ليخرج المجاز
من حيث ان تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازى ليس
حاصلا بنفس اللفظ وانما حصل بما احتف به من القرينة واما هنا
فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات

فلايكون تعريف الكلمة منعكسا وكثير من الناس يقول فى المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له اولا وعلى هذا ففى المجاز وضع ولكنه وضع ثان وانما يكون الحد منعكسا على هذا القول فينبغى فى هذا المقام ان يحذف قيد بنفسه من تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز فينعكس حد الكلمة واما اذا اريد تعريف الحقيقة فيفسر الوضع الواقع فى تعريفها بما تقدم ليخرج المجاز فتأمله وقد خرج بهذا القيد ما لايدل به وانما يدل بالطبع كاح الدال على السعال اوبالعقل كدلالة المسموع من وراء الجدار مهملا كان أو مستعملا على وجود اللافظ وانما قلنا من وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ومن هذا القسم دلالة المركبات فانها غير موضوعة على الراي المختار عند المصنف ولذلك حذف ما اثبته غيره من قوله على معنى مفرد والصحيح انها موضوعة بقانون كلي يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام تحقيقا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي دال بالوضع دلالة محققة أو مقدرة ويحتمل ان لايجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير دلالة ذات تحقيق او تقدير أو دلالة تحقيق أو تقدير أو دلالة يحقق تحقيقا او تقدر تقديرا وقد علم بذلك وجوه نصبهما قال المصنف فى شرح هذا الكتاب ما معناه ان اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي وهو الذى لابد من قصده ومجازي مستعمل فى عرف النحاة والتعرض له أجود وكلاهما تعرض له فى هذا الحد فالاول كرجل فانه دال على معناه تحقيقا والثاني كأحد جزئي العلم المضاف نحو امرئ القيس فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقا ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديرا واما القسم الثالث فمجاز مهمل فى عرفهم وهو

اطلاقها

املاقيها على الكلام كقولهم كلمة الشهادة وكلمة الشاعر قلت وفيه نظر أما أولا فلانه استعمل قوله دال فى حقيقته ومجازه دفعة واحدة ولهذا صح له أن يقول تحقيقا او تقديرا وفى ذلك ما علم فى محله من أصول الفقه واما ثانيا فلأنه اما ان يكون قد قصد ايراد تعريف واحد للكلمة الحقيقية المجازية جميعا ففيه جمع ماهيتين مختلفتين فى حد واحد واما ان يكون قصد ايراد تعريفين أحدهما للكلمة الحقيقية والأخر للكلمة المجازية عاطفا احدهما على الأخر بأو ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين فى حدين بكلمة او المقتضية للابهام وفساده واضح وقد يجاب عن الأول بانه أريد مطلق الدال مجازا لوجود القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي وحده وهي تقسمه الى الحقيقى والتقديري فيكون شمول الدال لهما بطريق عموم المجاز فان قلت اعراب نحو امرئ القيس فى حال علميته اعراب كلمتين يدفع كونه كلمة واحدة فما وجه التفصي عنه قلت وقع للاسفرآيني فى شرح اللباب ان اعراب أخره محكي كما فى تأبط شرا ثم الجزء الأخر لما كان مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه فيه كما ظهر اعراب ما بعد غير الاستثنائية فيها قال والمسئلة من مداحض العربية ومزالقها وأقرب ما يقال فيها فيما أظن هذا وما قلته الا بعد تردد كثير هذا كلامه وأما القول بانه عومل فى حالة العلمية بما كان له قبلها من اعراب المتضايفين فلا طائل تحته أو هو شيء غير ملفوظ به منوي فدخل تحته المستتر كالمقدر فى اقوام أي انا والمحذوف نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم ونحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بشرا ونحو ويشرب مما تشربون معه اي مع اللفظ وهو حال من ضمير منوي متعلق بكون محذوف والمعنى أو غير لفظ منوي فى حال كونه ثابتا مع اللفظ كما مثلناه وخرج بذلك منوي لا مع اللفظ كان تضمر فى نفسك زيدا وقام

أونحوه فانه لايسمى كلمة فى الاصطلاح كذلك حال ثانية من
ضمير منوي اوحال متداخلة من ضمير الحال الاولى اعنى ضمير
فاعلها والاشارة راجعة الى ماتقدم من الدلالة التى تضمنها
قوله دال والاستقلال الذي تضمنه قوله مستقل والمراد بالدلالة
الدلالة الوضعية التى تقدم ذكرها ليخرج المقدر بعد قولك نعم
فى جواب من قال هل قام زيد فان ذلك المقدر يدل عنده دلالة
عقلية لاوضعية نعم كل من جزئيه دال بالوضع وهو داخل ؛
لامجموع الجزءين وليخرج أيضا الاعراب المنوي فى نحو فتى فانه
يصدق عليه انه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل فان الاعراب
ه بعض الكلمة المعربة ومع التلفظ به لايستقل مع عدم التلفظ
؛ به أولى كذا قال المصنف وقد يمنع دلالة الاعراب المنوي لان ؛
؛ النحاة انما قدروه لطرد قواعد الصناعة والا فلا شعور للناطق ؛
ه ولا للسامع بشيء من ذلك ولو كانا من النحاة وانما يذهبان الى ذلك
اذا اراد التقريب وتمرين الطلبة وهي اي الكلمة من حيث هي
اسم وفعل وحرف وقد عرفت ان الكلمة تارة تكون لفظا وتارة
تكون شيأ منويا مع اللفظ كما تقدم على راي المصنف والأنواع
الثلاثة متحققة فى القسمين جميعا اما تحقيقها فى الاول فظاهر
واما فى الثانى فكما فى المبتدا المحذوف فى قوله تعالى تالله تفتؤ
اي لا قال المصنف ودليل حصر الكلمة فى الثلاثة ان الكلمة ان لم
تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت فانما قبلته بطرفيه فهي اسم
والا فهي فعل قلت وهذا التقسيم بحسب العوارض بخلاف قول
ابن الحاجب وغيره اما ان تدل على معنى فى نفسه الى آخره وأيضا
فملازم الظرفية او المصدرية او الندآء او الحالية لاتكون ركنا
للاسناد فيلزم كونه حرفا وايضا لنا من الاسماء مالايقبل الاسناد

بطرفيه

بطرفيه كالف قاما اذ هو مسند اليه دائما فيرد على كل من شقي الترديد
اما على قوله فان قبلته بطرفيه فهي اسم فظاهر لان هذه الالف
اسم لايقبله بطرفيه واما على قوله والا فهي فعل فلان الالف
المذكورة تقبله بطرف واحد فقط فيلزم ان يكون فعلا وهو
باطل والكلام ماتضمن من الكلم قال المصنف ما معناه انه اختار
الكلم على اللفظ والقول فى الاعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ
على المهمل يطلق على الرأي والاعتقاد مجازا اطلاقا شائعا
حتى صار كانه حقيقة والكلم سالم من ذلك كله وصدر الحد
بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه ثم اخرج الواحد بذكر الاسناد
فبقي الاثنان فصاعدا فان قلت صدقه على الاثنين متعذر
وذلك لان من فى قوله من الكلم لبيان الجنس فيلزم ان يكون
مدخولها وهو الكلم مفسرا لما والكلم انما يطلق على ثلاث
كلمات فصاعدا فاذا لايتحقق الكلام الا عند تحقق الكلم
وهو باطل قلت لانسلم ان من تبيينية وانما هي تبعيضية
وهي ومجرورها فى محل نصب على الحال من الضمير المستكن
فى تضمن اي والكلام شيء تضمن كائنا من الكلم اي فى حال
كونه بعضا هو للكلم فيصدق على اثنين قطعا واقوله اسنادا
مفعول تضمن وحده المصنف بقوله تعليق خبر بمخبر عنه
أوطلب بمطلوب واورد بعت ونحوه واجيب بانه خبر بحسب
الوضع وانشائية بحسب العروض وقيل هو نسبة أحد
الجزءين الى الأخر مقيدا مخرج لما لايحمل معناه نحو النار
حارة كذا قال المصنف ونوزع فيه بان مثل هذا كلام لأنه
خبر وكل خبر كلام فمثل هذا كلام والجزم بصدقه بحسب
خصوصية المادة لايدفع احتمال الصدق والكذب بحسب
الخبر من حيث هو وكونه معلوما لكل احد لاينافى

كونه مفيدا لأن الامور الضرورية لايلزم انتقاش الذهن لها
دائما فيجوز ان يكون فى ظن المخبر ان هذا الامر الضروري
غير حاصل حينئذ التكلم عند المخاطب وايضا فمثل هذه
الضروريات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس
فيفيد الاخبار بشئ منها بالنسبة الى فاقد ذلك الحس
الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس
من شرط الكلام ان يكون مفيدا عند كل احد فان ما يكون
مفيد البعض دون بعض يكون كلاما قطعا **مقصودا** احترز
به من كلام النائم والساهي ونحوهما وكثير من النحويين لايعتبر
قيد القصد فى الكلام لذاته لا لغيره فخرج الاسناد الواقع
فى جملة الصلة مثلا اذ لم يقصد **لذاته** وانما قصده لغيره
قال المصنف وزاد بعض العلماء فى حد الكلام من ناطق
واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا
او مبتدأ ويذكر الاخر فاعل الفعل او خبر المبتدا وأجاب
بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لوجهين احدهما ان اتحاد
الناطق لايعتبر فى كون اللفظ كلاما كما لايعتبر اتحاد الكاتب
فى كون الخط خطا **والثانى** ان كل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر
بالاخرى **قلت** فى الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد
يصدر من اثنين وهو لايتصور البتة ضرورة ان كل كلام
مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة أمر نفساني
لاتقبل التجزي ولا تقوم الا بمحل واحد واظن ان ابن ام قاسم
ذكر هذا الاعتراض فى شرح الالفية ولا اكاد اقضى العجب
من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي الشافعى
رحمه الله حيث ذكر هذه المسئلة فى كتابه المسمى بالكوكب

الدري

الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية
فرتب على الخلاف فى هذه القاعدة فروعا فقهية منها لو وكل
وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما فلانة يعنى الزوجة
المذكورة وقال الاخر طالق فقال ان بنينا على اشتراط اتحاد
الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة
الوجه الاول فكيف ينبنى عليه حكم شرعى فتامله **فالاسم**
كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها اعلم اولا ان الاسناد عند
المصنف قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو ثابت
لمعنى الكلمة الى لفظها نحو زيد قائم ويسمى وضعيا وهذا
هو الخاص بالاسم واللفظي اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه
نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح
للاسم والفعل والحرف كما رايت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله
كلمة توحيد والمحققون على خلاف ما ذهب اليه المصنف ويقولون
ان ضرب فى قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر عنها وانما
فتحت على الحكاية والاخبار عنها بانها فعل مع كونها اسما
انما هو باعتبار مسماه وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان
فهو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن
زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام فى من حرف
جر ونحوه قال ابن هشام فى المغنى وقال لى بعضهم كيف
يتوهم على ابن مالك انه اشتبه عليه الامر فى الاسم والفعل
والحرف فقلت له كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا
فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لايخبر به ولا عنه
واذا تقرر هذا فقوله كلمة جنس يشمل الثلاث وقوله يسند
ما لمعناها الى نفسها فصل يخرج الفعل والحرف ضرورة
ان كلا منهما لايسند اليه ما هو لمعناه وانما قيد بالمعنى لان اللفظي

عنده صالح للكلم الثلاث كما مر وذلك مثل زيد قائم فقائم ثابت لمعنى
زيد وهو مسماه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى
زيد هو القيام لا قائم قلت لانسلم اذ معنى قائم شيئ متصف
بالقيام ولاشك ان هذا امر ثابت لمسمى زيد اذ هو شيئ متصف
بالقيام او نظيرها قيد ادخل بخصوصه من اسماء الافعال
وقل من المختصة بالنداء وسبحان من اللازم للنصب على
المصدرية فان هذه اسماء ولا يسند ما لمعناها الى نفسها
لكنه يسند الى نظيرها ويعنى بالنظير ما وافق معنى ونوعا
كالسكوت فى صه وفلان فى قل وبرآءة فى سبحان فيصح أن
يسند ما لمعنى صه الى نظيرها وهو السكوت فنقول
السكوت حسن فثبتت اسميتها وكذلك البواقى كذا قال
المصنف وتبعه الشارحون قلت لانسلم ان السكوت نظير
لصه بحسب المعنى وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره
بعض حذاق المتاخرين وذلك انه قال كل لفظ وضع بازاء
معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك
اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف
كما نقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم
ومن حرف جر فيجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا
وضع غير قصدي لا يطير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه
معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء
اُخَر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها
على معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع
بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ
كما فى بعض الاعلام المذكورة بل ليقصد بها اسكت الدال
على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت

كلاما

كلا ما تا ما بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر
من قولك اسكت فعل أمر فمن اين يثبت ان السكوت هو نظير
لصه بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق فتفهم
على انه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعا كما ادعاه المصنف
لزم الدور فى التعريف المذكور وليس بخلف والفعل كلمة جنس
يسند فصل اخرج به الحرف وبعض الاسماء كيا غلامي وما لازم النداء
او الظرفية مثلا ابدا فصل اخرج به ما يسند من الاسماء
وقتا دون وقت كالقائم فى زيد القائم فانه فى هذا التركيب
مسند ثم يسند اليه فى تركيب أخر نحو القائم زيد كذا قيل وفيه
نظر اما اولا فلان الصفات مسندة ابدا لانها اما ان ترفع
ظاهرا او مضمرا فحيث يقع فى التركيب لا يزايلها كونها مسندة
الى مرفوعها وليس الوصف فى قولك القائم زيد مسندا اليه وانما
هو مسند الى ضمير يعود الى ال ان جعلت اسما موصولا او الى
ضمير موصوف محذوف ان جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني
واما ثانيا فلان هذا القيد وان نفع فى اخراج ما يسند من الاسماء
تارة دون اخرى فقد ضر فى خروج بعض الافعال كالفعل المؤكد
والمزيد والمكفوف فانهن قد يزايلهن الاسناد وقد نص المصنف
فى قوله اتاك اتاك اللاحقون ان الفعل الثانى لا يقتضى لا
التاكيد قابلة لعلامة فرعية المسند اليه فصل اخرج به اسماء
الافعال فانها تستند ابدا وليست افعالا خلافا لبعض الكوفيين
لانها لا تقبل علامة فرعية المسند اليه والمراد بها تاء التانيث
الساكنة وياء المخاطبة والف الاثنين وواو الجمع ونون
الاناث فان قلت وهذا القيد ايضا يخرج الصفات على
تقدير كونها مسندة ابدا فانها لا تقبل علامة فرعية المسند
اليه بهذا التفسير قلت ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر

من تاء التانيث الساكنة وماذكر معها من حيث هو مجموع وانما
المراد كل واحدة من تلك الاشياء حتى لو قبلت الكلمة شيأ
من تلك الامور حكم بفعليتها كعسى مثلا ولاشك ان
الصفات تقبل بعض هذه الامور كالف الاثنين وواو الجمع
فان قلت كل من الف الاثنين وواو الجمع اللاحقين للفعل
اسم واما مايلحق الصفة فحرف فلا تكون الصفات على هذا
التقدير قابلة لشيئ من تلك الامور قلت لاوجه لتخصيص
الالف والواو اللاحقين بالاسمية وانما المراد مايدل على
كون المسند اليه فرعا عن الواحد سواء كان ذلك اسما
نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون اوحرفا نحو يقومان
الزيدان ويتعاقبون فيكم ملائكة فدخلت الصفات على
انى اقول بعد هذا كله يلزم المصنف ان لايكون تعريفه هذا
صادقا على شيئ من الافعال اصلا وذلك لانه لاشيئ منها
يسند دائما ضرورة ان المصنف قائل بان الاسناد اللفظي
صالح للكلم الثلاث كما مر فقام فى قولنا قام زيد هو مسند
وفى قولنا قام فعل ماض هو مسند اليه فقد رأيت كون الفعل
قد انفك عن كونه مسندا فى بعض الصور وهذا جار فى كل
فعل فتامله والحرف كلمة جنس يشمل الثلاث لايقبل
اسنادا اى لاتسند ولايسند اليها فخرج الاسم لانه يسند
ويسند اليه والفعل لانه يسند وان لم يسند اليه وقيد
الاسناد بقوله وضعيا احترازا من اللفظي فانه مشترك كما
سبق قال المصنف وقلت بنفسها ولابنظيرها احترازا من
الاسماء اللازمة للنداء اونحوها فانها لاتقبله بنفسها
ولكن نظيرها يقبله فهي قابلة له لاجل ذلك كذا قال وفيه
نظر ويعتبر اي تختبر الاسم بندائه وهو طلب الاقبال بحرف

نائب

نائب مناب ادعو لفظا اوتقديرا قال المصنف واعتبار الاسم بذلك
اولى من اعتباره بحرف النداء لانه ياء قد كثرت مباشرتها للفعل
ونحو لا يا اسجدوا ويا ليتنى كنت معكم وفى كونها حينئذ
حرف نداء والمنادى محذوف اوحرف تنبيه خلاف سيأتى
واعتبار صحة النداء بغير ياء اولى لماذكر وتنوينه فى غير روي
قالوا والروي هو الحرف الذى تنسب اليه القصيدة كقولك
قصيدة لامية اذا كان رويها لاما قلت تعريفه بذلك معرض
الى الدور ضرورة ان معرفة الروي متوقف على نسبة القصيدة
اليه لانه مأخوذ فى تعريفه ونسبة القصيدة اليه متوقفة على
معرفة كونه رويا واحترز المصنف بذلك من التنوين اللاحق للروي
المطلق المتحرك ويسمى تنوين الترنم ومن التنوين اللاحق للروي
المقيد اي الساكن ويسمى التنوين الغالى وكلاهما لايختص بالاسماء
فلذلك اخرجهما وماعداهما فمختص بها وسيأتى البحث فى ذلك
فى محله وبتعريفه سواء كان بال اوبام اوغير ذلك وتكرير حرف
الجر مع هذه العلامة دون ماتقدمها لايظهر لى وجهه
وصلاحيته بلا تاويل لاخبار عنه نحو زيد فى قولك زيد قائم
بخلاف ان تصوموا فى قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فان
صلاحيته للاخبار عنه انما هي بتاويل لكون ان تصوموا بمعنى
صومكم وفى هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما
من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا ومذهب كثير
من البصريين منع ذلك مطلقا وقال الفراء وجماعة جوازه
مشروط بكون المسند اليها قبليا وباقترانها بمتعلق نحو وتبين
لكم كيف فعلنا بهم ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه قلت
وكلام المصنف هنا فيه تكرير وقصور واهمال قيد وحشو
امّا التكرير فانه سبق فى تعريف الاسم مايستفاد منه هذه الخاصة

وهو اسنادما لمعنى الكلمة اليها او الى تنظيرها واما القصور
فلان الاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدق الاول
على النسب الواقعة فى الجمل الانشائية دون الثانى فالتعبير بما
يخص بعض الاسماء دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه
قصور واما اهمال قيد فلان الاخبار عن الكلمة انما تكون من
خواصها اذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وقد ترك القيد
الدال على ذلك لايقال اغتنى عنه بما سبق له من تعريف الاسم
حيث قيد الاسناد بما يقتضى كونه معنويا لانا نقول فاذا الحاجة
الى هذه الخاصة اصلا ورأسا لما تقدم ثم احالة من يقصد تعريفه
للاسم بمجرد هذه الخاصة على امر خارج عنها مما ينافى هذا القصد
واما الخشو فلانه ادعى انه احترز بقوله بلا تاويل عن مثل وان
تصوموا خير لكم كما تقدم وهذا ساقط لان الخاصة هى كون الكلمة
صالحة لما ذكر وضمير صلاحيته عائد على الاسم باعتبار كونه لفظا
هو كلمة فالمعنى حينئذ ويعتبر كون اللفظ الذى هو كلمة اسما بصلاحية
ذلك اللفظ لاخبار عنه والا فلو كان المراد ويعتبر الاسم بصلاحية
الاسم لاخبار عنه اى اذا صلح الاسم لان يخبر عنه فهو اسم لم يستقم
فتعين ان يكون المراد اذا صلح اللفظ الذى هو كلمة لان يخبر عنه فهو اسم
حينئذ فلا بد حل ان تصوموا فى ذلك فان قلت تلوح فائدة هذا
القيد فى قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه اذا لم تعتبر ثم شيأ
محذوفا قلت ان صح ذلك لزم اعتبار المقيد المذكور فى تعريف الاسم
السابق فتامله وقد يقال على الثانى انما يتم القصور ان لو جعل
المصنف العلامة كون اللفظ مخبرا عنه لكنه انما جعلها صلاحية
للاخبار عنه وهى مساوية للاسناد اليه اذ كلما تحقق احد هذين
الامرين تحقق الاخر فلا قصور وجوابه انا لا نسلم المساواة وذلك
لان الاخبار عن الكلمة هو تعليق شيئ بها على وجه يحتمل معه

الكلام

الكلام الصدق والكذب والاسناد اليها هو تعليق شيئ بها على
وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله ولا شك ان لنا الفاظا
تصلح للاسناد اليها ولا تصلح للاخبار عنها نحو غدر وخبث مثلا
فانهما اسمان ملازمان للنداء ولا يجوز استعمال شئ منهما على غير
هذا الوجه اصلا تقول يا غدر ويا خبث فكل منهما مسند اليه
فى المعنى لانه قد علق به طلب الاقبال واوقع على وجه لا يحتمل
معه صدقا ولا كذبا ضرورة انه بصيغة النداء الانشائية وعلى
هذا فصلاحيته للاسناد اليه لشمولها ما ذكرناه دون صلاحيته
للاخبار عنه لكن هذا يقتضى ان قول المصنف فى تعريف الاسم
او تنظيرها مستدرك بالنسبة الى هذه الاسماء ولا يضره ذلك ٧ مثل صح
فيما نحن بصدده فتامله او اضافه اليه نحو زيد فى قولك غلام زيد
او عود ضمير عليه اذ الضمير عين ما يعود عليه والضمير اسم
ولا يكون الاسم عين الفعل ولا عين الحرف ومن ثم قال الزمخشري
فى سورة ال عمران فى قوله تعالى انى اخلق لكم من الطين كهيئة
الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف وانها اسم او ابدال اسم
صريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فكيف اسم لابدال الاسم
الصريح منها وهذا داخل تحت قوله بلا تاويل كما ان جميع ما تقدم
كذلك فيخرج عنه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم من حيث
ان المضاف اليه بتاويل مفرد وكذا نحو وان تصوموا خير لكم من
حيث ان الضمير المستكن فى خير عايد على ان تصوموا لكونه
مؤولا بالصوم وكذا نحو يعجبنى ان تفعل الخير قراءتك القرآن
من حيث ان قراءتك بدل من ان تفعل لكونه بتاويل فعلك ويدل
على ذلك انه قال بعد وبالاخبار به فاستانف ذكر العامل على ان
البحث المتقدم ياتى هنا ايضا فافهم وبالاخبار به مع مباشرة
الفعل نحو كيف كنت فكيف اسم لان الاخبار بها يدفع الحرفية

ومباشرتها للفعل تنفي الفعلية اذ الفعل لايباشر الفعل الاعند
التأكيد نحو قام قام زيد والغرض انتفاؤه في المثال المذكور وبموافقة
ثابت الاسمية في لفظ اي وزن يخص الاسم نحو وشكان فانه موافق
لِسكران في لفظه وهو من الاوزان المختصة بالاسماء ولو كان
المراد ما هو اعم لورد ما لايكاد يحصر من الافعال الموافق لما هو
ثابت الاسمية نحو ضرب ماضيا واضرب امر واذهب مضارعا
لموافقة الاول كنحو حجر والثاني كنحو اثمد والثالث كنحو افكل الى
غير ذلك ثم اعلم ان هذه العلامة لاتعرف الابعد معرفة الاسم
والفعل والاحاطة باوزان كل منهما فاذا لاحاجة اليها او معنى
نحو قد في قدك درهم فانها موافقة لحسب في المعنى وحسب
ثابتة الاسمية فقد المذكورة اسم دون معارض احترز به من
نحو واو مع نحو سرت والنيل اذ هي بمعناها لكن المعارض قائم
وهو كونها على حرف واحد صدرا وما كان كذلك فانما يكون حرفا
لااسما قلت قد ينتقض بالكاف في نحو زيد كالاسد فقد قال
كثيرون باسميتها مع وجود هذا المعارض واحترز به ايضا
من كلمة من التبعيضية فانها بمعنى بعض وبعض ثابتة الاسمية
لكن عارض ذلك انعكاس الاسناد في نحو ان من اخوتك زيدا
وان بعض اخوتك زيد فلا يكون من المذكورة اسما والذي يظهر
من كلام المصنف وشارحيه ان هذا القيد وهو قوله دون
معارض راجع الى قوله معنى ولو جعل راجعا الى كل واحد
من لفظ ومعنى لكان حسنا واندفع حينئذ الاعتراض بنحو
ضرب لانه وان وافق ثابت الاسمية كحجر فانه عارض ذلك
قبوله لعلامات الفعل بخلاف نحو وشكان وهو اي الاسم لعين
اي يدل على ذات بلا قيد نحو زيد ورجل او معنى وهو ما دل
على غير ذات بلا قيد نحو قراءة وفهم اسما كما سبق تمثيله

في العين

في العين والمعنى او وصفا للعين وهو ما دل على قيد في الذات كقائم
او للمعنى وهو ما دل على قيد في غير الذات كجلي وخفي وبقي على
المصنف اولهما وذلك في الاسم نحو شيئ وفي الوصف نحو حسن
فيقع صفة للمعنى نحو رجل حسن وللمعنى نحو فهم حسن وبليغ
وفصيح فانهما يقعان صفة للمتكلم والكلام والاسم هنا قسيم
الوصف لاقسيم الفعل والحرف ولاقسيم الكنية واللقب والمعنى هنا
قسيم الذات ولايراد به المعنى المذكور في حد الاسم وهذا التقسيم
الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا ذكره الفارسي في الايضاح
واعترضه ابن ملكون بان العين مطلق على المعنى نحو عين
اليقين وعين الربا فكيف يجعل قسما للمعنى وليس بشئ لان العين
مشترك بين الشخص والحقيقة ويعتبر الفعل بتاء التانيث الساكنة
الدالة على تانيث ما بعدها ليخرج نحو ربت وثمت ولعلت وقيد
الساكنة يخرج المتحركة بحركة اعراب وهي المختصة بالاسماء وبحركة
بناء فانها تلحق الحرف كلات وثمت ونون التاكيد بالعطف على المجرور
بالباء التابع بالجر لكن لاعلى انه وصف لنون ولا للتوكيد وذلك ان نون
التوكيد علم فلا يصح وصف جزئه الاول وحده ولا الثاني وحده
وان كان معنى كل من المتضايفين صحيحا مقصودا كذا قال
ابن هشام وفيه نظر واراد بالشايع المشتهر نحو ليسجنن وليكونا
من الصاغرين احترازا من لحاقها اسم الفاعل شذوذا كقوله
• اقائلن احضروا الشهودا • كذا انشده ابو الفتح ولايتعين
مثالا لما نحن فيه لجواز ان يكون الاصل اقائل انا ثم حذفت
همزة انا اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون نا فان قلت او
نقلت حركة الهمزة من انا الى التنوين ثم اسقطت على القياس
في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت قلت بعضهم
يرد هذا بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت فحينئذ يمتنع الادغام

لان الهمزة فاصلة فى التقدير ومثل هذا البحث فى قوله تعالى
• لكن هو الله ربى ثم اعلم ان هذه العلامة غير محتاج اليها
• لانها لا تعرف الابعد معرفة ما يؤكد قياسا وما يؤكد شذوذا
• وذلك لا يعرف الابعد الاستثناء عن معرفة الفعل لانها تكون
حاصلة ثم لا تعرف ذلك الابعد معرفة الفعل فيجئ الدور ولزومه
اي لزوم الفعل مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو أكرمنى يكرمنى
أكرمنى واورد عليه ابو حيان انها لا تلزم فى افعل التعجب مع
انه فعل فنقلوا انه يجوز قليلا ما امسنى وعلى ذلك بنى بعض
الادباء قوله • ياحسنه اذ قال ما احسنى • ورد بان العلامة
لا يجب انعكاسها وان احسن فى البيت اسم تفضيل وما استفهامية
واورد ايضا على المصنف انها لازمة فى عليكنى ورويدنى ونحوهما
من اسماء الافعال فاجاب بمنع اللزوم بدليل عليك بى ورويدى
وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان علامة الفعل كون ياء المتكلم
لا يتصل الا المجوزة عنه بنون الوقاية والياء هنا لم تتصل باسم
الفعل بل اتصلت بعامل اخر ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن
الا مجوزة عنه بنون الوقاية كما انها لا تتصل بالفعل الا كذلك
وايضا فلان معنى عليك فى عليك زيد اليس معنى عليك فى عليك
بزيد فالاول بمعنى الزوم والثانى بمعنى التصق فالذى معه
الباء الموحدة غير الذى يتعدى بنفسه والباء معدية لا زائدة
كما يوهمه كلامه وباتصاله اي اتصال الفعل بضمير الرفع
لان المجرور لا يتصل به البتة والمنصوب يتصل بالكلمات
الثلاث نحو انك اكرمك العطيك البارز لان المستتر يتصل بالاسم
نحو زيد منطلق وبالفعل نحو زيد قام وانما اختص هذا الضمير
بالفعل لان الاسم يستحق تثناه ومجموعه جمع السلامة الالف
والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع فى المثنى الفان

وفى

وفى الجمع واوان فان لم تحذف احداهما استثقل وان حذفت التبس
قلت لكن ادعى ابو على الفارسي فى احد قوليه ان ليس حرف
محتجا بانها لو كانت فعلا محققا من فعل كصيد فى صيد لعادت حركة
الياء عند اتصال الضمير كصيدت واجيب بان ذلك لمخالفته اخواته
فى عدم التصرف قال الفارسي واما الحاق الضمير به فى لست ولستما
فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه
رافعا وناصبا كما لحق الضمير هات ايا هاتوا هاتى مع كونه
اسم فعل لقوة مشابهته للافعال لفظا كذا نقله الرضى فى شرح
الحاجبية فتحصل لنا من هذا الكلام ان ابا علي يخالف فى كون الضمير
البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه
بالفعل من اسم او حرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها
واقسامه اي اقسام الفعل ماض وامر ومضارع على هذا النمط
رتبها سيبويه وتسمية الاولين واضحة واما الثالث فمن معنى
المشابهة وقول ابن عصفور من المراضعة فقلب مردود وقال
الكوفيون القسمة ثنائية فجعلوا الامر مقتطعا من المضارع
ولم يجعلوه أصلا برأسه فيميز الماضي بالنصب مفعول مقدم على
الفاعل للاهتمام التاء بالرفع فاعل يميز والمذكورة صفته والمراد
بالتاء المذكورة تاء التأنيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بين تاء
الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل
الفعل وقد استدل كثيرون بهذه العلامة على فعلية عسى
وفيه نظر وذلك لان الكيلي قال فى شرح الفصيح قال الزمخشري
قال ابو عبيدة من العرب من يؤنث عسى وهم الذين يؤنثون
رب وانشد على ذلك
عست كربة امسيت فيها مقيمة • يكون لنا منها رجاء ومخرج
فدل على نسبة ذلك لبعض العرب وقوله انهم الذين يؤنثون

رب فيقولون ربت على ان ادخال التاء على عسى ليس لتانيث
ما بعدها وان وقوع ذلك فى البيت اتفاقى وجسد لا يستدل
بالتانيث الذى شانه على الفعلية كما لا يستدل بالتانيث
فى ربت على ذلك **و الامر** بالنصب عطفا على المفعول المتقدم
اي ويميز الامر **معناه** وهو مرفوع تقديرا عطفا على الفاعل
المتقدم والضمير المضاف اليه عائد على الامر اي يميزه عن
قسميه دلالته على معنى الامر وهو الطلب **ونون التوكيد** معطوف
على معناه اي يميزه مجموع الامرين فان وجد احدهما فقط بان
دلت الكلمة على معنى الامر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل
كصه وان قبلت النون ولم تدل على معنى الامر فهي فعل مضارع
نحو هل تقومن **والمضارع** بالنصب ايضا عطفا على المفعول **افتتاحه**
بالرفع عطفا على الفاعل **بهمزة** متعلق بافتتاحه **للمتكلم** ظرف
مستقر فى محل جر صفة لهمزة اي ثابتة للمتكلم واحترز به عن
همزة لا تكون للمتكلم نحو اقام فاذا قيل لك ما تقول فى اُخْشِي
من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم فقُلْ مَن سَكّن الياء
فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض **مفردا** حال من المتكلم وذلك
نحو اقوم ولا فرق بين ان يكون مذكرا أو مؤنثا **او** افتتاحه **بنون**
له اي للمتكلم احترازا من نون لا تكون له نحو نرجس الدواء اذا
جعل فيه نرجسا **عظيما** اما بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد
ان نمن او بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها
فقط نقوم وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه وحدها
حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا او مشاركا بفتح الراء
على انه اسم مفعول من شورك ويجوز ضبطه بكسر الراء على
انه اسم فاعل من شارك والذى يظهر لى ان النون فى هذا
المقام للمتكلم ومن يشركه فى ذلك الفعل منظورا فيه للجميع

بالاصالة

بالاصالة مفردا كان المشارك او غيره من الذكور او من الاناث او منهما
ومقتضى عبارة المصنف وكثيرين ان النون للمتكلم حالة كونه
مشاركا فالمشاركة قيد فى ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان يكون
للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء فى القصد وبين المعنيين فرق
فتامل **او** افتتاحه **بتاء** مثناة من فوق **للمخاطب** احترازا من نحو
تكلم فان تاءه ليست للمخاطب **مطلقا** اي مفردا كان او غيره مذكرا
او غيره نحو انت يا زيد تقوم وانتِ يا هند تقومين وانتما يا زيدان
او يا هندان تقومان وانتم تقومون وانتن تقمن **وللغائبة** لفظا
او تاويل فيدخل ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم
والحقيقى كما مثل والمجازى نحو تنفطر السماء وهي تنفطر ودخل ما هو
للغايبة بالتاويل نحو تجى الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال
وتنكسر الاجداع والرجال تقوم والاجداع تنكسر كل ذلك بتاويل
الجماعة **وللغائبتين** تثنية غائبة فشمل الظاهر نحو تقوم الهندان
ومثل له بعض الشارحين بالهندان تقومان وهو سهو فان الفعل
انما اسند فيه لمضمر لا لظاهر وشمل المضمر نحو الهندان تقومان
والحقيقى كما تقدم والمجازى نحو تدمع العينان والعينان تدمعان
لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان
بتاء فوقية يعنى امراتين حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى
ونظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها وهو قول ابن ابى العافية
تلميذ الاعلم او تقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا
اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والمرجح الاول وجاء به
السماع **وقال عمر بن ابى ربيعة**

• اقص على اختى بدء حديثنا • ومالى من ان تعلما متاخر •
• لعلما ان تبغيا لى حاجة • وان ترجعا سرا بما كنت احصر •

احصر بفتح الصاد المهملة مضارع حصر بكسرها اي ضاق صدره ومنه

قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم او افتتاحه بيا مثناة من
تحت للمذكر الغائب احترازا من ياليت كذلك نحو يرنا بياء تحتية
مفتوحة فرا ساكنة فنون مفتوحة فهمزة على زنة دحرج اي
صبغ باليرنا بضم اليا وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل
وهي الحنا ويقال ايضا اليرنا بالضم والمد مطلقا اي مفردا اوغيره
ظاهرا اوغيره نحو يقوم زيد والزيدان والزيدون وزيد يقوم والزيدان
يقومان والزيدون يقومون وللغائبات ظاهرا كان الاسم نحو
يقوم الهندات اومضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى
كامرا وغير عاقل نحو السموات ينفطرن جمعا سالما كان الاسم
كامرا ومكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يدمعن ومذهب
البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده وسيأتي
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى والامر مستقبل زمنه ابدا
ولاينفك عن الاستقبال فى وقت من الاوقات هذا باعتبار
الحدث المأمور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر
قول المصنف الانشاء هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود
ان كل انشائي له زمن حالي من حيث كونه انشاء وان من الانشاء
ماحدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت
وهذا حالي لاغير وليست فعلية بهذا الاعتبار ومنها ما
حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا
له زمنان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث
المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول فان قلت
فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب ان نحو بعت واشتريت
تجرد عن الدلالة على الزمن اصلا وراسا وان ذلك لايقدح فى
فعليته لعروض التجرد وان كونه فعلا انما هو باعتبار دلالته
فى اصل وضعه على زمان معين وهي موجودة لاينافيها

التجرد

التجرد العارض قلت لامخالفة وذلك لان اثبات الحال للافعال
الانشائية كما يفهمه قول ابن مالك ليس باعتبار دلالتها عليه فى اصل
الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع ونفى ابن الحاجب
دلالتها على الزمان فى حال كونها انشاء انما هو بالنظر الى الزمان
الذى كانت دالة عليه فى اصل الوضع فلم يتوارد النفي والاثبات
على محل واحد فلا منافاة فى التحقيق والفعل المضارع صالح له
اي للاستقبال وللحال وهو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضى واوائل المستقبل وليس المراد منه عند النحاة
الان وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل
ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى
حال من ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلاة الواقعة فى الانات الكثيرة المتيالية واقعة فى الحال
وظاهر كلام المصنف ان المضارع من قبيل المشترك وكذا قول
صاحب المفصل ويشترك فيه الحاضر والمستقبل قيل وهو
ظاهر مذهب سيبويه وايد وه بان اطلاقه على كل منهما
لايحتاج الى قرينة بخلاف اطلاقه على الماضى وفيه بحث
والذى اختاره بعض المحققين انه حقيقة فى الحال مجاز فى
الاستقبال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال
ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة
والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة
كما لاخويه وفيه مذاهب أخر لاحاجة الى التطويل بذكرها
ولو نفي بلا فلا ترتفع صلاحيته لذلك خلافا لمن خصها اي
خص لا بالمستقبل وهو منقول عن سيبويه فاذا قلت زيد لايقوم
كان عند صاحب هذا القول نصا فى الاستقبال وانتفت صلاحيته
للحال ولم يزل الفضلا يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله

ان المضارع المنفى بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تقصد
بدليل استقبال فان قلت ما توجيه النصب فى قوله خلافا
قلت جوز فيه وفى امثاله وجهان احدهما ان يكون مصدرا
لفعل محذوف اى خالفوا فى ذلك خلافا ولا يمنع من ذلك وجود
اللام فانها متعلقة بمحذوف مثلها فى سقياله والتقدير ارادتى له
الثانى ان يكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان اى مخالفا
له وحذف القول كثير ودل عليه هنا ان كل حكم ذكره المصنفون
ساكتين عن رده والتصريح بالمخالفة له فهم قائلون به فكان
القول مقدرا قبل كل مسئلة **ويترجح الحال عند التجريد** من القرائن
الدالة على الاستقبال وهذا ينافى الاشتراك الذى افهمه كلام
المصنف فى المتن وباح به فى الشرح فبين كلاميه تدافع لكنه
رحمه الله تعالى حاول فى الشرح الجواب عن ذلك بان قال للمشترك
هنا شأن ليس لبقية المشتركات وهو ان له معنيين قريبا وبعيدا
اعنى ليس بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم بل بعيدها
وحاضرها والحمل عند التردد على القريب اولى وفيه نظر فتامله
ويتعين الحال عند الاكثر من النحاة بصاحبة الان يا قيسى
حقيقته نحو يقوم زيد الان فلا يرد نحو فمن يستمع الان
ولا نحو قالوا الان جئت بالحق لانه هنا مستعمل للتقريب
مجازا فيصلح مع المستقبل والماضى **وما فى معناه** عطف على
الان وعليه يعود الضمير المضاف اليه والمراد بما فى معناه
الحين والساعة ونحوهما **ويتعين ايضا الحال عند الاكثر بلام**
الابتداء واعترضه المصنف بقوله تعالى وان ربك ليحكم
بينهم يوم القيامة وقوله تعالى انى ليحزننى ان تذهبوا به
فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل
فى الوجود على فاعله مع انه اثره **فالجواب** ان الحكم فى ذلك

محقق

محقق الوقوع فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير فى الآية الثانية
قصد ان تذهبوا والقصد حال وقدره ابو حيان بقوله قصد كمر ان
تذهبوا وحكاه ابن قاسم فى شرحه عن بعضهم قال ابن هاشم
فى مغنيه وهو مردود بانه يقتضى حذف الفاعل لان ان تذهبوا على
تقديره منصوب **ونفيه** اى نفى المضارع **بليس وما وان** وهذا ايضا
عند الاكثرين وكلام المصنف يقتضيه لان قوله عند الاكثر يتعلق
بقوله يتعين ثم ذكر الفعل بعد تقييده بهذا الظرف متعلقان فيكون
القيد راجعا الى جميعها كقولك ضربت يوم الجمعة زيدا وعمرا وبكرا
ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث فى جنس النفى ونوعه عملن عملا
واحدا لكن اعمال الاول بالاصالة لكونه فعلا واعمال اخويه بالحمل
عليه لانهما حرفان غير مختصين وتختص ما بلغة اهل الحجاز وان
بلغة اهل العالية وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى وانظر لما اعاد
المصنف حرف الجر مع قوله وبلام الابتداء دون ما بعده **ويتخلص**
الفعل للمضارع والاستقبال بظرف مستقبل سواء كان ذلك
الظرف معمولا للفعل او مضافا اليه نحو ازورك اذا تزورنى فالاول
مستقبل لعمله فى اذا والثانى كذلك لاضافة اذا اليه **ويتخلص**
المضارع ايضا للاستقبال **باسناده الى أمر متوقع** غير حاصل
كقوله يهولك ان تموت وانت ملغ • لما فيه النجاة من العذاب •
فيهولك مستقبل لاسناده الى الموت الذى هو متوقع اذ لو اريد به
الحال لزم المحذور السابق وهو سبق الفعل لفاعله فى الوجود ••
وجوابه ان التقدير توقع ان تموت اى توقعك الان الموت فى
الزمن المستقبل فلا محذور كما سبق التنبيه عليه **ويتخلص** أيضا
المضارع للاستقبال **بافضائه** اى افتضاء المضارع **طلبا** نحو والوالدات
يرضعن اولادهن ونحو يغفر الله لك **او اقتضائه وعدا** وهو عند
الاطلاق يخص الخبر كما ان فعله وهو وعد كذلك والمصنف اراد ما

يعم الخير والشر ولذلك صح تمثيله بقوله تعالى يعذب من يشاء
ويغفر لمن يشاء ويتخلص المضارع ايضا للاستقبال بمصاحبة
ناصب ظاهرا كان او مقدرا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى أو مصاحبة أداة ترج نحو لعلي ابلغ الأسباب
أو اشفاق مثل له المصنف وشارحو كلامه بقوله الشاعر

• فاما كيس فنجا ولكن • عسى يفترى حمق لئيم •

وهذا ليس باشفاق وانما هو ترج لاغترار الحمق اللئيم به ليظفر به
ويقع في حبالته ولو أشفق منه لكان ذما ويحتمل ان يكون ذلك
اشفاقا منه على الحمق اللئيم لا اشفاقا على نفسه قلت
لاحاجة بالمصنف الى النص على ارادة الترجي بخصوصها لتقدم
مايستغني به عن ذلك وهو قوله وباقتضائه طلبا فان هذا
يشمل الترجي والتمني والتحضيض وكلما يقتضي طلبا لكن من
جملة ذلك الاستفهام وانما يخصص المضارع بالاستقبال اذا كان
بهل فتأمله أو بمصاحبة أداة مجازاة نحو ان يشأ يذهبكم أو بمصاحبة
لام المصدرية نحو وود والوتدهن وعلامتها أن يحسن في موضعها
ان واحترز من الامتناعية نحو لو يطيعكم في كثير من الأمر
لعنتم فانها تصرف المضارع الى الماضي أو بمصاحبة نون توكيد
خفيفة كانت أو ثقيلة نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين
أو بمصاحبة حرف تنفيس والمراد به تأخير الفعل الى الزمان
المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق أي
وسعته وهو السين أو سوف ولا يعرف البصريون غيرهما
وسوف عندهم اكثر تنفيسا من السين وخالف المصنف
رحمه الله تعالى في ذلك واستند فيه الى السماع والقياس أما
السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله
تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما ولا حجة فيه

لجواز

لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخيا كثير الطائفة من المؤمنين
وبالسين غير متراخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس في النص مايدل
على ان كليهما الطائفة واحدة بالتخصيص والتعيين وكذا ما
أورده من مثل السماع التي احتج بها كل ذلك مما يتطرق اليه
القدح واما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي
لايقصد به الا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان ولا بعده
فينبغي أن لا يقصد بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض
لقرب ولا بعد ليجري المتقابلان على وفيه نظر لانه قياس
المضارع المقترن بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي
عنها وهو غير صحيح فان الماضي اذا كان بدون أداة كقد مثلا
دل على المضي المطلق واذا اقترن بها دل على الماضي القريب من
الحال وهو في اختلاف حاليته كالمضارع فانه مع خلوه من الأداة
يدل على معنى ومع اقترانه بها يدل على أمر آخر على ان قياس أحد
المتقابلين على الآخر لا يجديه نفعا لجواز اختصاص كل منهما
بحكم يقابل حكم الآخر ويجوز مع ذلك ان يكون مشاركا له في حكم
آخر الا ترى أن الأمر والنهي متشاركان في الانشاء وقد انفرد
كل منهما بأحكام تخصه ومنهما لم يذكر الجامع بين المقيس
والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس أو سف
حكاه الكوفيون وهو في الحروف كمذ اسما وحرفا اذا حذف وسطها
أو سو حكاه الكسائي وهو مثل كي في كيف نحو • • • •

• كي تجنحون الى سلم وما ثيرت • قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم •

أو سي بقلب الواو ياء وحذف الآخر حكاها صاحب المحكم وظاهر
كلام المصنف رحمه الله تعالى ان كلا من هذه الكلمات مستقل
بنفسه وظاهر كلام غيره ان ما عدا سوف من هذه الكلمات
فرع عن سوف بل أجراه بعضهم في السين أيضا فزعم أنها

منقوصة من سوف دلالة بتحليل الحرف على تقريب الفعل ووجه
بذلك قولهم ان التنفيس بسوف أطول منه بالسين وينصرف
المضارع باعتبار زمنه الى المضي بلم سواء جزمته كما هو
المشهور فيها اولم تجزم وهي على لغة قوم وعليها جاء قوله
• فأسسوا بهائه لو أقسموا • على الشمس حولين لم تطلع •
بضم العين وقول الآخر • • • •
• لو لا فوارس من نعم وأسرتهم • يوم السليفاء لم يوفون بالجارِ •
ولهذا اطلق المصنف ولما الجازمة قالوا قيدها بذلك احترازا
عن التي بمعنى الاخوان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد
الميم وعن التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته
واذا تأملت لم تجد موقعا للاحتراز فان لما لا تدخل على المضارع
الا جازمة له ولو الشرطية لا المصدرية فانها تصرف للاستقبال
كما مر غالبا لا دائما فانها قد ترد بمعنى ان كقوله •
• لا يلفك الراجوك الا مظهرا • خُلُقَ الكرامِ ولو تكون عديما •
فعلم ان قيد الغلبة راجع الى لو الشرطية فقط فان قلت
فعلام انتصب غالبا قلت على انه صفة لمصدر محذوف
هو وعامله اي ينصرف بها الي المضي انصرافا غالبا لعدم
الانصراف اليه ولا يجوز ان يكون عامله ينصرف المنطوق به
في المتن للزوم رجوع القيد الى جميع ما تعلق به من لم ولما
الجازمة ولو الشرطية وهو باطل وباذ نحو اذ يلقون اقلامهم
اي اذ القوا وكذا اذ يختصمون اي اختصموا ويجوز ان يكون ذلك
على حكاية الحال وربما كقوله • • • •
• ربما تكره النفوس من الامر • له فرجة كحل العقال •
الفرجة بضم الفاء الانفراج وقال بعضهم هذا الذي ذكره
من انصراف المضارع الى المضي بربما غالب لا دائم بدليل قوله تعالى

ربما

ربما ايود الذين كفروا وقيل هو مؤول بالماضي مثل ونفخ في الصور
وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض يتجوز به
عن المستقبل وقد في بعض المواضع قال المصنف ان قد اما للتعليل
فتصرفه الى المضي كقوله • • • • •
• قد اترك القرن مصفرا انامله • كأن أثوابه مجت بفرصاد •
مجت أي رميت من الفم بفرصاد أي توت وهو الفاكهة المعروفة
والمراد منها هنا نوع يكون ماؤه أحمر شبه حمرة الدم الذي يصيب
أثوابه بحمرة الفرصاد واما للتحقيق فلا تصرف الى المضي كقوله تعالى
قد يعلم ما انتم عليه وقد تصرفه كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
في السماء قلت وعلى هذا فكان الأولى ان يقول وقد التقليلية
دائما والتحقيقية في بعض المواضع وسيأتي الكلام على قد بأطرافه
في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة الى ذلك ان شاء الله تعالى
وينصرف الماضي الى الحال بالانشاء أي غير الطلبي نحو بعت واشتريت
والاورد نحو غفر الله لك ولم يصح قوله بعد ذلك والى الاستقبال
بالطلب وليست دلالته هنا على الحال من حيث الوضع وانما
هي من ضرورة الواقع لان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه
في الوجود كما مر والى الاستقبال بالطلب فيشمل الدعاء والأمر
وغيرهما فالأول نحو غفر الله لك والثاني نحو اتقى الله امرؤ وفعل
خيرا يثب عليه ويدل على ذلك جزم يثب والثالث نحو عزمت
عليك الا فعلت اي الا أن تفعل في المستقبل وفي كلام المصنف
ايهام ان الطلب ليس من أقسام الانشاء والوعد المراد به الاخبار
بوقوع أمر لم يقع بعد مع ملاحظة الارادة لتحقيق الخبر نحو
وأشرقت الارض بنور ربها وسيق الذين كفروا وليس المراد
به هنا ما هو قسم للوعيد وبالعطف على ما علم استقباله نحو
يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ويوم ينفخ في الصور

ففزع من فى السموات الاية ولم ادرجوها لاعادة المصنف
حرف الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله والوعد وبالنفي بلا وان
بعد القسم فالأول كقوله

• ردوا فوالله لا زدد ناكم أبدا • ما دام فى مائنا ورد لنزال •

ونازعه أبو حيان فى الاستدلال بهذا البيت اذ الاستقبال فيه
انما استفيد من الظرف قلت وفيه نظر لان وقوع الظرف
المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى انه لو لم يكن
انتفى استقبال الفعل ألا ترى انه اذا قيل والله لافعلت كذا
لا يفهم منه الا المستقبل ولهذا لم تتكرر لا كما لا يلزم تكرارها
مع المستقبل والثاني كقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما
من احد من بعده ونازعه ابو حيان فى ذلك بأنه لا يمتنع أن
يقال والله ان قام بمعنى ما قام فيما مضى قلت هذا متوجه
كما قال وقد يتوهم ان قول المصنف هنا فى لا مناقض لقوله فيما
مضى خلافا لمن خصها أي خص لا بالمستقبل وجوابه أن
مراده خلافا لمن خص لا داخلة على المضارع بالمستقبل ولم يرد
خلافا لمن خص لا مطلقا بالمستقبل ويحتمل الماضى المضي
والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي أقمت أم قعدت
والحق أنه محتمل لأربعة معان الماضى والحال والاستقبال ومطلق
الزمان الذى هو اعم من ذلك كما أن المصدر الذى فى تأويله
كذلك فلا وجه للتقييد بأحد الزمانين قال ابن قاسم وسواء
كان الفعل معادلا بأم أو لم يكن نحن سواء علي اي حين
جئتني قلت وهذه المسئلة لا مدخل لها هنا ولا يصح ادراجها
فى كلام المصنف رحمه الله تعالى لأن الكلام فى همزة التسوية
ولا همزة هنا ثم قال فان كان الفعل بعد أم مقرونا بلم تعين
المضي نحو سواء عليهم ءأنذرتهم ام لم تنذرهم فالثاني ماض

أيضاح

معنى

معنى فوجب مضي الأول لأنه معادل له قلت الظاهر أن هذا لا يقدح
فى الاحتمال الذى قررناه أنفا كما لم يقدح وجود لم فى اقتضاء الاستقبال
فى قولك ان لم تنسني اكرمتك ووجه ذلك أن الجملة المقترنة بهمزة
التسوية فى تأويل المصدر والمصدر لا زمان له معين فكذا ما فى
معناه ولا فرق فى هذا المعنى بين وجود لم وعدمها ويحتمل الماضى
المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض نحو هلا ضربت زيدا فيحتمل
المضي فيكون توبيخا على ترك الفعل ويحتمل الاستقبال فيكون حضا
على الفعل وأمرا به فان قلت فاذا لم يحتمل الواقع بعد حرف ~~التحضيض~~
التحضيض المضي لان التحضيض وهو طلب الفعل لا يكون متعلقا
الا بالزمان المستقبل قلت انما يوبخ المخاطب على ترك ما كان يجب
عليه ان يفعله قبل ان يطلب منه وذلك من حيث المعنى تحضيض
على فعل مثل ما فات فاطلق حرف التحضيض على الحرف المقتضى
للحض على ما يدخل عليه تحقيقا او تقديرا فاستقام و بعد كلما فيحتمل
أن يراد بالواقع بعدها المضي نحو كلما جاء أمة رسولها كذبوه و ان
يراد به الاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها
و بعد حيث نحو فأتوهن من حيث أمركم الله فهذا للمضي ونحو
ومن حيث خرجت فول وجهك فهذا للاستقبال ويحتمل الأمرين
بكونه صلة أو صفة لنكرة عامة فالأول كقوله تعالى الذين قال لهم
الناس فهذا مثال المضي وكقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن
تقدروا عليهم فهذا مثال الاستقبال والثاني كقوله

• رب رفد هرقته ذلك اليو • م وأسرى من معشر أقتال •

الرفد بفتح الراء القدح الضخم وقد تكسر والاقتال بقاف و تاء
مثناة فوقية جمع قتل بكسر القاف وهو العدو فهذا مثال لبقاء الماضى
على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة عامة واعترضه أبو حيان
بان رب عند سيبويه للتقليل وهو بنا فى العموم وايضا فليس مراد

الشاعر انه أراق كل رفد وأيضا فلا نسلم كون هرقته صفة لمجرور رب
بل هو جواب يتعلق به رب اذ الصحيح انه لا يلزم وصف مجرورها
ومثال الماضي المراد منه الاستقبال قوله صلى الله عليه وسلم
نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها لان المراد
الترغيب في السماع والنقل وهما مستقبلان بخلاف رب رفد هرقته
البيت فانه تمدح ولا يكون الا بما وقع فتأمله

باب اعراب الصحيح الأخر ولا يعترض بانه أسقط
نحو ظبي ودلو اذ ليسا بصحيحي الأخر مع ان اعرابهما اعراب الصحيح
الأخر لانا نقول المعتل الأخر عند النحوي عبارة عن المقصور والمنقوص
والصحيحة بخلافهما فهو اعم منه عند التصريفي من وجه فنحو يد
صحيح الاخر عندهما ونحو القاضي معتل الأخر عندهما ونحو
ظبي ودلو معتل الاخر عند التصريفي صحيحة عند النحوي كذا قال
ابن هشام وفيه نظر **الاعراب** في الاصطلاح **ما جئ به** جنس اي
شئ جئ به **لبيان مقتضى العامل** اي لبيان الامر الذي يقتضيه
العامل أي يطلبه وهذا فصل أخرج به ما سوى الاعراب والمراد
بالعامل ما اثر في أخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فخرج مثل
التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلا نحو من ابنك ومن الرجل فانه
وان كان شيئا أثر في أخر الكلمة التي هي كسرة في الأول وفتحة
في الثاني لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب
الحرف مع مجروره وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل من
العوامل ما كان زائدا وما كان غير زائد واما الثاني فكالفعل
من قام زيد لأنه شئ أثر في أخر زيد حركة الرفع ولها تعلق
بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية
زيد وأما الأول فكمن الزائدة في قولك ما قام من رجل فانها
أثرت كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث أنها

علامة

علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من خصوصية الاستغراق
وكذا الباء من نحو ما زيد بقائم فانها زائدة للتأكيد وقد أثرت الكسرة
التي هي علامة على أن مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التأكيد
الحادث بالتركيب **من حركة** هذا وما بعده بيان لجنس الحد اذ كان
مبهما لصلاحيته لكل ما لا يعقل والحركة ضمة أو فتحة أو كسرة
أو حرف وهو الواو والألف والياء والنون عند من يراه **أو سكون**
وهو كون الحرف خاليا عن الحركة وتعبيره بسكون كما صنع أولى من
تسكين لأن السكون لفظ والتسكين فعل **أو حذف** للحرف وفهم
ذلك من جعله قسيما للسكون إذ لو أريد به ما هو أعم من حذف
الحركة والحرف للزم كون الشئ قسيما لنفسه ولغيره وهو باطل
وتعريف المصنف للاعراب بما ذكره مبني على أن الاعراب لفظي
وهو مذهب المحققين وكثير من المتأخرين يرون انه معنوي
ويفسرونه بتغير آخر الكلمة لاختلاف العامل لفظا أو تقديرا
والكلام على ذلك تصحيحا وابطالا لا يطول **وهو** اي الاعراب
في الاسم أصل وفي الفعل فرع وعكسه بعضهم **وقال الكوفيون**
أصل فيهما والأول هو المرجح عند الحذاق واستدلوا عليه بما
تقريره أن الاسم والفعل تطرأ على صيغهما معان مختلفة قد
يحصل بينهما لبس فيرفعه الاعراب **اما المعاني** المختلفة التي
تطرأ على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شك في
أنه يحصل بينهما في بعض الاحيان لبس نحو ما احسن زيد لو
سكن أخر كل من الكلمتين فانه يحتمل حينئذ أن يكون زيد مفعولا
به وأحسن فعلا ماضيا وما اسما والمراد الاخبار بان زيدا لم يحسن
ويحتمل أن يكون ما استفهامية مبتدأ وأحسن اسم مفضل مرفوعا
على أنه خبر المبتدأ وزيد مجرورا مضافا اليه والمراد السؤال عما
هو الأحسن من زيد **واما المعاني** المختلفة التي تطرأ على الفعل

المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة وانما هي معان أخر كقولهم
لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي عن كل واحد من
الفعلين مطلقا ويحتمل عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الأول
دون الثاني وهذه معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا
اضافة ولا يخفى حصول اللبس بينهما لو ترك اعراب الفعلين لكن
الاعراب يتعين في الاسم طريقا لرفع اللبس كما يتعين قولك ما أحسن
زيدٌ بالرفع للاخبار بنفي الاحسان منه وما أحسنَ زيدٍ برفع أحسن
وخفض زيد للاستفهام عما هو الأحسن منه ولا يتعين الاعراب في
الفعل طريقا لرفع اللبس لوجود طريق أخرى تقوم مقامه في رفع
الالباس وبيانه أن الالباس قد يندفع بالاعراب فيه كما يتعين
قولك لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن بجزم الفعلين للنهي عن كل واحد
ولا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن بجزم الأول ونصب الثاني للنهي عن
الجمع بينهما ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول ورفع الثاني
للنهي عن الأول خاصة وقد يندفع الالباس بغير الاعراب
كما اذا قلت لا يكن منك اكل سمك ولا شرب لبن فيكون نهيا عن
كل منهما ولا تأكل السمك شاربا للبن فيكون نهيا عن الجمع ولا يكن
منك اكل سمك لك وشرب اللبن فيكون نهيا عن الأول فقط فلما
لم يكن عن اعراب الاسم محيص في ازالة اللبس استحق أن يكون
أصلا فيه ولما كانت ثم مندوحة عن اعراب الفعل في ازالة اللبس
نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعا لا أصلا هذا أحسن
تقرير يظهر لي في هذا المحل مع بحث لي فيه أرجو أن أذكره بعد
هذا ان شاء الله تعالى وانما قيدنا حصول الالباس ببعض الاحيان
لان الاعراب قد يدخل فيما لا الباس فيه نحو شرب زيد الماء حملا
على ما فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد فان قلت
مما يتعلق الجار والمجرور من قول المصنف وهو في الاسم أصل

قلت

قلت بمحذوف اذ المعنى ودخوله أو وجوده في الاسم أصل فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ويحتمل
ان يتعلق باصل والمعنى انه متأصل في الاسم لوجوب قبوله بصيغة
واحدة معانٍ مختلفة وقد عرفت معناه بالتقرير المتقدم والفعل
والحرف ليسا كذلك اي ليسا مثل الاسم في وجوب قبول معان مختلفة
بصيغة واحدة ونقضه أبو حيان بنحو من فانها للابتداء والتبعيض
وبيان الجنس مثلا قلت ولا يرد لان الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب
لا المعاني الافرادية نعم يرد أن الحرف انما نفي عنه وجوب القبول
ولا يلزم منه انتفاء الجواز والمقصود نفي القبول عنه أصلا ورأسا
ولذا لم يعرب في وقت من الاوقات وخالفه المضارع فقيل جوازا
لا وجوبا فأعرب بشرطه على جهة الفرعية كما هو مقرر فبنيا
اي الفعل والحرف الا الفعل والحرف الا الفعل المضارع فانه شابه الاسم
بجواز شبه ما وجب له اي للاسم وذكر الشبه هنا فاسد بل الجائز هنا
هو عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي أوجب اعراب الاسم على
ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك بعينه
ثابت للفعل لأن الموجود شبهه وانما يصح قبوله لو نص على تلك
المعاني المختلفة باسمائها فأعرب المضارع لامتيازه عن الحرف
وبقية الأفعال بهذه المزية مالم يتصل به نون توكيد خفيفة
أو ثقيلة فانه مبني حينئذ لاتصالها ولو فصل بينهما وبين الفعل
ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة بقي على اعرابه لأن موجب
البناء عند اتصال النون هو التركيب وهو مفقود بحصول الحاجز
اذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئا واحدا هذا هو المذهب المشهور
وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى وذهب قوم منهم الأخفش
الى ان المضارع مبني مع تأكيده بالنون مطلقا لانها من خواص
الفعل فتأكيده بها مبعد لمقتضى الاعراب وهو شبه الاسم فيرجع

٧٧

كذا بأصله ولعله
تكرار لما مر
عليه فتأمل والله

الى أصله من البناء ورده المصنف رحمه الله تعالى بلزوم بناء المجزوم
والمقرون بحرف تنفيس والمسند الى ياء المخاطبة واللازم باطل وذهب
بعضهم الى ان المضارع معرب مطلقا اتصلت به نون توكيد أولم تتصل
أو نون اناث وكلامه يوهم ان الاتصال شرط وان تخلفه ممكن
وقوله في الخلاصة

• • • • • • • • • • • • • • • • • •

• وفعل أمر ومضى بنيا • واعربوا مضارعا ان عريا •
• من نون توكيد مباشر ومن • نون اناث كيرعن من فتن •

سالم من هذا الايهام وصرح المصنف في الشرح بأن المتصل بنون
الاناث مبني بلاخلاف وعلل بناءه بالحمل على الماضي المتصل بها وأيضا
بتركيبه معها لأن الفاعل كالجزء من فعله ولا يرد ما اتصل به الف اثنين
أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لشبهه بالمثنى والمجموع وايضا ينقصان
شبهه بالاسم لأن النون لا يلحق الأسماء قلت هذا معارض
لاعتراضه على الأخفش بما تقدم آنفا وما في شرح المصنف رحمه الله
من التصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت به نون الاناث
مقدوح فيه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة
وطائفة الى انه معرب تقديرا ويمنع اعراب الاسم مشابهة الحرف
بلا معارض ولم يعتبر المصنف مشابهة غير الحرف اصلا وادعى
أنه ظاهر مذهب سيبويه وابن الحاجب وجماعة اعتبروا
مع ذلك مشابهة الأمر والماضي وذهب قوم الى ان الاسم
يبنى لشبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني
ومضارعته لما وقع موقع المبني واضافته الى مبني. وسيأتي
ان شاء الله تعالى في ذلك كلام وقيد المشابهة بانتفاء المعارض
احترازا من أي فانها معربة مع مشابهتها للحرف شرطية واستفهامية
أو موصولة لكن عارض ذلك لزومها الاضافة فكان الشبه كالمنتفي
بسبب تغليب المعارض لأنه داع الى ما هو مستحق بالأصالة

والسلامة

والسلامة أي من المشابهة السالمة من المعارض تمكن لكن ان كان الاسم
الذي ثبت له هذا التمكن منصرفا سمي ذلك الاسم أمكن وان كان
غير منصرف سمي غير أمكن لنقصه من جهات التمكن الجر بالكسرة
فظاهر هذا الكلام أو صريحه ان الاسم لا يبنى الا لشبه الحرف وقد
صرح به في غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما يأتي وبنى المضمر
لشبهه بالحرف وضعا وجمودا او للاستغناء باختلاف صيغه
لاختلاف المعاني وأنواعه أي أنواع الاعراب الذي هو جنس لها
رفع ونصب وجر وبدأ بالرفع كما فعله كثيرون اذ هو أشرف لأنه
اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا
فان أنواعه اكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذي
الاعراب فيه أصل لا تجه وجزم وهو سكون او حذف وبعضهم عبر
هنا عن الأنواع بالالقاب وفي شرح ابن ام قاسم ان من حق
اللقب ان يصدق على ما لقب به وهذا ليس كذلك اذ لا يقال الاعراب
رفع وكذا البواقي ومن قال القاب الاعراب فمراده القاب أنواع الاعراب
وخص الجر بالاسم لأن عامله لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به
فيحمل بنصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي غيره
اي غير الجر عليه اي على الجر بخلاف الرفع والنصب لقوة عاملهما
بالاستقلال فجعل المضارع مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع
واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن ان يحمل غيره عليه
وخص الجزم بالفعل لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر جبرا لما فاته
من المشاركة فيه فحصل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه
من الاعراب بتعادل وذلك ان الجزم راجح باستغناء عامله من
تعلقه بغيره والجر راجح بكونه ثبوتيا فتعاد لا بذلك اذ الجزم غير
ثبوتي ولذا قال بعضهم الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب
قلت اذا كان عبارة عن السكون او صيرورة ما قبل الأخر اخرا

ايضاح

بالحذف كان ثبوتيا لاعدميا فتأمله والاعراب بالحركة في الاسم
والفعل نحو زيد يقوم والسكون في الفعل نحو لم يقم أصل
وينوب عنهما اي عن الحركة والسكون الحرف في الاسم نحو جاء
الزيدان وفي الفعل نحو يقومان والحذف في الفعل نحو لم يقم
ولم يرم ولم يخش وفيه لف ونشر مرتب فارفع بضمة نحو يقوم
زيد وانصب بفتحة نحو لن أضرب زيدا وجر بكسرة نحو مررت
بزيد واجزم بسكون نحو لم أضرب الا في مواضع النيابة كما يأتي
مفصلا قال ابن ام قاسم وكان القياس أن يقال برفعة
ونصبة وجرة لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم اطلقوا
ذلك على سبيل التوسع انتهى وفيه نظر اذ لا خلاف ان الحركات
ثلاث ضمة وفتحة وكسرة وانما اكثر البصريين قصدوا الفرق
في القاب المعربات والمبنيات لا في القاب الحركات ولهذا يقول
بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فللفرق الذي أراده واما الثاني
فلأنه لم يجد بحيدا من حيث اللغة أن يسمي ما وجد فيه الضم
مضموما وكذا الباقي ويقول في نحو حيث هو مضموم لذلك
ولم يقل فيه هو مرفوع لأن حقيقة قولنا مرفوع انه عمدة لأن ذلك
اعراب العمد أي اعراب ما هو احد جزئي الجملة وهذا مختلف في
حيث ونحوه وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف نحو
مررت بأحمد ويرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم
من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بأنا
لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به
الزمخشري أو لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه
بعضهم سلمناه لكن كلامه الآتي يخصصه فانه سينص على أن
نحو مسلمات يستوي نصبه وجره في أنهما بالكسرة وان سمي به على
اللغة الفصحى فكأنه قال هنا فيما لا ينصرف الا ما سنذكره الا أن

يضاف

المتن ع

٢٩

ر لعبد الله صحيح

يضاف نحو مررت بأحسنكم أو يصحب الالف واللام معرفة كانت نحو
صليت في المساجد أو زائدة كالداخلة على يزيد في قوله
• رأيت ابن العز يد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله •
أو موصولة كقوله
• وما انت باليقظان تاظم اذا • رضيت بما ينسيك ذكر العواقب •
قلت هذا مبني على أن أل قد توصل بالصفة المشبهة وقد صرح
بعض المحققين بانكاره كما سيأتي ان شاء الله تعالى لأنها للثبوت ولا
تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على سم الفضل ليست موصولة
بالاتفاق ثم تمثيل المصنف والشارحين للمعرفة بالأعمى والأصم
وللموصولة باليقظان تحكم بحت أو بدلها وهو أم في لغة حمير وطيء
وبعضهم يقول وبعض طيء كقول الشاعر
• ان شمت من نجد بريقا تألقا • تبيت بليل أم أردت اعتادا أو لقا •
الأولق شبه الجنون فان قلت كان القياس أن يقول أو بدلهما ليعود
الضمير على الالف واللام قلت اما أن يكون أعاده عليهما باعتبار
كونهما أداة او راعى مذهب من يقول ان اللام هي المعرفة وحدها
فاعاد الضمير عليها أو رأي ان البدل انما هو الميم عن اللام واما الهمزة
في كلتا الأداتين وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب أولات نحو وان
كن اولاتِ حمل ونصب الجمع بزيادة ألف وتاء وهذا ظرف مستقر
في محل نصب على الحال من الجمع والعامل هو نصب المقدر الذي ذكرناه
واحترز المصنف رحمه الله بزيادة من في قوله بزيادة الف وتاء عن
نحو قضاة وأبيات اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه بالف وتاء
لا جمع بزيادة الف وتاء فان الف قضاة منقلبة عن أصل وتاء أبيات
اصل والغى المصنف لفظ الزيادة في قوله في الألفية
• وما بتا والف قد جمعا • يكسر في الجر وفي النصب معا •
وكان فعل ذلك لاعتقاده ان الياء للألة وانها متعلقة بجمع مثلها

فى كتبت بالقلم فلا يرد قضاتو ولا أبيات اذ ليست الالف والتاء فى شيء
منهما آلة استعين بها على الجمع وانما هنا فكأنه رأى أن الياء كزيد
للمصاحبة لا للاستعانة فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام فان قلت
لم جعلت الظرف وهو قوله بزيادة الف وتاء مستقرا وهلا جعلته
لغوا متعلقا بنفس الجمع قلت لأنه لو كان كذلك لكانت الباء للآلة
فلم تكن فائدة فى ادخال لفظ زيادة وانما يصح الاحتراز بها اذا جعلت
الظرف مستقرا والباء للمصاحبة كما قررناه فتامل وانما افرد أولا
بالذكر لعدم اندراجها فى الجمع اذ لا واحد لها من لفظها قال ابو عبيد
واحدها ذات وان سمى به اي بالجمع بزيادة الف وتاء فكذلك تنوب
فيه الكسرة عن الفتحة فى حالة النصب وامارفعه وجره فعلى
الاصل بالضمة والكسرة والاعرف حينئذ اي إذا أعرب هذا
الاعراب بقاء تنوينه كقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات وقد
يجعل كارطاة علما هذا قسيم فكذلك ومعنى كونه كارطاة علما
انه يمنع الصرف فيجر بالفتحة فتحصلنا من ذلك فى هندات ونحوه
مسمى به على ثلاث لغات إحداها استصحاب ماكان له قبل التسمية
من ثبوت التنوين ونصبه وجره بالكسرة الثانية استصحاب
ما قبل التسمية من الاعراب بالكسرة نصبا وجرا ولكن يحذف
تنوينه وهذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون الثالثة
جعله كواحد مسمى به مختتما بتاء تانيث فيمنع الصرف كارطاة
علما وهذه اللغة منعها البصريون وأجازها الكوفيون وانشدوا
قول امرئ القيس،

• تنورتها من اذرعات وأهلها • بيثرب ادنى دارها نظر عال •

بفتح التاء فى اذرعات ويروى ايضا بالوجهين الأخرين على ان فى
التمثيل بعرفات واذرعات نظرا اذ لا واحد لكل منهما لانه لم يوجد
اذرعة ولا عرفة قال الفراء لا واحد لعرفات يصح جمعه وقول

الناس

الناس نزلنا عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض كذا فى الصحاح
وهو عجيب فقد ثبت فى الحديث الحج عرفة وعلى تقدير تسليم انه مولد
وليس بعربي محض كما قال الفراء فعرفة وعرفات مدلولهما واحد
وليس ثمة اماكن متعددة كل منهما عرفة جمعت على عرفات
وهنا انقضى الكلام على نيابة حركة عن حركة ثم شرع المصنف
فى ذكر نيابة الحرف عن الحركة فقال وتنوب الواو عن الضمة نحو
جاء أخوك والالف عن الفتحة نحو رأيت أخاك والياء عن الكسرة
نحو مررت بأخيك فيما أضيف الى غير ياء المتكلم كما مثلنا واما ما أضيف
اليها فلا يأتى النيابة فيه نحو جاء أخى ورأيت أخى ومررت بأخى
من اب واخ وحم ووزن كل من الثلاثة فعل بفتح العين بدليل
لغة القصر وبدليل جمعهن على أفعال وقال الفراء أخ فعل باسكان
العين بدليل أخو ولنا ما تقدم وذاك قليل والحم ابو زوج المرأة وغيره
من أقاربه هذا هو المشهور ويطلق على أقارب الزوجة غير مماثل
بنصب غير على انه حال من حم فقط فان قلت هو نكرة فتمتنع مع
تأخير الحال قلت لا بل هو معرفة لأنه علم مسماه لفظ حم فى مثل
قولك جاء حم قَرْواً مفعول بمماثل وهو بفتح القاف وسكون الراء
وواو ومثل دلو ويطلق على قدح من خشب وعلى مبلغ الكلب
وعلى معادن أخر وقَرْأً بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة
كحبء وهو الوقت والحيض والطهر وخطأً بفتح المعجمة والطاء
المهملة وهمزة مقصورة وهو ضد الصواب وفم بالعطف على اب
أو على حم فهو مقصور الجزء من ليدخل فيما اضيف الى غير ياء المتكلم
بلا ميم فاما اذا كان بميم فلا ينوب فيه الحروف عن الحركات ووزنه
فعل بفتح الفاء والعين وقال الفراء فعْل كقفل بدليل فوك ولنا
قولهم حالة التعويض فم بفتح الفاء على الأفصح وتنوب
الاحرف المذكورة عن الحركات فى ذي وهو معطوف على قوله

فيما أضيف الى غير ياء المتكلم وانما فعل ذلك لأنه لا يضاف الى ضمير
أصلا لا ياء المتكلم ولا غيرها وهذا هو المشهور والمبرد يجيز
اضافته الى المضمر نحو ذوه وذى فيكون كأخواته من بقية هذه
الأسماء يشترط فى اعرابه هذا الاعراب أن يكون مضافا الى غير
ياء المتكلم ووزنه فعل بفتح الفاء والعين بدليل ذومال وفيه
نظر ولامه ياء لقلة باب النقص وقال الخليل فعل باسكان
العين واللام واو وقال ابن كيسان الوزنان محتملان واحترز
المصنف بقوله بمعنى صاحب من ذى التى يشار بها قلت لا وجه
لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم فى المعربات واعلم ان اللام محذوفة
فى جميع متصرفات ذو الا فى ذوات جمع ذات وعن بعضهم
أصل ذات ذواة كنواة لقولهم فى المثنى ذواتا فحذفت العين لكثرة
الاستعمال قال فى المعرب ذو يقتضى موصوفا ومضافا اليه نحو
رجل ذومال ومؤنثه امرأة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة
ثم اقتطعوا عنها مقتضيها واجروها مجرى الاسماء المستقلة فقالوا
ذات قديمة وذات محدثة ونسبوا اليها كما هي من غير تغيير
علامة التأنيث فقالوا الصفات الذاتية فاستعملوها بمعنى
النفس والشيء والتزام نقص هَنٍ وهو الشيء المنكر الذى يستهجن
ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك ومنه من تعزا بعزاء
الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا أعرف من الحاقه بهنّ
اي بالاسماء المذكورة فى الاعراب بالحروف والحاقه بهنّ فى ذلك
حكاه سيبويه فقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك
فيجريه مجرى الأب وقد تشدّد نونه أي نون هنٍ كقوله
• الا ليت شعري هل أبيتنّ ليلة • وهنّي جاذٍ بين لهزمتي هنِ
كنى بلهن المشدد عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة اي ثابت
على القيام يقال جذى وأجذى ايضا اذا ثبت قائما واللهزمتان

بكسر

بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين كذا فى
الصحاح لكن قال الشاعر استعملهما فى جانبي الفرج على جهة
الاستعارة وعن ابن الجواليقى تشديد نون الهن من لحن العوام
فى كناية الموضوع لذلك وجعله كقولهم مية وربة بالتشديد فى
مية وربة وجاء أخ وأب حكاهما الأزهري وصرح بأن ذلك لغة
وانه يقال استابيت فلانا اي اتخذته أبا وفى الكشاف فى تفسير
سورة عبس والأبّ الرعى لأنه يؤب اي يؤم وينتجع والأب والأم
أخوان قال • خدعتنا قيس ونجد دارنا • ولنا الأب به والمكرع •
انتهى فلعل من سمى الاب ابا بالتشديد راعى فيه من المعنى ما
روعى فى اسم المعنى كما ان من سمى الوالدة أما راعى فيها كونها
تؤم اي تقصد وقد يقال أخو كما فى قوله
• ما المرء أخوك ان لم تلقه وزرا • عند الكريهة معوانا على النوب •
الوزر الملجأ والنوب جمع نوبة وهي نزول الأمر وقد يقصر وهما
أي وأب وأخ فيقال أباك وأخاك وحماك كعصاك مطلقا لكن قصر
حمٍ أشهر ولذا قدمه وأما قصر أب فحكاه الفراء وانكر قصر أخ
لكن هشام أجازه واستشهد عليه بما رواه من قولهم مكره أخاك
لابطل أو يلزمها النقص أي يلزم الكلم الثلاث أبا وأخا وحما والمراد
بالنقص هنا حذف الآخر وجعل ما قبله آخرا كيد ودم فيعرب
حينئذ بالحركات قال الراجز
• بأبه اقتدى عدي فى الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم •
قلت يحتمل أنه حذف الياء من الأول والألف من الثانى
للضرورة فان نقل احد من الأئمة انه لغة فذاك والا لم يثبت
قصر أب بهذا الشاهد وحكى أبو زيد هذا أخك وحكى الفراء
هذا حمك وربما قصرا أي يد ودم وهذا حكم ذكره استطرادا
واستشهد على قصر يد بقوله

• يارب سارٍ بات ماتوسّدا • الاذراع العنس أوكف اليدا •

والعنس على زنة الفلس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقة الصلبة قيل ويحتمل اليد فى البيت أن يكون مثنى معربا بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الألف فى جميع الحالات وحذف النون للضرورة والتعسف فيه ظاهر واستشهد على قصر دم بقوله • غفلت ثم أنت تطلبه • فاذا هي بعظام ودما • • •

أوضعف دم فتشدد ميمه كقوله • • • •

• اهان دمك فزعا بعد عزته • ياعمرو بغيك اصرارا على الحسد •

الفزع الهدر يقال ذهب دمه فزعا أي هدرا لم يطلب به وكقول تأبط شرا حيث التقت بكر وفهم • والدم يجرى بينهم كالجدول •

بتشديد الميم وقد تثلث فاء فم مع ثبوت الميم والمراد من تثليث الفاء دخول كل من الحركات الثلاث فيها فتفتح تارة وتضم تارة وتكسر تارة منقوصا حال من فم مع كونه مضافا اليه لأن المضاف جزؤه كما فى قوله تعالى ونزعنا فى صدورهم من غل اخوانا وقد عرفت المراد بالنقص ماهو فيما تقدم قريبا أو مقصورا مثل عصى فيثلث فاؤه فى هذه الحالة كحالة نقصه فهذه ست لغات أو يضعف فم بان تشدد ميمه ويدل عليه قول بعض العرب افمام مفتوح الفاء فيقال فم بفتح الفاء وتشديد الميم وهذه لغة سابعة أو مضمومها فيقال فم بضم الفاء وتشديد الميم وهذه لغة ثامنة وحكى صاحب المواقيت فيه الكسر مع التشديد فهذه لغة تاسعة أو تتبع بالبناء للمفعول لمناسبة ماتقدم فاؤه حرف اعرابه فيضم الفاء فى مثل هذا فم ويفتح فى مثل رأيت فما وتكسر فى مثل نظرت الى فم وهذه لغة عاشرة قيل وهذه اضعف اللغات فيه فان قلت لم لم يقل حركة اعرابه قلت ليدخل مثل هذا فمي بكسر الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التى ليست اعرابية ولو قال حركة

اعرابه

اعرابه لم يدخل مثل هذا كما فعل بقاء مرئ حيث اتبعت فاؤه وهي الميم حرف اعرابه وهو الهمزة فقيل هذا امرؤ بضم الميم ورأيت مرًا بفتحها ومررت بمرٍ بكسرها وعيني امرئ وهو مرادف للمرء وابنم وهو ابن زيدت عليه الميم فيقول هذا امرؤ وابنم بضم الراء والنون ورأيت امرأ وابنما بفتحهما ومررت بامرئ وابنم بكسرهما واعلم ان فى مرء لغات أخر فتح الميم على كل حال وهي اللغة السابعة وبها جاء القرآن وكسرها على كل حال وبها قرأ الحسن بين المرء وقلبه وقرأ ابن ابى اسحاق بين المرء بضم الميم وفى امرءٍ وابنم لغة أخرى غير الاتباع وهي فتح الراء والنون مطلقا وعلى هذا فكان الأولى بالمصنف ان يقول كما فعل بقاء مرء قليلا وعيني امرئ وابنم غالبا لئلا يتوهم ان ليس فيهن الا الاتباع ولا سيما وهو فى هذا الفصل قد استطرد فى لغات ما مثل به من يد ودم ونحوهما فوك واخواته على الأصح

اعلم أن فى اعراب الاسماء الستة مذاهب كثيرة ونحن نقتصر منها على ماذكره المصنف فى المتن وهو مذهبان أحدهما أنها معربة بالحروف وقد سبق ونصره فى الشرح بأن الاعراب انما جئ به لبيان مقتضى العامل فلا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة الثانى أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأتبع ماقبل الآخر فاذا قلت قام أبوك فالاصل فالاصل قام أبوك بضم الباء اتباعا لضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك بفتح الباء اتباعا لحركة الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فان قلت حركة الباء عارضة فلا تستلزم موجبة لقلب الواو المحركة ألفا قلت حركة الباء فى الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا اخذهم الاتيان بحركة الاتباع ليجرى الباب على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية

في ايجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها فلما نقلت فيها جهة العروض
من حيث الاتباع وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة
الأصلية واذا قلت مررت بأبيك فالأصل بأبوك بكسر الباء
اتباعا لكسرة الواو ثم استثقلت كسرة الواو فحذفت ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بأبيك ولاخفاء بما في
هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير
داع اليه قيل وهذا هو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور
البصريين وقال المصنف انه الأصح ورجحه بجريانه على ما تقرر
في الاعراب من أن الأصل فيه أن تكون بحركات ظاهرة أو مقدرة
فاذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه
الأسماء ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده وتعقبه فان قلت
على ماذا يعود الضمير من قوله ونحوهما قلت على القسمين السابقين
أعني ما اتبعت فاؤه وما اتبعت عينه وذلك لأن الأسماء الستة
على هذا القول منها ما اتبع عينه حرف اعرابه نحو أبوك ومنها ما اتبع
فاؤه حرف اعرابه نحو ذو مال وقال بعض الشارحين يعود على
امرئ وابنم ففاته ما قلناه فتأمل وقد عرف أن الفم على وجهين
مستعمل بالميم ومستعمل بدونها والثاني ليس فيه الا لغة واحدة
وهي استعماله بالأحرف الثلاثة والأول فيه عشر لغات فاللغات
اذا احدى عشرة وقد تقدمت وقات المصنف من اللغات ما حكاه
ابن سيدة ففي المخصص قال ابن دريد فَاهُ وفُوهُ وفِيهُ وفي المحكم
لم ينسب ذلك الى ابن دريد ولا غيره بل جزم به من عند نفسه فقال
الفاه والفي والفيه سواء ثم قال ما معناه وجمع فوه على أفواه وأضح
وامافيه وأفواه فمن باب ريح وأرواح اذ لم يسمع افياه وأما فاه
وأفواه فلأن الاشتقاق يؤذن بأنه واوي لا يائي فصارت اللغات
أربع عشرة وربما قيل فاه دون اضافة صريحة نصبا يشير الى ما أنشده

الكوفيون من قول العجاج • خالط من سلمى خياشيم وفا • فخرجه
أبو الحسن وتابعه المصنف على أنه حذف المضاف اليه ونوى
ثبوته أراد خياشمها وفاها فبقي على حاله مع المضاف اليه ولذلك
قلل دون اضافة صريحة قال الشيخ جمال الدين بن هشام وقد
سأل عيسى بن عمر أتقول هذا فوفقال بل أقول قبح الله ذا فا قال
وذلك دليل على أنه يجوز وان لم تكن اضافة البتة لا صريحة ولا منوية
ولا يخص بالضرورة نحو قول الشاعر • كالحوت لا يرويه شيء يلقمه •
يصبح ظمآن وفي البحر فمه • بل يجوز في السعة خلافا لابي علي الفارسي
وقد ورد في الحديث لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
لكن فوه أفصح من فمه والسبب فيه أن الحاجة الى ابدال الواو ميما
عند القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا
ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها
ميما وقد جمع الفرزدق بين الميم والواو في قوله هيما نفثا في فيّ فوها
وهو جمع بين البدل والمبدل منه قال الرضي الاستراباذي وتكلف
بعضهم معتذرا بأن قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت
على العين قلت واعتذر بعضهم أيضا بأن قال يحتمل أن الواو انما
هي بدل من الهاء وليست المبدلة منها الميم والواو أخت الألف والألف
أخت الهاء ويدل على تقاربهما أيضا تعاقبهما على عضة لاما
لقولهم عضة وعضوات وتنوب النون عن الضمة في كل فعل
مضارع وحذف المصنف هذا القيد للاستغناء عنه من جهة
أن كلامه في المعربات ولا يعرب من الأفعال سواه اتصل به ألف
اثنين سواء كانت خبرا مثل الزيدان يقومان أو علامة مثل يقومان
الزيدان او واو جمع سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو الزيدون
يقومون ويقومون الزيدون وزيد وبكر وعمرو يقومون بخلاف
الجمع فانه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحا كما أن التعبير باثنين

مثل ما فعله المصنف أولى من التعبير بالمثنى لاختصاص المثنى عرفا
بنحو الزيدان وشمول الاثنين نحو زيد وعمرو أو بما محاطبة
نحو تقومين ولا تكون عند الجمهور الا ضمائر وهي عند الأخفش
والمازني حرف خطاب وانما اعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما
اشتغل محل الاعراب وهي اللام بالفتحة لتناسب الألف وبالضمة
لتناسب الواو وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت
النون بدلا من الضمة لمشابهتها في الغنة الواو وانما خص هذا
الابدال بالفعل اللاحق به الالف والواو دون يخشى ويد عراعي
والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا المانع ليكون
الفعل اللاحق بعد ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون
وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون
مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق
بالاسم حرف وحملت الياء في تفعلين على أختيها الالف والواو
في الحاق النون وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله أعني
الألف والواو والياء لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة
اذا كان على حرف ولاسيما اذا كان ذلك الحرف من حروف المد
واللين مكسورة بالنصب على انه حال من النون بعد الألف
حملا على نون المثنى بالألف كسرا غالبا لغيره أشار بذلك الى فتحها
في بعض الأحيان كقراءة من قرأ تعدانني بفتح النون حكاه
أبو طاهر احمد بن علي في كتابه الموضوع في القراآت العشر
عن عبد الوارث هذا من رواة ابي عمرو بن العلاء مفتوحة بعد
أختيها الواو والياء طلبا للتخفيف او حملا على نون الجمع وليست
النون المذكورة دليل الاعراب خلافا للأخفش فانه ذهب الى
أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة في آخر الفعل وان ثبوت

النون وحذفها دليل على ذلك المقدر وزعم الفارسي ان هذه الأمثلة
معربة ولا حرف اعراب لها لأنه لما يكون النون اذ لا يحذف حرف
الاعراب اذا كان صحيحا ولا الألف والواو والياء لأنهن فاعلات ولا آخر
الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة للأحرف الثلاثة ولقائل أن يقول
هذا الأخير مردود بأن ذلك لا يمنع من كونه حرف اعراب بدليل المحكي
والمتبع والمضاف للياء وتحذف النون المذكورة جزما ونصبا نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فان قلت على ماذا انتصبا قلت أما
والعني وتحذف وقت جزم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه قولهم جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج أي وقت صلاة
العصر ووقت قدوم الحاج وأما نصبا فظاهر اذ هو معطوف
على جزما ولك تقدير الوقت معه أي وقت نصب ولك أن لا تقدر
وتجعل الوقت الأول منصبا عليهما جميعا والأول أحسن فان قلت
فلم لم تجعل ذلك من قبيل النصب على اسقاط الخافض أي تحذف
في جزم ونصب قلت لأن اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس
بقياس فلا يصار اليه لغير ضرورة وفي كلام المصنف مؤاخذة من
وجهين الأول أن قوله وتحذف جزما ونصبا لا يقتضي أن الحذف
هو الاعراب كما هو مذهب الجمهور الثاني انك قد عرفت آنفا أن
الأخفش يرى أن الاعراب في الأمثلة المذكورة مقدر وأن ثبوت
النون وحذفها دليل على ذلك المقدر فكان حق المصنف أن يقدم
قوله ويحذف جزما ونصبا ثم يقول وليس ثبوتها وحذفها دليل
الاعراب خلافا للأخفش فان قلت حمله على ذلك قوله ونون
التوكيد ليجمع محال الحذف على نسق قلت هذا مخل بحكاية تمام
قول الأخفش كما رأيت وليس جمع المحال التي تحذف فيها النون
على نسق بالذي يوجب ارتكاب هذا الاخلال فقد كان يمكنه
الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم الاخلال بان يصنع ما ذكرناه

ثم يقول وتحذف أيضا لنون التوكيد فتتم الفائدة وتحذف النون
المذكورة أيضا لنون التوكيد كراهة لتوالي الأمثال نحو ليسجنن
وقد تحذف نون الرفع أيضا لنون الوقاية نحو أتحاجوني بتخفيف
النون أفغير الله تأمروني أعبد بتخفيفها أيضا والقول بأن المحذوف
نون الرفع هو قول سيبويه واختاره المصنف وقال إن أكثر
المتأخرين يقول ان المحذوف نون الوقاية وحجتهم أن الثقل
بالثانية حصل كما قال الجمهور في ثانية تلظى وتلهى ولأن نون
الرفع اثر عامل فحذفها يقتضي مؤثرا بلا أثر ولأن نون الرفع
تنفي الفعل من الكسر فتفي بالغرضين جميعا ولأن نون الرفع
لمعنى ونون الوقاية للفظ واحتج لسيبويه بأنه يلزم تغيير النونين
جميعا اذا كان المتصل بالفعل واو أو ياء لأن نون الرفع تكسر
حينئذ على تقدير أن يكون المحذوف نون الوقاية أو تدغم نون الرفع
فيها أي في نون الوقاية كقراءة من قرأ بالتشديد في أتحاجوني وتأمروني
ولا يقال يحتمل أن يكون هذا مؤكدا بالنون الخفيفة أدغمت في نون
الرفع أو نون الوقاية لأنا نقول لو كان كذلك للزم حذف واو الجمع
لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد الساكنة وندر بالدال المهملة
أي شذ حذفها أي حذف نون الرفع مفردة في الرفع نظما ونثرا
خلافا لمن يرى أن حذفها مخصوص بالشعر والكلام في نصب نظما
ونثرا كما سبق في جزما ونصبا فمثال حذفها واقعة في النظم قوله

• أبيت أسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي •

فالشاهد فيه في موضعين اذ الأصل وتبيتين تدلكين كذا قالوا
قلت انما يتم ذلك اذا كان مقصوده مجرد الاخبار بصورة الحال وأما
ان كان مقصوده الانكار لحالها او التعجب منها وذلك بأن تقدر همزة
الاستفهام الانكاري والتعجبي محذوفة ويجعل تبيتي منصوبا بأن
مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام أي أبيت أسري وتبيتي

تدلكين

تد لكين انكر قضية الجمع بين الحالتين أو تعجب منها فالشاهد اذا في تدلكي
فقط اذ هو مرفوع قطعا ومثال حذف النون واقعة في النثر قراءة
وردت عن أبي عمرو قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي أنتما ساحران
تتظاهران فحذف المبتدا وهو ضمير المخاطبين وأدغمت التاء في الظاء
وحذفت نون الرفع في الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا وما جيء به لابيان
مقتضى عامل من شبه الاعراب من لبيان الجنس أتى به لرفع الابهام
عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه
أي من الأمر المشابه للاعراب اي في كونه حركة ضم أو فتح أو كسر
وكونه في آخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وليس هو اي ما جيء به
لابيان مقتضى عامل من شبه الاعراب حكاية نحو من زيدا وهذا
هو الصحيح وقال الكوفيون هي حركة اعراب أو اتباعا كقراءة زيد
ابن علي وغيره الحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا
بضم التاء الذي يظهر ان اتباع الشيء للشيء هو الاتيان به تبعا له
ومناسبا له وحينئذ فتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة يكون لذات
الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها اتباعا للياء
كذا وجهه النحاة ثم كسرة الاتباع اما للكسرة متأخرة نحو الحمد لله كما
سبق أو متقدمة نحو فلأمه الثلث بكسر الهمزة واما لياء متأخرة
كما في غلامي وعسيت بكسر السين أو لياء متقدمة نحو في ام الكتاب
بكسرة الهمزة في قراءة الأخوين وهي لغة قريش وهذيل وهوازن
ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا والا للاتباع نحو
كسرة عين عصى فانها لاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء
وقولهم لتسليم الياء غير محرز بدليل السلامة في حيض وانما يدخل
في كلام المصنف اتباع الأخر لما بعده لأن كلامه في الحركات
المشبهة لحركات الاعراب ونص ابنه في أخر باب الضمير من شرح

الخلاصة على أن الكسرة فى نحو غلامي اتباع للياء كما ذكرنا **أو نقلا** كقراءة
ورش ألم تعلموا ان الله **أو مخلصا من سكونين** نحو من يشأ الله يضلله
لايتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين **فان قلت**
الجمهور يقولون كسرة الميم من نحو غلامي لمناسبة الياء وظاهر
أنها ليست حركة اتباع فنقص المصنف عدها على رأيهم **قلت**
اذا فسر الاتباع بما ذكرناه كان كلامه شاملا لحركة آخر المضاف الى ياء
المتكلم وليس ثم نص ينافى تفسير الاتباع بما تقدم وقد عرفت
أن ابنه نص على أنها حركة اتباع **فهو بناء** اما أن يكون الفاء رابطة
لجواب الشرط ان قدرت ما شرطية او داخلة على خبر المبتدا
المتضمن لمعنى الشرط ان جعلت ما موصولة ولا يدفع ذلك
كون الفعل ماضيا لفظا لأنا نجعله إذ ذاك بمعنى المستقبل كما
يقول الذي أتاني فله درهم على أنه لو جعلت ما موصولة وبقي
الماضى على معنى المضي أمكن دخول الفاء أيضا كما ستعرفه
فى باب المبتدا ان شاء الله تعالى **وأنواعه** أي أنواع البناء **ضم**
نحو من قبلُ ومن بعدُ **وفتح** نحو أينَ وكيفَ **وكسر** نحو نزالِ وأمسِ
ووقف نحو من وقد ولم يفرق المصنف فى التعبير فى جانبي
الاعراب والبناء فعبر بالأنواع فى الموضعين وابن الحاجب رحمه الله
فرق بينهما فعبر فى جانب اعراب الاسم بالأنواع وفى جانب
بنائه بالألقاب **ووجهه** الفجد وانى بأنه انما لم يقل لحركات
البناء والوقف أنواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها نظرا الى
الأصل اذ الأصل ان يكون البناء منحصرا فى واحد وهو السكون
بالنقل فانهم قالوا الاصل فى البناء السكون فلما كان من حق البناء
أن لا يشمل هذه الأشياء نظرا الى الأصل لم يطلق عليها اسم
الأنواع رعاية لجانب الأصل

باب اعراب المعتل الآخر اسما كان أو فعلا كما تراه

يظهر

يظهر الاعراب بالحركة نحو زيد يقوم **والسكون** نحو لم يقم **فان قلت**
ظاهره أن الاعراب غير الحركة والسكون وهو خلاف ما تقدم **قلت**
الاعراب يطلق تارة على ما مر من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
ويطلق تارة على فعل المتكلم بذلك تقول أعربت الكلمة بالحركة
أو أعربتها بالسكون أي جعلتها معربة بواسطة الحركة أو بواسطة
السكون على معنى جعل الحركة أو السكون اعرابا لها فاذا قيل
ظهر اعراب الكلمة بالحركة او السكون فالمعنى ظهر أثر اعرابها
بذلك فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق باعرابها وثم مضاف محذوف
أي أثر اعرابها والمراد بالأثر حينئذ هو الحركة أو السكون فكلام المصنف
يمشي على الوجه الثانى ولا محذور فيه **أو يقدر** اي الاعراب **فى حرفه**
وهو آخر المعرب وفيه تفصيل وظاهر هذا الكلام أن الاعراب بالحرف
لا يقدر وهو مخالف لما قال فى باب الاضافة فى مسلمي رفعا وكذا
ينبغى أن يعد من ذلك نحو ليسجننه ونحو تأمروني على اختياره
أن المحذوف نون الرفع **قلت** وقد يجاب بأن هذا وان كان مقدرا فليس
بمقدر فى حرف الاعراب الذى هو آخر المعرب والكلام انما هو فى
اعراب يقدر فى حرفه وهو مختص بالحركة والسكون **فان كان** أي
حرف الاعراب أو آخر المعرب **الفا قدر فيه غير الجزم** وهو الرفع
والنصب فى الاسم والفعل نحو الفتى يخشى وان الفتى لن يخشى
والجر فى الاسم فقط نحو مررت بالفتى **وان كان** حرف الاعراب
أو آخر المعرب **ياء أو واو ايشبهانه** اي يشبهان الألف وينبغى أن
يضبط يشبهانه بالتذكير فيكون حرف المضارعة ياء تحتية
لتذكيره ضمير الألف بيقين فكذا قياسه فى الآخرين لمكان
التناسب ومعنى كون الواو والياء يشبهان الألف أن تكون
قبلها حركة مجانسة لهما وهذا القيد لا يحتاج اليه بالنسبة
الى الياء الا فى الأسماء وأما فى الواو فلا يحتاج اليه ضرورة

أنها لاتكون آخر اسم معرب ولاتكون آخر فعل معرب الا كذلك
نحو يدعو قدر فيهما اي فى الياء والواو الرفع نحو يغزو القاضى
ويرمي وفى الياء الجر ولايكون ذلك الا فى الاسماء نحو مررت
بالقاضى ولنا ياء تقدر فيها الفتحة وهي ياء المنقوص
الواقعة صدر المركب تركيبا اضافيا نحو معدى كرب كما ذكره
المصنف فى باب منع الصرف وينوب حذف الثلاثة الألف
والواو والياء عن السكون وذلك فى الفعل المضارع فقط
نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم الا فى الضرورة استثناء من
منطوق ماتقدم كله ومفهومه لا من المسئلة الأخيرة
فقط بدليل مايذكره بعد من المسائل وانما قلنا ومفهومه
لأن كلامه يقتضى بطريق المفهوم ظهور الحركات الاعرابية
فى غير ماذكر فلذلك استثني مواضع من ذلك المفهوم
فيقدر لأجلها اي لأجل الضرورة جزمها أي جزم الثلاثة
كقوله • هجوت زبان ثم جئت معتذرا • من هجو زبان لم تهجو ولم تدع •
فأثبت الواو ومقدرا فيها الجزم وكقوله •
• ألم يأتيك والانباء تنمى • بما لاقت لبون بنى زياد •
فأثبت الياء مقدرا جزمها وكقوله •
• اذا العجوز غضبت فطلقى • ولا ترضاها ولا تملقى •
فأثبت الالف مقدرا جزمها ومنع بعضهم ذلك فى الألف
محتجا بأن الواو واليا يتحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر
قياسا للرفع على النصب عند الضرورة فاذا دخل الجازم
اسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتأتى
ذلك فى الألف لأنها لاتتحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما
حذفه الجازم فقيل الضمة المقدرة فعلى هذا يجوز فى الالف
وغيرها وقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لايجوز فى الألف

ويظهر

ويظهر لأجلها أي لأجل الضرورة جر الياء فى الاسم خاصة كقوله
• لابارك الله فى الغوانى هل • يصبحن الا لهن تطلب •
ورفعها فى الاسم كقوله •
• تراه وقد بذ الرماة كأنه • امام الكلاب مصفى الخد أصلم •
بذ بموحدة وذال معجمة غلب ومصفى الخد مميله والأصلم
المقطوع الأذنين من أصولهما وفى الفعل كقوله •
• فعرضت عنها غناي ولم تكن • تساوى عنزى غير خمس دراهم •
ورفع الواو كقوله •
• اذا قلت على القلب يسلو قيضت • هواجس لاتنفك تغريه بالوجد •
ويقدر لأجلها أي لأجل الضرورة زمنا كثيرا او تقديرا كثيرا وفى
السعة زمنا قليلا أو تقديرا قليلا نصبهما اي نصب الياء والواو
واما تقدير نصب الياء للضرورة فى الاسم فكقوله •
• رلوان واش باليمامة داره • ودارى باعلى حضرموت اهتديا •
وأما تقدير نصبها فى الفعل فكقوله •
• ما اقدر الله ان يدنى على شحط • من داره الحزن ممن داره صول •
الشحط بشين معجمة على زنة الفرس البعد والحزن بفتح الحاء
المهملة وسكون الزاي ونون بلاد العرب وصول بضم الصاد
المهملة موضع واما تقدير النصب فى الواو للضرورة فلا يكون
الا فى الفعل كقوله •
• فما سودتنى عامر عن وراثة • أبى الله أن اسمو بأم ولا أب •
واما تقدير نصبه فى السعة فكقراءة جعفر الصادق من اوسط
ما تطعمون أهاليكم باسكان الياء وقراءة بعضهم او يعفو الذى
بيده عقدة النكاح باسكان الواو ورفع الحرف الصحيح فى الضرورة
سواء كان فى الاسم كقوله
• رحت وفى رجليك ما فيهما • وقد بدا هنك من المئزر •

باسكان نون هنك أو في الفعل كقوله

• فاليوم أشرب غير مستحقب • اثما من الله ولا واغل •

مستحقب بمعنى مدخر يقال احتقب الشيء واستحقبه اذا ادخره والواغل هو الداخل على القوم في شرابهم ليشرب معهم من غير أن يدعى اليه ومثاله في السعة قرأة من قرأ وبعولتهن باسكان التاء ورسلنا باسكان اللام وقرأة أبي عمرو وما يشعركم باسكان الرآء **وجوه** أي جر الحرف الصحيح في الضرورة كقوله

• بكل مدماة وكل منتفق • تلقاه من معدته في البحر جالبه •

وفي السعة كقرأة أبي عمرو فتوبوا الى بارئكم باسكان الهمزة **وربما قد رجزم الياء في السعة** كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر وهذا مبني على ان من شرطية والظاهر تخريج الأية على أن من موصولة لاشرطية فاثبات ياء يتقي حينئذ جائز بل هو الواجب واسكان الرآء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الرآء وهو قصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه

باب اعراب المثنى والمجموع على حدّه أي على حد المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحوق حرف علة ونون كالمثنى وهذا هو جمع المذكر السالم وكان حق المصنف أن يذكر هذا الباب قبل الكلام على اعراب الأمثلة الخمسة لأن الخوض في اعراب الاسم ينبغي أن يقدم على الخوض في اعراب الفعل لكن طول الكلام على اعراب المثنى والمجموع على حده اقتضى افراده بباب وقصر الكلام على تلك الأمثلة اقتضى ذكرها في اثناء باب وكان حقه أيضا أن يعرف كلا من المثنى والمجموع المذكور اذ هو المقصود بالذات لكنه عدل عن ذلك الى تعريف التثنية والجمع فقال **التثنية جعل الاسم** أي سواء

كان

كان واحد الرجلين او جمعا كالمؤمنين أو اسما جمع كقومين وغنمين أو اسم جنس كتمرين مثال المصنف وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل زكا ونحوه مما وضع لاثنين بل المراد به تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه **القابل** صفة للاسم احترز به عن غير القابل للتثنية وهو ما تؤدي تثنيته الى اجتماع اعرابين كزيدان وزيدون او الى افراط الثقل كمساجد ومصابيح وما استغني عن تثنيته بلفظ أخر غير مثنى وذلك الفاظ العدد كلها الا مائة وألفا وأشياء أخر وعلى الجملة فهذا رد الى جهالة **دليل اثنين** احتراز مما لا يدل على اثنين كالجمع ونحو المقصين والجملين **متفقين في اللفظ** احتراز من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو اتفاقا **غالبا** لا دائما فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر والعمران في أبي بكر وعمر ومنه قول عائشة رضي الله عنها لقد رأيتنا ومالنا طعام الا الأسودان التمر والماء **قلت** هذا الكلام من المصنف صريح في أن مثل القمرين والعمرين مثنى وهو مخالف لقوله فيما يأتي وما اعرب اعراب المثنى مخالف المعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فلحق به اذ مقتضى هذا الكلام ان لا يكون مثل القمرين والعمرين مثنى ضرورة أنه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه وانما هو ملحق بالمثنى والثاني بين الكلامين ظاهر **ولقائل أن يقول** أيضا لا نسلم ان التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ وانما وقعت بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب **قال** بعض المحققين وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد كتماثل ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي أن يغلب الأخف لفظا كما في العمرين والحسنين لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو أبلغ في الخفة وان كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس

والقرء في المعنى على رأي يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته
المختلفة وعلى هذا الرأي الكثر المتأخرين قال ابن الحاجب وغيره
يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك
عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلافة، والظاهر أن جوازه
شاذ والاكثر المستعمل على خلافه انتهى ومما جاء على الطريقة
القلى قول أبي العلاء

المر في جفني وفي جفن منصلي ٭ غِرارانِ ذا نوم وذاك مشطب

المنصل السيف والغرار بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف
والمشطب السيف الذي فيه شطب على زنة غرف أي طرائق في
متنه وعليه قول الحريري في المقامة العاشرة

جاد بالعين حين اعمى هواهُ ٭ عينَه فاثنى بلا عينينِ

فهذا وأمثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ وقد ورد على
هذا المذهب تثنية العلم وجمعه وتقريره أن نسبة العلم المشترك
الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم لم يوضع للقدر
المشترك بين مسمياته كما أن المشترك كذلك وقد صح أن يقال
الزيدان والزيدون بالاتفاق فليصح القرآن والقرناء وباعتبار
المدلولات المختلفة وأجاب ابن الحاجب عنه بوجهين تقريره
الوجه الأول أن مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر الى
حقيقته من كونه آدميا أو غيره فاذا اجتمع معه مسمى آخر مثله
فذلك العلم يصح تثنيته لأن مسمى الثاني من جنس الأول
اذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى
جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتهما مختلفة
كالأبيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض
وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها
أو متفقة كما نقول الأبيضان لانسانين والبيضان لأفراس وسراء

كان

كان الوضع واحدا كرجلين أو اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من
الواضعين في وضع كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى
كون ذلك المسمى متميز الهذا الاسم عن غيره أي ماهية كان
حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى
شيء واحد كما في الأبيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها
بهذا الاسم وتقرير الوجه الثاني أنه لو سلم أن العلم الذي فيه
اشتراك كالمشترك بالنسبة الى مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين
صحة القرأين للحيض والطهر لأن القرء إذا كان للحيض فهو اسم
جنس اذ له بهذا المعنى أفراد وكذا اذا كان للطهر فقد صح أن يثنى
باعتبار فردي أحد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار على ذلك وثنى
باعتبار فردي الجنسين لأورث لبسا اذ لا يعلم أثنِّي باعتبار فردي
جنس واحد أم باعتبار فردي جنسين وهذا مفقود في العلم اذ ليس
لشيء من مسمياته أجناس وقال المصنف في شرح الكافية
الشافية منع اكثر النحويين التثنية والجمع في الاسماء المتفقة لفظا
المختلفة معنى والذي أراه الجواز بشرط أمن اللبس كقولك عندي
عينان منقودة ومورودة ووجه ذلك أنه لا خلاف في عود الضمير
عليهما عند أمن اللبس كقولك عندي عين منقودة وعين مورودة
يحتملهما للضيف فكما اجتمعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار ومن
أجاز ذلك ابن الأنباري مستدلا بحديث الأيدي ثلاث قلت
الدليل ضعيف اذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار جواز
الاجتماع في الاظهار ثم هذا مخالف لظاهر قوله على رأي لاشعاره
بقلة القائلين به ولاطلاقه هنا في المتن اذ لم يقيده بأمن اللبس
بزيادة ألف في آخره رفعا كالزيدان والباء متعلقة بالجعل من قوله
أو لاجعل الاسم أو بدليل ورفعا حال من الضمير المضاف اليه
آخر العائد الى الاسم من قوله جعل الاسم على معنى مرفوعا

أو ذا رفع أو مصدر ليرفع مقدرا والجملة في محل نصب على الحال
اي حالة كونه يرفع رفعا أو ظرف على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اي وقت رفع وزيادة ياء مفتوح ما قبلها
جرا ونصبا كالزيدين تليهما اي الألف والياء ونون مكسورة على
أصل التقاء الساكنين وذلك في الجر والنصب متفق عليه وأما
في الرفع فالشلوبين يرى انه اذا التقى ساكنان أولهما الف فالأصل
تحريك الثاني بالفتح فعلة الكسر عنده هنا ارادة الفرق بينها وبين
نون الجمع فتحها لغة وهو قول الكسائي والفراء لكن خصاه بالياء
ومنعاه مع الألف ثم اختلفا فالكسائي نقله عن بني زياد بن فقعس
وكان لا يزيدك عليهم فصاحة والفراء نقله عن بعض بني أسد
وأنشد لبعضهم يصف قطاة

• على احوذيين استقلت عشية • فما هي الا لمحة وتغيب •

والاحوذيان صفة جناحها يصفهما بالخفة والسرعة وقال
ابن جني فتحها بعضهم مع الثلاثة حملا للواحد على الاثنين
يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب وعلى هذا النقل
اعتمد المصنف قال ابن جني قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد
اعرف منها الوجه والعينانا • ومنخرين اشبها ظبيانا •
وغير ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح أصلا لا مع الالف ولا
مع الياء وقيل في هذا البيت أنه مصنوع قال ابن هشام وهذا
عندي مردود لأن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل وقد كاد أبو علي
يصلي بنوادره وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح قول
منكره وفيه الشاهد في موضعين لان ظبيانا تثنية ظبي وهو
على حذف مضاف وقال ابن عصفور من العرب من يفتحها
مع الألف الا ان ذلك لم يجئ الا في لغة من يجعل المثنى بالالف
في كل حال وأنشد البيت كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه

قلت

قلت وهو من العجب فان في البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا
وذلك أن قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على أن أصحاب هذه
اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالف مطلقا وتارة
يستعملونه كاستعمال الجماعة وقد تضم ظاهره مطلقا أي مع الألف
أو الياء وكأنه اعتمد في ذلك على ما ذكره وذلك أن أبا الفتح بن جني
قال ضم نون التثنية واقع في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا
يقاس عليه وقال الشيباني هو لغة وحكى بها خليلان وأطلق لكن
قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد الألف خاصة وسمع من سيدتنا
فاطمة رضي الله عنها يا حسنان يا حسينان وأنشد أبو عمر والزاهد
غلام ثعلب في كتاب اليواقيت

• • يا ابتا ارقى القذان • فالنوم لا تطعمه العينان •

القذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة البراغيث واحده قذة بضم
القاف كذا في الصحاح وحكى شيخنا كمال الدين الدميري في كتابه
حياة الحيوان أنه بالدال المهملة ونسب ذلك الى ابن سيدة وقال
بعضهم من العرب من يلزم المثنى الألف ويعربه اعراب المفردات
وعلى هذا تقول جاء الزيدانُ بضم النون ورأيت الزيدانَ بفتحها
ومررت بالزيدانِ بكسرها وذلك قليل جدا وتسقط النون للاضافة
وهو قياس كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان أو الضرورة كقول
الشاعر • قد سالم الحياة منه القدما • أنشده ابن جني وقال
نحن نرويه برفع الحياة ونصب القدم ورواه البغداديون
بنصب الحياة وقالوا أراد القدما كما قال •

• بأن اذنيه اذا تشوفا • قادمتا أو قلما محرفا •

أراد قادمتان أو قلما محرفان والذي يرويه نخال أذنيه قادمة أو قلما فالمعنى
نخال كلا من أذنيه وأجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال
في السعة قام الزيدا فإن قلت قيد بعضهم حذفها للضرورة

بأمن اللبس فلا يجوز الحذف في هذان وهاتان منه حقيقة وانما هما
من الصيغ المراد بها الاثنان فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلهما
نعم يرد مثل الخوزلان او لتقصير صلة قال ابن القاسم يشمل صلة
أل كقوله •
خليلي ما إن أنتما الصاد قاهوى • اذا خفتما فيه عذولا وواشيا
قيل ويحتمل الاضافة وصلة غيرها كقوله •
• أبنى كليب ان عمَّيَّا اللذا • قتلا الملوكَ وفككا الأغلالا •
قلت ايراد البيت الثاني شاهدا على تقصير الصلة سهو اذ الذي
فيه انما هو تقصير الموصول لا الصلة ثم قال ابن قاسم ونقص
المصنف من أسباب حذف النون شبه الاضافة وذلك في موضعين
أحدهما اثنى عشر واثنتي عشرة والثاني قولهم لاغلامي لك
على مذهبه والواقع قبل الضمير عند الأخفش وهشام في ضاربا كما
فان الكاف عندهما في محل نصب قلت لا يلزمه الأول ولا الأخير
لأنه لا يقول به ولزوم الألف للمثنى في جميع الحالات الثلاث لغة
حارثية كقوله •
• إن أباها وأبا أباها • قد بلغا في المجد غايتاها • قيل وهذه
اللغة هي القياس اذا كانت الألف انما اجتلبت للدلالة على الاثنين
لا لذلك وللرفع اذا كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والألف سابقة
عليه وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه نحو كرتين في قوله تعالى
فارجع البصر كرتين لأن المعنى كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب
خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة أو غير صالح للتجريد
من علامة التثنية وهو نوعان اسم جنس وعلم فالأول نحو كلتا
الحداد والثاني نحو البحرين اسم بلد وعطف مثله عليه مثل
القمرين والعمرين فانهما يصلحان للتجريد ولا يصلحان للعطف
المذكور لأنه ان وقع عطف بعد التجريد فانما يعطف الاسم على

مخالفه

مخالفه مثل القمر والشمس وعمر وأبو بكر فلحق به أي بالمثنى فيلزم
أن لا يكون مثنى وقد عرفت ما فيه وكذلك كلا وكلتا ليسا من المثنى
حقيقة وانما هما ملحقان به في الاعراب مضافين الى مضمر وهذا هو
المشهور واما اذا أضيفا الى ظاهر فالفهما لازمة واعرابهما بحركات
مقدرة عليها وأظن ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة
بان الاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة الى المظهر والاعراب
بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فأعطي كل ما يناسبه في الأصلية
والفرعية ومطلقا على لغة كنانة نحو رأيت كلي أخويك قال
المصنف وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم انهما في
لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب ألفهما جرا ونصبا
للتشبيه بألف على ولدى فانه لو كان كذلك لم يقلبا ياء مع الظاهر
في هذه اللغة اذ لا يجوز ذلك في على ولدى وأيضا فان شبههما
بالمثنى أقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين الحاقهما بشبههما
به أقوى وأيضا فان القلب هنا مع عامل مناسب بخلاف القلب
في ذينك فانه حادث بغير عامل ولا يغني العطف ينبغي أن
يقيد بالواو ففي كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه لا يجوز
في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد مال ولهذا
لا يجوز قام زيد فعمرو الظريفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا
يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما ووقع في بعض
النسخ هنا ولا يغني العطف عن التثنية والجمع وفي شرح
المصنف أن ذلك لا يجوز في الجمع لأنه اشتق منه في التثنية ولأنه
ليس له حد ينتهي اليه وهذا مخالف لما وقع في النسخة المذكورة
دون شذوذ لم يذكروا عليه شاهدا أو اضطرارا كقوله •
ليث وليث في مجال ضنك • ويحكى أنه بلغ الحجاج أن رجلا من
بني حنيفة باليمامة يقال له حمدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به

قوله والملحق به الخ
فيه نظر وما ذهب اليه
الجمهور لا مذهب المص
وبانه قائل بانه مثنى
حقيقة لا ملحق به اه
وقوله وفرع عن ما وجه
اه من انه ليس ملحقا به
بل هو مثنى حقيقة
اه

فقال له ما حملك على ما فعلت فقال جفوة السلطان وكلب الزمان
وجراءة الجنان ولو بلان الأمير لو جدني من صالح الأعوان فقال
انى قاذف بك مكبلا فى حائر فيه أسد فان قتلك كفانا مؤنتك وان
قتلته أحسنت جائزتك ثم القى به الى أسد قد اجيع ثلاثة أيام
فأقبل اليه يرتجز
• ليث وليث فى محل ضنك • كلاهما ذو أنف ومحك
• ان يكشف الله قناع الشك • فهو أحق منزل بترك
فرأى الاسد وحمل عليه فضربه بحد ر بالسيف ففلق هامته
فاعجب الحجاج ذلك وفرض له ولأهله قوله فى جائز أي مكان
مطمئن أو بستان أو مكان هو مجتمع الماء وقوله ذو أنف أي ذو
استكناف تقول أنف من الشئ يأنف أنفا وأنفة اي إستنكف والمحك
للجاج الامع قصد التكثير كقول جرير
• تخدى بنا نجب أفنى عراتكها • خمس وخمس وتاويب وتاويب
تخدى بخاء معجمة ودال مهملة أي تسرع يقال خدة الناقة تخدى
أي أسرعت والعرايك جمع عريكة وهي الطبيعة والمراد بها هنا
لين الانقياد والخمس بكسر المعجمة من اظماء الابل وهو أن ترعى
ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع والتأويب الرجوع ثم التكثير
يحتمل معنيين أحدهما أن يراد بذلك أن المعنى ليس على شفع الواحد
بل على أكثر من ذلك قال ابن الشجري تقول لمن صدر منه
ذنب تعنفه عليه قد صفحت لك عن ذنب وذنب وذنب
وذنب ولمن تعدد عليه عطاء أعطيته اياه وقد أعطيتك
مائة ومائة ومائة فهذا أفخم فى المعنى من أن يقول
أربعة ذنوب وأربع مائة وهذا يؤيد ما وقع فى تلك النسخة
من قوله أو الجمع الثانى أن يراد التكثير اللفظى لا المعنوى
كأن يكون قد اعطيت شخصا مائتين ثم قال لك بين الناس

هلا

مائتي ح

هلا أعطيتنى فقلت له قد أعطيتك مائة ومائة فهذا فى هذا المقام
أحسن من ان يقول مائتين وظاهر كلام المصنف أن مزاد
المعنى الأول أو فصل ظاهر كقول النبي صلى الله عليه وسلم اذن
لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف أو مقدر كقول
الحجاج وقد نعى له المحمدان ابنه وأخوه سبحان الله محمد ومحمد
فى يوم أي محمد ابنى ومحمد أخى وايا هما عنى الفرزدق بقوله
• ان الرزية لا رزية مثلها • فقدان مثل محمد ومحمد
ووجه ذلك أن الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المحاورة
لما قيل من أن ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك لجواز قولك
مررت برجلين كريم وبخيل وانما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدرا
لأن المقدر بمنزلة المنطوق به على أن الحكم فى ذلك ينبغى أن يعد
قليلا والواقع يشهد به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المصنف من
التساوي ولقائل أن يقول لم لا يكون المبيح للفك فى محمد ومحمد ارادة
التكثير اللفظى كما فى أعطيتك مائة ومائة اذ المقام مقام تعظيم
للمصاب وتفخيم لشأنه فالعطف أليق به كما تقدم والجمع جعل
الاسم يشمل المفرد كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كالكلب
القابل احترز به عما لا يقبل الجمع كالمثنى والاسماء المختصة بالنفى
كديار واسماء العدد الامائة والفا وقد عرفت ما يتوجه عليه
من ان هذا احوالة على مجهول واراد بالجعل تجديد الناطق حالة
للاسم لم يوضع عليها ابتداء فخرجت اسماء الجموع كذا قال المصنف
وفيه ما لا يخفى دليل ما فوق اثنين فخرج المثنى وما لفظه لفظ
الجمع مخالفا لمعناه نحو شابت مفارقه وهو غير مقيس وقطعت
رؤس الكبشين وهو مقيس كما سبق اشارة الى الاتفاق فى اللفظ
غالبا وفى المعنى على رأي بتغيير متعلق بدليل أو بجعل ظاهر
نحو رجال أو مقدر نحو فلك فانه يرد جمعا فتكون الضمة فيه

كضمة أسد ومفرد فتكون صمته كضمة قفل وقد خالف المصنف
هذا في باب التكسير فصحح أن نحو فلك ودلاص اسم جمع مستغنيا
عن تقدير التغيير والذي ذكره هنا هو المشهور قال الشلوبين في
كتاب التنابيه جمع تنبيه ما معناه ثبت لنا ان الجمع اما بزيادة في
الآخر أو بتغيير في الكلمة وثبت لنا أن الحركات يقدر تغييرها نحو
ما ينص على اللغتين فحملنا نحو فلك على تقدير التغيير حمل على
ما ثبت في لغتهم ولو ادعينا أنه جمع لا على الوجهين السابقين
كان ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم وفي عمدة المصنف
وشرحها له ان ضمة ياء منص على اللغتين واحدة وجعل ضمة
البناء على لغة من لم ينو مقدرة في الحرف المضموم كما يقدر في الميم
في نحو يا حذام **وهو** اي جعل الاسم القابل دليل على ما فوق اثنين
كما سبق **بتغيير** ظاهر او مقدر هو التكسير سمي بذلك لتغيير بنيته
تشبيها بتكسير الاناء **أو بزيادة** عطف على بتغيير وقوله **في الآخر** إما
ظرف لغو متعلق بنفس زيادة أو مستقر متعلق بمحذوف صفة
لها اي بزيادة كائنة في الآخر وهي الواو والنون او الياء والنون نحو
مسلمون ومسلمين والألف والتاء نحو مسلمات واحترز بقوله
مقدرا انفصالها من زيادتي نحو صنوان فانهما كزيادتي في نحو زيدين
في سلامة نظم الواحد معهما الا أن زيادة زيدين مقدر انفصالها
لسقوطها في النسب بخلاف زيادتي صنوان وقال ابن قاسم
ولوجه آخر وهو أن نونه تسقط للاضافة بخلاف نون صنوان
قلت لا يستقيم فان الزيادة هي مجموع المدة والنون وهذا المجموع
لا يسقط وان سقط بعضه للاضافة فليس المجموع مقدرا
الانفصال بهذا الدليل ثم الزيادة منها الألف والتاء في نحو
مسلمات وانما يقدر انفصالها باعتبار سقوطها في النسب كما
مر وظاهر كلام المصنف يقتضي دخول نحو زيدون وزيدين

في قوله

في قوله أولا بتغيير ظاهر وذلك لأن هذه الزيادة تغيير للفظ المفرد
تصلها ولو لا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله بزيادة حتى يحتاج
الى اخراجه بقوله مقدرا انفصالها وأما قوله **بغير تعويض** فقد
احترز به من سنين وبابه فان زيادته وان كان مقدرا انفصالها
لكنها للتعويض وذلك أن واحده منقوص يستحق أن يجبر في التكسير
برد ما نقص منه فزيد في آخره زيادتا جمع التصحيح عوضا عن
الجبر الفائت له فاذا ليس هذا بجمع تصحيح وانما هو جمع تكسير
جرى مجرى الصحيح في الاعراب واختار بعضهم كونه اسم جمع
وآخرون كونه جمع سلامة لم يستوف الشروط **وهو الصحيح** أي
وهذا القسم الثاني الذي هو جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين
بزيادة الخ هو التصحيح ويكون لمذكر ومؤنث وكلامه شامل لهما
فان **كان** الجمع المذكور وهو جمع التصحيح **لمذكر فالمزيد في الرفع واو**
بعد ضمة اما ظاهرة نحو يا ايها المؤمنون أو مقدرة نحو وأنتم
الأعلون وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة اما ظاهرة نحو ولا الضالين
أو مقدرة وانهم عندنا لمن المصفين وكذا اكرمت المصطفين
تليهما اي الياء والواو **نون مفتوحة** حركت لالتقاء الساكنين
وفتحت للتخفيف **تكسر ضرورة** أي لأجل ضرورة تحصل للشاعر
بسبب النظم وذلك لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل كقوله
• • عرفنا جعفرا وبني عبيد • وانكرنا زعانف آخرين • • •
بكسر النون والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي واسكان العين
المهملة وكسر النون وبقاء تليها هاء تأنيث وهو القصير قال
الجوهري وأصل الزعانف أطراف الأديم واكارعه **وتسقط** هذه
النون **للاضافة** قياسا مطردا نحو غير محلي الصيد والمقيمي
الصلاة فاما قوله • لا يزال ضاربين القباب • فقيل الأصل
ضاربين للقباب فحذف الجار وأبقى عمله على حد قوله

أشارت كليب بالأكف الأصابع • وقيل القبابي بياء التسبيه فحذف
احداهما وفي شرح ابن قاسم أنه حذف الساكنة وحرك الفتوح
على حد قوله • كفى بالنأي من اسماء كافي • وفيه نظر اذ الظاهر
أنه اعتقد التسكين لغير الوقف لقوله على حد كافي في البيت
والتسكين فيه ضرورة لا لأجل الوقف، وهذا لا حاجة اليه في
تخريج البيت المتقدم لأنه لما حذف الياء الساكنة للضرورة وقف
عليه فحذف حركته واجب وان كانت فتحة واجب لأنه اسم غير
منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح كما هي في كاف في
ذلك البيت لأنه منصوب منون فتسكين المفتوح فيه لأجل الضرورة
اذ لولا التسكين لأبدل من التنوين ألفا فيلزم بقاء الفتحة كما في رأيت
قاضيا أو تسقط للضرورة كقوله •
• ولسنا اذا تابون سلما بمذعنى • لكم غيرانا ان نسالم نسالم •
أو تسقط لتقصير صلة كقوله الحافظو اعورة العشيرة • بالنصب
ومثلوا له بقراءة الحسن والمقيمى الصلاة بالنصب وليس بقاطع
لما استعرفه على أن أبا علي قال يجوز أن يكون جمعا وأن يكون واحدا
وأصله المقيم بالخفض قلت قد يخدش فيه بثبوت الياء في
رسم المصحف وربما سقطت النون المذكورة لا في وقت اضطرار
بل اختيارا أي في وقت اختيار قبل لام ساكنة كما قرئ في الشواذ
واعلموا انكم غير معجزي الله بالنصب حكاها أبو زيد وكما قرئ
أيضا فيها انكم لذائقوا العذاب بالنصب حكاها ابن جني
ومن حذفها لملاقاة اللام الساكنة قوله •
• يقولون ارتحل قتل قريشا • وهم متكنفوا البلد الحراما •
وكان الحاذف قدر النون ساكنة على الأصل ثم حذفها للساكنين
كما في التنوين أحيانا قال •
• فألفيته غير مستعتب • ولا ذاكر الله الا قليلا •

بنصب

بنصب الاسم الشريف، وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرأ والمقيمي
الصلاة بالنصب على أن حذف النون لتقصير الصلة لاحتمال كونه
لملاقاة اللام الساكنة وهذا ما كنا وعدنا به. وربما غالب لا دائما
فانها قد تسقط في بعض الأحيان لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن
وباهم بضاري به من احد الا باذن الله وخرجه الزمخشري
على أن طرح النون للاضافة الى أحد والفصل بينهما بالظرف
ثم سأل كيف يضاف الى أحد وهو مجرور بمن وأجاب بأن الجار جعل
جزأ من المجرور وفيه نظر فان قلت كيف يجتمع قيد القلة وفيه
الكثرة المستفادة من ربما مع تنافيهما قلت ليسا راجعين الى محل
واحد حتى يلزم التنافي بل التقليل راجع الى سقوطها في الاختيار
والقلة راجعة الى سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة الى غير
ذلك مما يقع قبله في الاختيار مع أن كليهما قليل في الكلام أي أن
سقوطها في السعة مطلقا قليل وهذه القلة تنقسم الى مغلوبة
ومحلها ما سقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة والى غالبة للقسم
المتقدم ومحلها ما سقطت فيه قبل لام ساكنة فان قلت فعلى
اي وجه تعرب قوله غالبا قلت اجعله صفة لمصدر محذوف
فعل أي يقع ذلك اي سقوطها قبل لام ساكنة وقوعا غالبا بالنسبة
الى غيره ولو جعل صفة لمصدر سقطت المذكور أي سقطت
سقوطا غالبا مع تقييد الفعل المذكور بقوله ربما المفيد للتعليل
حصل المحذور وأنت خبير بأنه ينبغي أن يكون المحل الذي يقدر
فيه الفعل المحذوف للمصدر هو ما يلي قوله اختيارا بحيث يكون
قوله قبل لام ساكنة متعلقا بذلك الفعل المقدر فتأمله وليس
الاعراب انقلاب الألف والواو ياء في الجر والنصب كما هو مذهب
الجرمي وتبعه ابن عصفور وزعم أنه ظاهر كلام سيبويه
نحو مررت بالرجلين ورأيت الرجلين في المثنى ومررت بالزيدين

النون ح

ورأيت الزيدين فى الجمع فالاعراب هو انقلاب الألف ياء فى المثنى جرا ونصبا وانقلاب الواو فى الجمع جرا ونصبا فاذا دخل عامل الرفع لم يغير شيأ ووجهه أن الألف والواو ثبتا فيهما قبل التركيب ورد لمخالفته للنظائر وبأن تقدير الإعراب اذا أمكن راجح على عدمه بالاجماع وقد أمكن تقدير مغايرة الالف والواو فى عندى اثنان وعشرون مثلا للألف والواو فيهما قبل التركيب كما تقدر المغايرة فى نحو نعم الزيدان أنتما يازيدان ونعم الزيدون أنتم يازيدون وان الرجلين الرجلين مثلهما **ولا مقدرا فى الثلاثة** وينسب هذا القول لسيبويه ووجهه أن أصل الاعراب أن يكون بالحركة وقد أمكن بحسب التقدير فليقل به. **قال** الرضي الاستراباذي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال غيره لا وجه لتقدير الفتحة فى الياء لخفتها بدليل رأيت القاضيَ بل المثنى أبعد عن ذلك لأن ماقبل يائه مفتوح لامكسور **ولا مدلول بها** أي بالأحرف الثلاثة المذكورة **عليه** أي على الاعراب **مقدرا** حال من المجرور بعلى **فى متلوها** أي فى الحرف الذى يتلوه الأحرف المذكورة كالدال فى الزيدان والزيدون والزيدين وهذا مذهب الأخفش والمبرد والمازني والزيادي ورده المصنف بأن الأحرف المذكورة مكملة للاسم اذهي مزيدة لمعنى كألف التأنيث فلا يكون ماقبلها محلا للاعراب وبأن الاعراب لوكان مقدرا فى متلوها لم يحتج الى تغييرها كالمقصور وبأن الاعراب انما جئ به لبيان مايحدث بالعامل والحروف وافية بذلك فلا تعدل عنها **ولا النون عوضا من حركة الواحد** وهو مذهب الزجاج قال لثباتها مع الألف واللام واعتذر عن حذفها للاضافة بأنها زيادة والاضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين ورد بقيام الأحرف مقام الحركات فلا حاجة الى التعويض **ولا من**

تنوينه أي تنوين الواحد وهو مذهب ابن كيسان قال لحذفها عن الاضافة واعتذر عن ثباتها مع الالف واللام بانها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف ورد بجبليان وأجيب بأن فيه تنوينا مقدرا وكذا كل ما لاينصرف **ولا منهما** أي عن حركة الواحد وتنوينه معا وهو مذهب الأخفش وأبى علي وابن طاهر قالوا الوجود حكم الحركة مع الألف واللام وحكم التنوين مع الاضافة ويرده ماتقدم **ولا من تنوينين** فى جانب المثنى **فصاعدا** فى جانب الجمع وهو قول ثعلب وله قول فى الاعراب يشبه ذلك ولم يذكره المصنف وذكره الزجاج فى مسائله قال وذهب ثعلب الى أن ألف المثنى عوض من ثلاث ضمات ويلزمه أنا اذا جمعنا ماتد اسم أن يكون الواو عوضا من مائة ضمة انتهى بمعناه وهذا الالزام وارد فى النون أيضا **خلافا لزاعمي ذلك** وقد عرفت من ذهب الى كل واحد من المذاهب السابقة على التعيين **بل الأحرف الثلاثة اعراب** على ما اختاره المصنف وابن الحاجب وجماعة من المحققين وذلك لأن الحركات استوفتها الآحاد مع أن فى آخر هذين أعنى المثنى والمجموع على حده مايصلح لأن يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما أعربا أعنى المثنى وجمع المذكر السالم هذا الاعراب المعين لأن الألف كان قد جلب قبل الاعراب فى المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع لمناسبة الألف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ثم أرادوا إعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعل فيهما ماصلح لأن يكون اعرابا وأسبق الاعراب الرفع لأنه علامة العُمَد فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما فلم يبق من حروف اللين وهى التى هي أولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر أولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع

المجردون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع **والنون لرفع توهم الاضافة** في بعض الصور نحو عجبت من بنين كرما وبنين كرام ومررت بناصرين باغيين الصفة الا المفعولية **أو** لرفع توهم **الافراد** كالخوزلان تثنية الخوزلي في لغة والتمثيل لذلك بنحو هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد لأن هذا ليس بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى ومثال توهم الافراد في الجمع مررت بالمهتدين والقاضين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن واحد **وان كان الصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وياء** لأولويتهما به من حيث أن كلا منهما جاء للتأنيث وللجماعة اما مجئ الألف للتأنيث ففي نحو حبلى وأما للجمع ففي نحو رجال وأما مجئ التاء للتأنيث فظاهر واما للجمع ففي كماة فانها جمع كمي وكماة وكمء عكس نخمة ونخم **وتصحيح المذكر باعتبار المسمى** لا باعتبار اللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب أو أسماء أو سلمى جمعته بالواو والنون وانظر لأي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات فأعطي حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولأي شيء قبل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة ياء التأنيث ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحه **مشروط بالخلو من تاء التأنيث** فلا يجمع نحو طلحة وحمزة وهبيرة بالواو والنون **المغايرة لما في عدة وثبة علمين** قال ابن القاسم والمراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضا عن الفاء كعدة أو عن اللام كثبة فان هذا النوع اذا كان علما لمذكر جمع بالواو والنون نحو عدون وثبون قلت الذي ينبغي ان يؤخذ في عدة وثبة ثلاثة قيود أحدها كون التاء عوضا حتى اذا كانت لغير عوض لا يجمع ما هي

فيه

كذا بالاصل

فيه هذا الجمع **الثاني** كون اللام صحيحة حتى اذا كانت حرف علة كدية امتنع جمعه هذا الجمع **فان قلت** وقع في خطبة المخصص لابن سيدة ان أصل لغه لغوة قال ونظيرها كرة وقلة وثبة لامها واو فاذا كان كذلك لم يتأت القيد بما ذكرته من كون اللام صحيحة لان لام ثبة واو وبهذا النص **قلت** في صحاح الجوهري والثبة وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء فالهاء ها هنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه انتهى فأصله اذا ثوبه لأنه من ثاب يثوب اذا رجع فهذا معارض لما في المخصص على ان ابن سيدة قد قال هناك ولأن الثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب فاعترف بأنها ذات لام صحيحة في الأصل **القيد الثالث** كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية وهذه حالة عدة وثبة حتى اذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو شفة وشفاه امتنع جمعها جمع تصحيح بالواو والياء والنون فتأمله **ومشروط** أيضا **بالخلو من اعراب بحرفين** فلا يجمع نحو زيدين وزيدين مسمى به هذا الجمع وهذا الشرط والاثبات بعده شروط لصحة الجمع عموما لا لجمع المذكر خصوصا وكلامه يوهم وكلها خارجة من قوله فيما تقدم الاسم القابل الا ان ذاك اجمال وهذا تفصيله **ومشروط** أيضا **من تركيب اسناد** نحو تأبط شرا و برق نحره أو تركيب **مزج** نحو بعلبك وسيبويه وفي الصحاح للجوهري عمرويه ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان والعمرويهون وذكر غيره أن من اعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه ولم يشترط ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان جمع ذلك حين الاعراب قول الجميع وان محل الخلاف ما اذا بني وان المبرد لا يشترط الاعراب وان اشتراطه هو قول الاكثرين ويؤيد ذلك قوله في فضلويه ومن قال سيبويه ورأيت سيبويه واعربه كاعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه ومن بناه يقول في التثنية ذا سيبويه وكلاهما

سيبويه ونقول فى الجمع ذوو سيبويه وكلهم سيبويه وعلى هذا فقول
المصنف مخالف للجميع وذكر أبو حيان خلافا فى المختوم بويه
من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر وأن الذين أجازوا
ذلك جوزوا سيبون وسيبويهون ولم يقيد ذلك بمن اعرب و لا
من بنى ولا ذكر خلافا فى معدى كرب ونحوه ولا قيد الخلاف بما قيده
الجوهري فكلام الثلاثة متخالف ومشروط أيضا بكونه أي كون المذكر
لمن يعقل كزيد وفاضل أو مشبه به اي بمن يعقل كقول الشاعر يصف
قوسا وسهامها

• تخالفتى دون الاخلاء نبعة • ترن اذا ما حركت وتزمجر
• لها فيئة ماضون حيث رمت بهم • شرابهم قان من الدم احمر

قلت المراد بالنبعة القوس وبالفيئة السهام والشاهد فى قوله
ماضون وما أحسن قول بعض الشعراء المتأخرين ملغزا فى
القوس والنشاب

• ما عجوز كبيرة بلغت عمرا • طويلا وتتقيها الرجال
• قد علا جسمها اصفرار ولم • تشك سقاما ولا عداها هزال
• ولها فى البين سهم وقسم • وبنوها كبار قدر نبال
• واراهم لم يشبهوها فمنى • الأمر اعوجاج وفى البنين اعتدال

علما قال المازني غير معدول فلا يجيز فى نحو عمر ان يجمع هذا الجمع
بل ان لا يثنى ولا يجمع مطلقا فان قلت اذا قيل الزيدون فقد وقع
الجمع فى غير علم ضرورة أن تثنية العلم وجمعه يقتضى اخراجه
عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لأن العلم انما يكون معرفة
على تقدير افراده لموضوعه لأنه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد
الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة قلت
معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشروطه صح ايراد الجمع
عليه وذلك بعد أن تنكره وليس المراد منه انه بقى علما وجمع

وهو

وهو على تلك الحالة وهذا مما يحاجى به فيقال امر اشترط وجوده
لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الا بعد ازالة ذلك الأمر الذي
اشترط وجوده فصار فى الحقيقة وجوده شرطا للاقدام على
الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك الحكم وقد عن لي ان انظم ذلك
لغزا فقلت

• اياعلماء الهند لازال فضلكم • مدى الدهر يبدو فى منازل سعده
• الم بكم شخص غريب لتحسنوا • بارشاده عند السؤال لقصده
• وها هو بيدى ما تعسر فهمه • عليه لتهدوه الى السبل رشده
• فيسأل ما أمر شرطتم وجوده • لحكم فلم تقض النحاة برده
• فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا • منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
• وهذا العمرى فى الغرابة غاية • فهل من جواب تنعمون بسرده

أو مصغرا نحو رجيلون فلا تشترط فيه العلمية لتعذر تكسيره
أو صفة لقبلت تاء التأنيث نحو ضارب فانه يقال فى مؤنثه ضاربة
فان لم يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو أحمر وسكران فى لغة غير
بنى أسد ونحو صبور وقتيل قال ابن قاسم ويستثنى من ذلك افعل
التفضيل غير المقرون بمن فانه يجمع هذا الجمع وان كان صفة تقصد
فيها معنى التأنيث ولا تقبل التاء قلت فيتوجه الاعتراض على
المصنف وفى بعض النسخ تقييد تاء التأنيث باطراد احترازا من
نحو مسكين فانهم قالوا فى مؤنثه مسكينة ومع ذلك فالقياس
أن لا يقال مسكينون وان كانوا قد قالوه لان دخول التاء فى مسكينة
لا ينقاس ان قصد معناه جعلوه شرطا احترز به عن نحو راوية
وعلامة فانه صفة تقبل التاء عند عدم قصد معنى التأنيث
فلا يجمع هذا الجمع قال ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصى
يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد به معنى التأنيث قلت
يعنى ان لم تنف القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث

كذا بالاصل

ولا تقبل التاء وكونه لا مؤنث له قال ابن هشام والذى عندى أن هذا
لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل الذى يقبل فيه التاء
ويدل على انه لم يرد بهذا الكلام تقييد او احتراز امن شئ انه لم ينبه
على ذلك فى شرحه خلافا للكوفيين فى الشرط الأول وهو الخلو من
تاء التأنيث فأجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك وبعضهم
يقول تفتح عين الكلمة وفى الشرط الأخر بكسر الخاء وهو قبراة تناء
التأنيث عند قصد معناه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر •
• منا الذى هو ما ان طر شاربه • والعانسون ومنا المرد والشيب •
فجمع عانسا وهو من الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد
وكون العقل لبعض مثنى كقولك فى رجل وفرس هما سابقان أو
مجموع كقولك فى رجل وفرسين هم سابقون كافٍ وادخال المثنى
فى هذا الحكم سهو لأن العقل غير شرط فيه قطعا وكذلك التذكير
وذلك عند اجتماع مذكر ومؤنث فصاعدا مع اتحاد المادة الأصلية
نحو قائم وقائمة وقائم وقائمتين فتقول قائمان وقائمون أما
عند اختلاف المادة فلا يتأتى ذلك ولا يجوز التغليب حينئذ وفيه
نظر قلت واشتراط اتحاد المادة تكرار لأن الاتفاق فى اللفظ
مأخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة الى ذكره هنا
وشذ ضبعان فى ضبع وضبعان من حيث تغليب المؤنث وهو
ضبع على المذكر وهو ضبعان وكأنهم فعلوا ذلك لايثار الخفة
فان ضبعا أخف من ضبعان وكذا فعلوا فى الجمع فقالوا اضباع
ولم يقولوا اضباعين وحكى ابن الأنبارى أن ضبعا يقع على
المذكر فلا تغليب اذا وما أعرب مثل اعراب هذا الجمع بالواو والياء
غير مستوف للشروط فمسموع أى مقصور على السماع فلا
يتعدى كنحن الوارثون مراد به البارى سبحانه ولا يخفى معنى
الجمعية فى أسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم

يقتصر فيه

يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على
ما ورد وأولى لأنه ليس له من الحتم بعلامة الجمع ما هو معرب
اعرابه جمع المذكر السالم وليس به وعليين قال المصنف وشارحوا كلامه
هو اسم لأعلى الجنة كأنه فى الأصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل
وسمى به أعلى الجنة قلت فيلزم على هذا أن لا يكون فيه شذوذ لأنه
يكون علما منقولا عن جمع ولا ينفعهم ان يدعوا انه جعل من باب المسموع
لا المقيس لكونه لما لا يعقل بخلاف نحو زيدون علما لأنه لو سمى فرس
بزيدون استحق الاعراب الا ترى الى قنسرين ونصيبين ولا ينفعهم أيضا
أن يقولوا انه ليس فى الأصل غير علم ولا صفة لأن المصنف قد صرح بأنه
اذا سمى بالجمع على سبيل النقل يغنى عن الجمع او على سبيل الارتجال
يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات ويؤيده انا لا نعرف
قنسرا ولا نصيبا ولا بيرا من يبرون أعلاما ولا صفات نعم لو قيل ان
عليين غير علم بل جمع علىٍّ وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذ العدم
التذكير والعقل وعالمين سواء قلنا انه جمع لعالم كما تقدم فى شرح الخطبة
لأنه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة او قلنا بأنه اسم مخصوص لمن يعقل
كما يقول المصنف فانه ادعى ذلك ومنع كونه جمع العالم قال لأن العالم عام
والعالمين خاص وليس هذا شأن الجموع ولذلك ابى سيبويه أن يجعل
الاعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص
بالبادين ووجه شذوذه على هذا الرأي واضح لكونه ليس جمعا وأهلين
لأنه جمع لأهل وليس بعلم ولا صفة وحسن جمعه على شذوذه انه قد
يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو أهل لذلك أي مستحق له وأرضين
بفتح الراء وحكى اسكانها ووجه الشذوذ فيهما ظاهر وعشرين الى التسعين
اذ من المعلوم أنها غير مجموع وأنها فاقدة للشروط وأغرب الرضي
الاستراباذى حيث قال ولنا أن نحد المثنى بأنه اسم دال على مفردين
فى آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحد

جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين فى آخره واو وياء
ونون مزيد تان فيدخل فيه الزاو عشرون وأخواته **وشاع هذا**
الاستعمال وهو الجمع بالواو والنون أو الياء والنون **فيما لم يكسر**
لا فيما كسر نحو شفة وشفاه وشاة وشياه **من اللفظ المعوض**
من لامه لا من فائه نحو عدة وزنة ولا من عينه نحو ثبة كما تقدم
فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علما لمن يعقل **هاء تأنيث** لا تاء تأنيث
ليخرج نحو بيت وأخت فان العوض من لامه تاء التأنيث لا هاء التأ
بسلامة فاء المكسور ها أي المكسور الفا فتبقى الكسرة ولا تبدل
نحو عضة وعزة قال تعالى الذين جعلوا القرآن عضين وقال تعالى
عن اليمين وعن الشمال عزين ونحو رئة قال الشاعر
• فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم • قلوبا وأكبادا لهم ورئينا •
ونحو مائة ومئين **وبكسر المفتوحها** أي المفتوح الفاء فلا تقر
فتحته بل تكسر وتزال الفتحة نحو سنين فى سنة قال المصنف
وقد روي ضمها **وبالوجهين** وهما سلامة الفاء أي اقرار
ضمها على ما هي عليه وحذفه والاتيان بالكسر **فى المضموم ها**
أي المضموم الفاء نحو قلة وثبة ان قيل بأنهما من الواوي اللام
كما مر عن ابن سيدة فيقول فيهما قلون وثبون بضم القاف والثاء
وكسرهما ولامات هذا الباب أنواع اما هاء أو واو أو ياء فهائة
ورئة من الياء لقولهم مأيت الدراهم أي جعلتها مائة ورأيتها
المصيد أي أصبت رئته وصرح الجوهري بأن لامه عزة ياء ولامه
عضة اما واو أو هاء **وربما نال هذا الاستعمال ما كسر** قال ابن قاسم
نحو ظبين جمع ظبة وهي طرف السيف وقد كسروها على ظباة
ولامها واو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة وكذا برة جمعوها
على برين وقد كسروها على بري انتهى والبرة حلقة من صفر
تجعل فى لحم أنف البعير وقال الاصمعي تجعل فى أحد جانبي أنف

البعير

السير قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وقد يقال ان ظباء
برى من اسماء الأجناس فلا يدخلان تحت قوله ما كسر **ونحو رقة**
بالنصب عطفا على مفعول نال وهو ما كسر أي ونال نحو رقة فانهم
قالوا فى جمعها رقين كذا فى شرح المصنف وهي على هذا مما حذفت
لامه وعوض منها هاء التأنيث **وفى المحكم ما نصه** والرقون
النقوش والرقون بفتح الراء ورفع الدرهم سمي بذلك للترقين
الذى فيه يعنون به الخط كذا عن كراع قال ومنه قولهم وجدان
الرقين نعطى أفن الافين وأما ابن دريد فقال وجدان الرقين
يعنى جمع رقة وهي الورق انتهى بحروفه وكلام المصنف انما هو على
قول ابن دريد **ونحو احرة واضاءة واورة** بكسر همزاتهن اما احرة
فظاهر كلامهم أن المسموع فيها حرة بدون همزة وهي أرض ذات
حجارة سود لكنهم قالوا فى جمعها حرون وأحرون بالهمزة قال
الجوهري كأنه جمع احرة تقديرا لأنهم لا يقولون احرة وأما الإضاءة
فهو الغدير الصغير وفى الصحاح الاضاءة الغدير والجمع اضاء مثل
قناة وقناء وظاهره انه مفتوح الهمزة قال السيرافى المشهور فيه
القصر ولا أعلم أحدا ذكر فيه المد الا سيبويه وقيل فى جمع المقصور
أضاً قال • فهن اضاً صافيات الغلائل • واضئ على فعول واضون
وهو شاذ لأنه ليس بمحذوف اللام ولا يظن أن فيه شذوذا احروهو
كونه قد كسر لأن اشتراط انتفاء التكسير انما هو لمحذوف اللام فانه
اذا كسر ردت لامه فلا يستحق التعويض فاما ما لم يحذف منه شيء
فتكسيره وعدم تكسيره سيان لأن اللام ثابتة فيه لنفسه فلا يضره
التكسير ولا ينفعه وفى التذكرة لابى على انما قالوا احره واحرون
وارة واورون مع انه لا نقص فيه فيجبر كما فى ثبة ولاهو ثلاثى
مجرد من التاء فيعوض من التاء الذاهبة بل هو رباعي والرباعي يقوم
رابعه مقام التاء لأنه بضاعف والتضعيف اعتلال ويحذف فى

القراءى والاسجاع نحو من سر ومن ضر ومن انس ولاجانة فكأنّه
ثلاثى فعوض كما فى أرض وان شئت قلت لما ألحقوا التاء فى تصغير
وراء وقدام وامام وان تجاوزت الثلاثة جمعواهذين وان تجاوز
الثلاثة وان شئت قلت لما لم تثبت الهمزة فى واحد أحرون
لم يعتدوا بها فى العدة لعروضها وكان كأنهم انما جمعوا ثلاثيا
وكذلك اوزون لأنهم قالوا اوزة فالهمزة غير لازمة وان شئت
قلت لما كانت الهمزة فى أحرون انما لحقت للتكسير كما كسروا سنين
سنين لذلك كان بمنزلة الحركة فلم يعتدبها وهم مما يقيمون الحركة
مقام الحرف وبالعكس وقد يجعل اعراب المعتل اللام فى التون كقوله

• ألم نسق الحجيج سلى معدا • سنينا مانعد لها حسابا •

أنشده الفراء وقد يتجه على المصنف هنا مناقشة تقريرها أن
يقال المعتل اللام هو ما لامه حرف علة فيخرج عنه نحو سنون
على من جعل لام مفرده هاء فقال سنهات وعضون فمن جعل
لام مفرده هاء فقال إن أصله عضهة وانه بلغة قريش السحر
وبيمون الساحر عاضها قال اعوذ بربى من النافثات فى عقد
العاضهِ المعضه فلو قال المصنف المحذوف اللام لسلم من ذلك
منونة غالبًا نحو اللهم اجعلها سنينا كسنين يوسف ومنهم
من لا ينون وهم تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط الاضافة
نوّنت ام لم تنون قال الشاعر

• دعانى من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا •

ومنه الحديث المتقدم كسنين يوسف وتلزمها التاء فى جميع
الحالات وتنصب أي المعتل اللام المعوض من لامه هاء التأنيث
كائنا بالألف والتاء بالفتحة الجار الاول متعلق بكائنا والجار
الثانى بينصب فان قلت كاين يدل على كون عام فيكون واجب
الحذف قلت قد يجتمعان قليلا كما ستعرفه فى باب المبتدا ان شاء

الله تعالى على لغة كما صرح به ثعلب وحكى الكسائى سمعت لغاتهم
بفتح التاء وحكى ابن سيده رأيت بناتك قال المصنف ولا يعامل
نحو عمدة من المعتل اللام هذه المعاملة وحكى ان ذلك مسموع فى بعضه
قالوا حفرت ارتك بكسر أوله وفتح أخره وهو جمع ارة فعله من
وارت ارة ايرها واراً واحفرت حفيرة يطبخ فيها ما لم يرد اليه المحذوف
اي مدة انتفاء رد المحذوف اليه فما مصدرية ظرفية وعامل الظرف
ينصب واحترز المصنف بذلك من نحو سنوات جمع سنة وعضوات
جمع عضة فانه ينصب بالكسرة قولا واحدا لرد المحذوف اليه
وليس الوارد من ذلك واحدا مردود اللام خلافا لأبي على الفارسي
فانه زعم أن ما يتخيل جمعا فى قولهم سمعت لغاتهم وخرجت
النحل ثبانا هو مفرد ردت لامه واصله لغوة وثبوة فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ورده المصنف باقتضائه
الاشتراك وهو على خلاف الاصل والجمع بين العوض والمعوض
منه وبان النحل اذا دخن عليهن خرجت جماعات لا جماعة
والجواب انه معارض بان الاصل ان الجمع الذى بالف وتاء لا ينصب
بالفتحة وأن التاء حينئذ بمنزلتها فى حصاة ونواة وانهن
لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلت كأنهن جماعة واحدة
والذى على المصنف من الاشكال انه لم يحك خلافا فى أصل المسئلة
مع ان البصريين يمنعونها ونقله تخريج أبى على من البصريين
وان اقتضى المخالفة لكنه لا يستلزم مخالفة الباقين وينبغى
حمل قول أبى على ان يكتب سمعت اللغاة بالهاء لا بالتاء لأن
الوقف كذلك

باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح المذكر والمؤنث

الاسم الذى حرف اعرابه ألف لازمة مقصور قال
ابن قاسم الاسم مخرج الفعل نحو رضى والذى حرف اعرابه

اخرج المبني نحو اذا ومتى والف أخرج المنقوص ولازمة أخرج
المثنى رفعا والاسماء الستة نصبا منظور فيه وذلك لأن حد
الاعراب يطلق بالاشتراك فى الحرف على الحرف الذى يذكر
نفسه اعرابا كالف الزيدان رفعا عند من يقول بأنه معرب بالحرف
وعلى الحرف الذى يكون نفسه معتقبا لأنواع الاعراب لفظا كالدال
من زيد او تقديرا كالالف من العصا فان اراد الأول فخطأ ضرورة
أنه لاشئ مما يعرب بالحروف تكون ألفه لازمة حين هو معرب
بالحروف وان اراد الثانى فلا حاجة الى الاحتراز عن نحو المثنى
المرفوع ضرورة لأنه لم يدخل او لا حتى يخرج ثانيا وأقرب
مايقال فيه عندى أن المصنف لم يذكر قوله لازمة للاحتراز
وانما نصبه قرينة لكونه اراد بحرف الاعراب الوجه الثانى وهو
مايكون معتقبا لأنواع الاعراب **وان كان** حرف اعرابه **ياء لازمة**
تلى كسرة فمنقوص وقدره ابن قاسم بقوله فان كان حرف الاعراب
فى الاسم وقال فخرج بالاسم نحو يرمي ويجرف الاعراب المبنى
نحو الذي وبقوله لازمة ما حرف اعرابه ياء غير لازمة كالاسماء
الستة حالة الجر وجمع المذكر السالم حال النصب والجر عند
من يجعل ياءه حرف اعراب وبقوله تلى كسرة نحو ظبي ورمى
قلت وقد علمت ما يتوجه على قوله انه احترز بالف لازمة
كما ذكره من المؤاخذة وعلمت وجه الصواب فى فهمه فاعتمده
وسمي الأول مقصورا لأنه قصر عن ظهور الاعراب فيه وقيل
لأنه لو يمد وسمي الثانى منقوصا لذهاب يائه مع التنوين وقيل
لذهاب ضمته وكسرته من اللفظ **فان كان** حرف اعرابه **همزة**
تلى ألفا زائدة فممدود قال ابن قاسم فخرج بحرف الاعراب
نحو أولاء اسم اشارة أو موصولا فانه مبنى لا يسمى ممدودا
وبقوله تلى الفا زائدة نحو دآء وماء فان الألف فى هذا ليست زائدة

وانما

وانما هي بدل من أصل قال وذكر الاسم فى هذا الحد مستغنى عنه
اذ لا يوجد فعل أخره همزة تلى الفا زائدة وزعم بعضهم أن
ذلك قد وجد ومثل له أبو حيان بقول زهير
• فلو أن معشرا اسروا هديا • ولم أر جاريت يسيأ •
اذ هو يفتعل من سبا قال ابن هشام ويمثل له عندي بأمثلة
كثيرة لا تنحصر وذلك على قول يونس أن نون التأكيد الخفيفة
تقع بعد الألف وأنها تبدل فى الوقف الفا فاذا التقى الفات
ابدلت الثانية همزة فتقول فى اضربان يا زيدان اضربا
قلت الكلام انما هو فى فعل أخره همزة تلى الفا زائدة وليس
شئ مما أشار اليه من الأمثلة التى لا تنحصر صالحا لأن يمثل
به لما نحن فيه فان الهمزة الواقعة فى اضربا ليست آخر
الفعل وانما آخره الباء والألف اللاحقة له ضمير الاثنين
فهي كلمة أخرى والهمزة بدل عن الألف التى هي بدل عن
نون التأكيد التى هي كلمة أخرى فأين هذا من كلمة واحدة
هي فعل أخره همزة بعد ألف زائدة **فاذا ثني غير المقصور**
والممدود الذى همزته بدل عن أصل نحو كساء ورداء **أو زائدة**
نحو حمراء **ألحقت العلامة دون تغيير** فتقول زيدان ووضأن
من غير تغيير للمفرد وقد يعترض بنحو قائم وقائمة فانك
تقول فيه قائمان ويجاب بأن مفهوم مما اشار اليه قبل هذا
بقوله وكذا التذكير مع اتحاد المادة فحكم بتغليب المذكر على
المؤنث وحينئذ فالعلامة انما لحقت بقائم لا بقائمة فلا
حذف **مالم ينب عن تثنيته تثنية غيره** مفهوم هذا أنه
اذا نابت عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه العلامة دون
تغيير أي بل تلحقه مع التغيير وليس هذا غرض المصنف
فانهم قالوا اشاريذلك الى سواء فى اللغة الفصحى فانه

لا يلحقه علامة التثنية أصلا أي لا يثنى فيقال هما سوآن
لاستغنائهم بتثنية سوى عنه حيث قالوا هما سيان قالوا وأشار
بذلك الى الي وخصي فانه لا يثنى أصلا فلا يقال اليان وخصيان
استغناء بتثنية الية وخصية حيث قالوا اليتان وخصيتان
على ان ابوى زيد وعمرو حكيا هما سوآن وقال المبرد من قال
ألية قال أليتان ومن قال خصية قال خصيتان قال ابن قاسم
واعلم أن همزة سوآء منقلبة عن ياء وأصله سواي فلم يد-خل
تحت قوله غير المقصور والممدود الذي همزته بدل عن
أصل أو زائدة لأنها بدل عن أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها
واذا ثني المقصور قلبت ألفه واوا ان كانت ثالثة بدلا منها
أي من الواو نحو عصا لقولهم عصوته أي ضربته بالعصا فيقول
في تثنيته عصوان أو كانت الألف أصلا أو مجهولة ولم تمل وهو
قيد راجع الى الأصل والمجهولة فمثال الأصلية غير الممالة الى
واذا علمين فيقول في تثنيتهما الوان واذوان ومثال المجهولة
غير الممالة ودا وهو اللهو وفيه أربع لغات هذه وودد بالنقص
وفي الحديث لست من الدد ولا الدد مني وددن بالنون
قال • ايها اللائم في حب ددن • ان همي في سماع وادن •
وددد وقلبت الفه ياء ان كان بخلاف ذلك فشمل ما الفه رابعة
كملهى أو خامسة كمرتضى أو سادسة كمستدعي او ثالثة بدل
من ياء كرحى أو أصلا أميلت كبلى ومتى فجميع ذلك تقلب ألفه
في التثنية ياء لا إن كانت ثالثة واوي مكسور الأول نحو رضي
ورد أو مضمومة نحو ضحى وعلي خلافا للكسائي فانه يقول
تقلب الألف ياء في هاتين الصورتين أيضا ولا خصوصية
للكسائي من بين الكوفيين بهذا الرأي بل هو المنقول عن
الكوفيين قاطبة وخالفهم البصريون محتجين بحكاية أبي

الخطاب

الخطاب في الكباد وهي الكباسة وهو مقصور كبوان وحكاية
سيبويه في الحرباوين والياء في رأي لبعض الثقاة أولى من
الواو بالأصل والمجهولة مطلقا أميلت أو لم تمل قال المصنف
ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الراي وذهب قوم الى
أن الأصل إن أميلت كبلى أو قلبت ياء في حالة من الأصول
نحو على والى ولذا تثنيت باليا والا فبالواو وهو اختيار ابن
عصفور وقد نص سيبويه على تثنية إلى وعلى ولدى
بالواو ولم يستثر القلب فهذه ثلاثة مذاهب وتقلب واوا
همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث نحو حمراء فتقول في
تثنيته حمراوان بقلب الهمزة واوا أما القلب فلكونها زيادة
مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين
الفين فجدوا في الفرار من اجتماع الأمثال لأن الياء أقرب
الى الألف من الواو ولكون الواو والهمزة في الثقل وربما
صحت فقيل حمراوان أو قلبت ياء حمرايان حكاه المبرد عن
المازني وفي المخصص لابن سيدة أن الكوفيين يستحسنون
في ألف التأنيث الممدودة اذا كان قبلها واوان يثنوها
بالهمزة تارة وبالواو أخرى وذلك نحو لاواد حلواء وان
البصريين لا يعرفون ذلك وربما قلبت الهمزة الأصلية
نحو قراء ووضاء واوا فقيل رجلان قراوان ووضاوان حكي
ذلك أبو علي الفارسي عن بعض العرب وفعل ذلك المذكور وهو
قلب الهمزة واوا بالملحقة أي بالهمزة الملحقة وفيه تسامح
لأن الالحاق هو جعل مثال على مثال آخر ليعامل معاملته
فعلباء مثلا وهو عصب عنق البعير ملحق بسرداح وهي
الناقة الطويلة على وجه الأرض بواسطة مازيد فيه

منقار ريس ع

وليس الملحق حقيقة هو الهمزة ولك أن تجعل الملحقة صفة للكلمة فلا تسامح **أولى من تصحيحها** بالياء وإن بالواو أولى من علباء وآن بالهمزة **والهمزة المبدلة من أصل** نحو كساء من ذوات الواو ورداء من ذوات الياء **بالعكس** مما قدم في الملحقة فيكون كساآن ورداآن بتصحيح الهمزة أولى من كساوين ورداوين بقلبها واوا وسوى أبو موسى بينهما في أن الأولي فيهما اقرار الهمزة قالوا وهو نص سيبويه الا أنه فاوت بين القلبين فجعل قلب همزة علباء أكثر من قلب همزة كساء **وقد تقلب الهمزة** المبدلة من أصل ياء فيقال كسايان ورداين **ولا يقاس عليه خلافا للكسائي** بل الكوفيين قاطبة قال ابن قاسم والحق أنه يقاس عليه لانها لغة فزارة حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة **وصحوا مذروين وثنايين** المذروان طرفا الية الانسان وطرفا القوس والثنايان طرفا حبل يعقل به البعير فالأول يرد اعتراضا على قولنا في المقصور انه اذا تجاوز الثلاثة قلبت ألفه ياء لا غير والثاني يرد اعتراضا على قولنا في الممدود الذي همزته بدل من أصل انه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واوا وذلك ان مفردهما في التقدير مذرى كمغزى وثناء كردآء ولم يقولوا مذريان بالياء ولا ثناوان بالواو ولاثناأن بالهمزة **قلت** ويجب أن يضبط مذروان بالذال المعجمة لا المهملة فان المدرى بالدال المهملة وهو شيئ كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء نطق بها هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها تقول مدريان بالياء وأما مذروان وثنايان فبنيا على صيغة المثنى ولم ينطقه بمفردهما ولذلك تسمعهم يقولون مفردهما في التقدير مذرى

وثناء

وثناء وذكر ابن السيد أن أبا عبيدة حكى عن أبي عمرو مذري مفردا فالراجح أبا عمرو قاس ذلك دون سماع **تصحيح شقاوة وسقاية** منصوب على المصدر النوعي مثل ضربته ضرب الأمير أي صححوا هاتين الكلمتين أي حرفي العلة الواقعين في آخرهما تصحيحا مثل تصحيح شقاوة وسقاية وهو لف ونشر مرتب الاول وهو شقاوة للاول وهو مذروان والثاني وهو سقاية للثاني وهو ثنايان الواو للواو والياء للياء **للزوم علمي التثنية والتأنيث** يعني انهم صححوا كلا من كلمتي مذروين وثنايين لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لها كما أنهم صححوا واو شقاوة وياء سقاية لبناء الكلمة على هاء التأنيث وعدم انفكاكها عنها فكان حرف العلة لم يقع آخرا حتى تقلب همزة **وحكم ما الحق به علامة جمع التصحيح** لمذكر أو لمؤنث **القياسية** فاما غير القياسية فلا يلزم أن يتساوى فيها الحكمان بل قد يتساويان نحو حلائل أسودين وأحمرين والعانسون وقد يتخالفان نحو بنون وبرعون وعلانون فان التثنية ابنان بثبات همزة الوصل وبرعتان بثبات التاء وعلانيتان بثبات الياء والتاء جميعا **حكم ما الحق به علامة التثنية** وهذا هو القياس لأن التثنية تسلم فيها بناء الواحد والجمع السالم كذلك فحقهما أن يتفقا فيما يغير ويسلم وعلى ذلك فيصح آخر نحو زيد وعلي وامرئ مرجل ورجل مرجو ووضاء فيقال زيدون وعليون ومرجوون ومرجوون ووضاؤون كما يقال زيدان وعليان ومرجان ومرجوان ووضاآن ويقال في نحو زكريا وصحراء زكريا ؤون وصحراوات كما يقال زكريا وان وصحراوان وفي عطاء علما عطاوون بالواو وعطاؤون بالهمزة وفي سماء سماوات بالواو وسماآت بالهمزة **الا أن آخر المقصور** نحو المصطفى **والمنقوص** نحو القاضي **يحذف في جمع التذكير** نحو المصطفون والقاضون **وتلى علامتاه** أي علامتا

جمع التذكير وهما الواو والياء **فتحة المقصور** نحو انهم عندنا لمن المصطفين الأخيار **مطلقا** أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو حبلى اوزائدة كألف أرطى وحبلى إذا سميت بهما وعلم من قوله فى جمع التذكير أخر المقصور والمنقوص لايحذف فى جمع التأنيث ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهى الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المؤنث خفيفة فجاز أن تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقا ولاحرف أخف منها واما علامة التثنية فالألف رفعا والياء المفتوح ماقبلها جرا ونصبا بخلاف ياء الجمع فانها مكسور ماقبلها **خلافا للكوفيين فى الحاق ذى الألف الزائدة** سواء كانت للتأنيث نحو حبلى أو للالحاق نحو أرطى او للتكثير نحو قبعثرى أعلاما لمذكرين **بالمنقوص** فيضمون ماقبل واو الجمع ويكسرون ماقبل يائه ويحذفون الألف فيقولون حبلون وحبلين كما يقول الجميع فى المنقوص قاضون وقاضين ولا يفعلون ذلك فى غير الزائدة بل يفتحون ماقبل الواو والياء كما سبق قال فى الشرح وجوزوا الوجهين فى الأعجمي للاحتمال نحو عيسى فانه عبراني أوسرياني **وربما حذفت** اي الألف الزائدة **خامسة** نحو الخوزلي بفتح الخاء والزاي وهي مشية فيها تفكك **فصاعدا** نحو ضَبَغْطَرى بضاد معجمة مفتوحة فباء موحدة مفتوحة فغين معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فألف مقصورة وهو الأحمق فتقول الخوزلانى والضبغطران فى الجمع وقالوا هراوات بفتح الهاء فى جمع هراوى قال فى الشرح وهذا دليل على ان ذا الألف الأصلية قد ينزل منزلة ذى الألف الزائدة وهو لم يتعرض فى المتن الى حذف الأصلية **واعلم** ان فى الهراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع وعدم قلب الألف ياء وحذفها

مع كونها

مع كونها من أصل والمراد كونها بدلا من أصل اذ هي بدل عن لام الكلمة وليست بنفسها أصلا **فى التثنية والجمع بالألف والتاء** ظرف لمحذوف تقديره تحذف وكذا الألف والهمزة من قاصعاء وهو احد جحرى اليربوع ونحوه كما سوراي كما يحذف الف المقصور الخامسة الزائدة تحذف الالف الخامسة هي والهمزة بعدها من الممدود ونحو قاصعاء **ولايقاس على ذلك** أي على حذف الف المقصور الزائدة خامسة فصاعدا ولا على حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه لقلة ماورد من ذلك **خلافا للكوفيين** فانهم يقيسون عليه قال فى الشرح والمنصفون من غيرهم يقبلونه ولايقيسون عليه لشذوذه ومن فى قوله من غيرهم لبيان الجنس لا للتبعيض **وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ماهي فيه فيعامل معاملة مؤنث عارمنها الوصحيح** قال فى الشرح فيصح نحو مسلمة وعرقوة وقواة ويقال فى فتاة فتيات وفى قناة قنوات وفى سماسماوات وفى باقلاء باقلات قلت التمثيل هنا بسماسم لسهولة لأنه ليس مما نحن فيه قال ابن قاسم ولو كان قبل التاء همزة مبدلة نحو سقاة وباقلاة قلت سقاوات وباقلاوات وان شئت أقررت الهمزة كما تقل فى التثنية **فان قلت** الألف باقلا للتأنيث فكيف لحقتها تاء التأنيث **قلت** قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم صحة هذا المثال قال ولا أعرف سقاة وهو قصور واضح ففى الصحاح والباقلاء ممدودا إذا شددت اللام قصرت وان خففت مددت الواحدة باقلاء على ذلك فهذا نص يدل على أن الالف فيه ليست للتأنيث واما سقاة ففى الصحاح ايضا وامرأة سقاة وسقاية **ويقال فى المراد به من يعقل من ابن وأخ واب وهن وفى بنون** وشواهده كثيرة وأبون كقراءة بعض السلف قالوا نعبد الهك وآله أبيك بدليل تبيينه بثلاثة أسماء ابراهيم واسماعيل واسحاق وفيه

تسمية العم أبا مجازا **وأخون** كقوله

• كريم طابت الاعراق منه • وأشبه فعله فعل الاخ بيا
• كريم لا تغيره الليالى • ولا الالواء عن فعل الابيا

ففيه شاهدان وهنون كقوله

• اريد هنات من هنين وتلتوى • على وانى من هنين هنات

وذوو اشواهده كثيرة والمصنف أورد هذه أي الالفاظ تنبيها على انها مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها لكن ذكره لذى لا موقع له هنا لأنه مما وافق فيه الجمع التثنية فتقول ذوو مال كما تقول ذو مال اما اين فمخالفته ظاهرة وذلك انك تقول فى تثنيته ابنان وتقول فى جمعه بنون لا بنون كأنهم اراد وا أن ينبهوا على أن الفاء فيها فى الاصل مفتوحة فقالوا بنون و أما أبون وأخون وهنون فمخالفتها فى الجمع للتثنية ظاهرة اذ يقال فى تثنيتها أبوان وأخوان وهنوان فقياسه فى الجمع أن يقال أبورن وأخوون وهنوون برد لامها لكن التصريف اقتضى حذف الواو وكذا قالوا قلت نحو أبون يحتمل وجهين **أحدهما** أن يكون الأصل أبوون ثم اتبعوا كما اتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا فحذفوا الحركة وهى ضمة لام الكلمة ثم حذفوا اللام للساكنين **والثانى** أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته وهذا أسهل وهو الذى يمشى عليه ظاهر كلام المصنف لأنه يتكلم على ما اختلف فيه حكما التشبيه والتصحيح وعلى التقدير الأول لا تخالف بينهما باعتبار التقدير وان حصل اختلاف عارض وكذا القول فى أخواته ولا يمكن أن يقال على الوجه الأول انهم لم يتبعوا ثم ما ردوا اللام تلبوها الفا ثم حذفوها للساكنين لان هذا يقتضى أن تبقى العين مفتوحة كما فى المصطفين واحترز المصنف بقوله من يعقل عما لا أريد به

ما لا يعقل

فانه لا يقال فيه حينئذ أبون وما ذكر معه دائما لجمع بالألف والتاء **وفى بنت وابنة وأخت وهنة وذات هنات** فى جمع كل من بنت وابنة ويقال فى تثنية بنت بنتان وفى تثنية ابنة ابنتان بمخالفة الجمع للتثنية فى ذلك ظاهرة **وأخوات** برد المحذوف بخلاف التثنية فانه يقال فيه أختان **وهنات** بغير رد اللام كما فى التثنيه وانما ذكرها لأنه لو أفرده هنوات بالذكر لأتى **وهنوات** برد المحذوف خلافا للتثنية **وذوات** بغير رد وجوبا وفى التثنية الوجهان قالوا ذاتا وذواتا **وأمهات** بزيادة الهاء مخالفا للتثنية **فى الأم من الناس اكثر من امات** بالموافقة للتثنية وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعراء فقال

• اذ الأمهات قبحن الوجوه • فرجت الظلام بأماتكا

وغيرها بالعكس اي وغير الام من الناس بالعكس فامات فيه اكثر من أمهات وربما قالوا فى أم أمهة قال

• امهتى خندف والياس أبى • وعن الفراء من قال أم قال أمات ومن قال أمهة قال أمهات وعلى هذا قلا مخالفة بين جمعه وتثنيته

والمؤنث بها فى محل نصب على الحال من الضمير المستتر فى المؤنث بالتقدير والاسم الذى أنث حالة كونه ملتبسا بها أو مجردا منها ومجردا عطف على الحال المتقدمة والظاهر أن المصنف لم يحترز بقوله المؤنث عن المذكر بل ذكره ليجرى عليه قوله بها **او مجردا** وبيان لصورة المسئلة منبه بما تعلق به من التقسيم على ما ذكرنا وليس فى كلام المصنف تقييد ان هذا الحكم خاص بالجمع بالألف والتاء ولكن ذلك يعلم وان لم ينص عليه لأن المؤنث انما يستحق ذلك الجمع من جمعى التصحيح **ثلاثيا صحيح العين ساكنة** مضاف ومضاف اليه اي ساكن العين ولا ينبغى أن يقرأ ساكنة بالتاء حالا من العين لأن بعده غير مضعف ولو قال

ساكنة بالتأنيث احتراز غير مضعفة بالتأنيث أيضا وليوافق قوله
صحيح العين **غير مضعف ولا صفة** وذلك مثل جفنة وغرفة
وسدرة وكل من هذه الأمثلة الثلاثة المختلفة حركة الفاء بما
عليه انه مؤنث بالهاء ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف
ولا صفة ومثل دعد وهند وجمل فكل من هذه الثلاثة أيضا
مجرد ثلاثي الى آخر ما تقدم واحترز بقوله ثلاثيا من نحو
جبال علم للضبع وبقوله صحيح العين من دولة وبقوله ساكنة
من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة وبقوله غير مضعف
من نحو جنة وجنة وخبة ولا صفة من نحو ضخمة وجلفة
وحلوة **يتبع فاؤه عينه في الحركة مطلقا** اي سواء كانت فتحة
أو ضمة او كسرة فتقول جَفَنات بفتح الجيم والفاء وغرفات بضم
الغين المعجمة والراء وسدرات بكسر السين والدال المهملتين
وكذا يقول دعدات بفتحهما وجُمُلات بضمهما وهِندات بكسرهما
وينبغي أن يضبط يتبع بضم أوله على البناء للمفعول لمناسبته
وتفتح وتسكن وهي مطلوبة **وتفتح وتسكن من الاسكان لا من**
التسكين لتناسب الألفاظ **بعد الضمة** والكسرة كان ينبغي أن
تقول في تميم كما قال ابن الحاجب وغيره فتقول غرفات وجملات
وسدرات وهندات بالفتح والاسكان فليس في المفتوح الفاء
الا وجه واحد وهو فتح العين وفي المضموم ثلاثة أوجه وفي
المكسور ثلاثة أوجه **فان قلت** لم حكموا بأن الفتح في نحو
جفنات للاتباع ليس الا مع احتمالها لأن تكون كالفتحة في
خطوات وسدرات وليست للاتباع قطعا **قلت** لأن الفتح
في خطوات وسدرات لثقل الاتباع وهو منتف في جفنات
فالفتح فيه اتباع لا غير كما ذكروا ولهذا تخفف خطوات وكسرات
بالاسكان ولا يجوز ذلك في جفنات لأنه خفيف **فان قلت**

فلم

فلم التزم في مثله الفتح مع خفة السكون الذي في مفرده **قلت** لأجل
الفرق بين الصفة والاسم وكانت الصفة بالسكون اليق لثقلها بانضمامها
[illegible] ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف
وقد علمت انه فهم من اشتراط المصنف فيما تقدم صحة العين لجميع
ما يذكره بعده انه لا يجوز في دولة وسوره ولا في ديمة وزينة اذا
جمعا اتباع ولا فتح وانما يبقيان على الاسكان الذي كان في الافراد وفي
شافية ابن الحاجب انه يجوز في ذلك السكون والفتح وان الممتنع
الاتباع فقط **وتمنع الضمة قبل الياء** مثل زبية وكلية فلا يقال
زبيات ولا كليات بالضم بل بالسكون او الفتح قبل ولم يسمع الفتح
ويمنع أيضا الكسرة قبل الواو نحو رشوة فلا يقال رشوات بالاتباع
بل بالسكون أو الفتح ولم يذكر سيبويه هنا الفتح **باتفاق** راجع الى
المسئلتين جميعا **ويمنع ايضا الكسرة قبل الياء بخلف** نحو لحية فمن
البصريين من أجاز لحيات بالاتباع ومنهم من منعه لما فيه من
الثقل الناشئ عن توالي كسرتين وياء وأيد ابن عصفور الأول
بانهم لم يحفلوا باجتماع ضمتين وواو في خطوات عند الاتباع
فكذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين وما في لحيات **قلت** وقد يقال
ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين الا في ايل ويلزم الفاظ
قليلة على تردد في ثبوتها ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع نحو عُنُق
ومطلقا عند الفراء سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه
او من باب فرية وهو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائز عند
غيره فان فعلات بكسر الفاء والعين يتضمن فعلا وهو مما أهمل
+ لا فيما ندر كما بل لكن منع الفراء لذلك ليس متعلقا بما سمع وما لم
يسمع وانما هو **فيما لم يسمع** واما ما سمع فيقبله ولا يقاس عليه
وشذ جروات بكسر الجيم والراء ووجه شذوذه ما فيه من الكسرة
قبل الواو وهو ممنوع بالاتفاق والتزم فعلات بفتح العين

فى جمع لجبة بسكون الجيم وهي صفة يقال شاة لجبة اذا قل لبنها
وغلب فى ربعة بسكون الباء وهو صفة بمعنى معتدل القامة
لقول بعضهم لجبة وربعة بفتح الجيم والباء وهذه العلة فى لجبة
مأخوذة من كلام سيبويه فقد ذكر الأبدي ان سيبويه قال
انما قالوا الجبات بالتحريك لأن منهم من يقول لجبة بالتحريك فى
حالة الافراد فأجمعوا فى الجمع على هذه اللغة وقيل لما لزمت
التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة
لجبة اذا قل لبنها كما مر صارت كالاسماء فى لزوم التاء نحو
جفنة وقصعة واما ربعة فقد سمع فيها فتح الباء حكاه ابن
سيدة وقال ابن الحاجب لجبة وربعة ووضعا اسمين ثم وصف
بهما وروعي ذلك الأصل فبقيا على الفتح ولا يقاس على ما ندر
من كهلات بفتح الهاء بل يقتصر على ما سمع وذلك لما قصدوه
من الفرق بين الصفة والاسم على ما تقدم آنفا خلافا لقطرب
فانه أجاز القياس عليه وفى المخصص لابن سيدة الأنثى كهلة
والجمع كهلات وهو القياس لأنه صفة وقد حكي فيه عن
ابن حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب
انتهى بنصه ويسوغ فى لحية القياس وهو اسكان عينها فى الجمع
وفاقا لأبى العباس المبرد ولا يقال فعلات باسكان العين اختيارا
اي فى وقت اختيار وسعة لا فى وقت ضرورة فيما استحق فعلات
بفتح العين الا لاعتلال اللام نحو ظبية فيجوز فيه فى الاختيار
ظبيات بسكون الباء حكاه ابن جنى او شبه الصفة مثل اهلات
بسكون الهاء والأولى أن تجعل جمعا لأهلة بمعنى أهل فقد حكاه
الفراء ولا تجعل جمع أهل فاذا قلت امرأة لجبة ففيه الفتح
اعتبارا بالأصل والاسكان اعتبارا بالعارض وفهم من قوله
اختيارا انه يقال فى الضرورة فعلات بالاسكان فيما استحق

فعلات

فعلات بالفتح كقوله

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشي يدان

ويفتح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما مما عينه حرف لين
لاحرف مد ولين كسورة وديمة فبالاسكان عند الجميع كما يقتضيه
كلام المصنف وقد عرفت ما قدمناه فيه من الكلام ابن الحاجب
ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز فى نحو غيلة بفتح الغين المعجمة
وهى المرأة السمينة نص عليه الجوهري ولا فى نحو جونة للبيضاء
أو السوداء إذا جمعتا ان يفتح عينهما عند هذيل ويجوز عندهم
الفتح فى جمع نحو جونة اسما للحابية المطلية بالقار أو اسما
لعين الشمس واتفق على عِيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عِير
بكسر العين وسكون الياء وهي مؤنثة وهي الابل التى يحمل عليها
الأحمال وقيل قافلة الحمير ثم كثر حتى قيل لكل قافلة وفى المصباح
العرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح انتهى وانما هو عيرات
جمع عير بكسر العين من اولها وما فى المصباح هو قول المبرد
والزجاج الا ان الزجاج قال العير هذا هو الذى فى الكتف أو فى
القدم وهو العظم الثانى الشاخص فى وسطهما فاعلمه قال
المصنف شذوذا وهو منصوب على الحال من عيرات أي اتفق عليه
فى حال كونه ذا شذوذ ولك ان تعربه على غير ذلك والشذوذ
فيه من وجهين أحدهما جمعه بالالف والتاء والثانى فتح العين
والقياس تسكينها لانه مكسور الفاء كديمة ولم يكن فى فتح يائه
ما فى بيضات من الاتباع وقد سبق ان ابن الحاجب حكى فى شائبته
جواز السكون والفتح فى ديمات من غير شذوذ لشيء منهما بل قال
باثر ذلك ان حكم غير حكم ما تقدم فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح
وعيرات بالسكون ولا شذوذ فى واحد منهما من جهة افراد العين
وفتحها

فصل عقده المصنف لأشياء متعلقة بالمثنى قصدا
وان ذكر غيره فيه فبطريق الاستطراد **يتم فى التثنية من المحذوف واللام**
مايتم فى الاضافة لاغير قال ابن قاسم محذوف اللام قسمان
قسم يرد فى الاضافة فيرد فى التثنية وهو المنقوص فيقول فى التثنية
قاضيان كما يقول فى الاضافة قاضيك قلت ليس هذا من موضوع
المسئلة فى شيء لأن الاتمام انما هو مفروض فيما حذفت لامه
والقاضى ليس من المحذوف اللام فى الافراد أصلا فذكره فى هذا المحل
سهو ثم قال وأب وأخ وحم فى اكثر اللغات وهن فى لغة فيقول
فى التثنية أبوان وأخوان وحموان وهنوان كما تقول فى الاضافة
أبوك وأخوك وحموك وهنوك وقسم لا يرد فى الاضافة فلا يرد فى
التثنية نحو سنة وحر فيقال سنتان وحران كما تقول سنتك وحرها
ورب ما قيل أبان قال الفرزدق
واصرف الكاس عن الجاهل ليجبى بن حضين • لا يذوق اليوم كأسا أو يغدى بالابين
والخان لم يذكروا له شاهدا قال ابن قاسم والظاهر أن قولهم أبان وأخان
على لغة من التزم النقص فى الإفراد والاضافة قال الفراء من قال
هذا أبك قال أبان **ويديان** فأتم فى التثنية ما لا يتم فى الاضافة فانك
تقول فيها يدك بدون رد ولعل هذا جاء على لغة القصر فلا اشكال
ودميان قال الشاعر
• فلو أنا على حجر ذبحنا • جرى الدميان بالخبر اليقين
ودموان حكاه الجوهري فى الصحاح عن بعض العرب ولعله على لغة
من يقصر المفرد **وفميان وفموان** قال الفرزدق
• هما نفثا فى فيّ من فمويهما • على النابح العادى اشد دجام
وقد مر وقالوا فى ذات ذاتا على اللفظ وهو الأقيس لقولهم فى الذكر
ذومال لاذويا قال • يا دار سلمى بين ذات العوج • وذوايا على
الأصل وهو الاكثر قال الله تعالى ذواتا أفنان ويثنى اسم الجمع

نحو قوله

نحو قوله تعالى قد كان لكم آية فى فئتين وقوله تعالى يوم التقى
الجمعان وقوله عليه الصلاة والسلام مثل المنافق كمثل الشاة
العايرة بين الغنمين وقول الفرزدق
• وكل رفيقى كل رحل وان هما • تعاطى القنا قوما هما أخوان
ووقع لابن هشام فى مغنيه فى هذا البيت غلط أوجب ارتكابه
المتعسف لاحاجة اليه وقد بينا ذلك فى الحاشية التى كتبناها عليه
والجمع المكسر المصحح ليلا يلزم اجتماع اعرابين فى كلمة **بغير زنة**
منتهاه نحو قولهم جمالان ورماحان واحترز بهذا القيد من أن يكون
على صيغة منتهى الجمع فيمتنع تثنيته ومن هنا تبين لك وهم وقع
للجاربردى فى شرح تصريف ابن الحاجب فانه قال انما اميل نحو
يتامى ونصارى لانها ترجع الفها ياء مفتوحة وذلك فى التثنية
فان المكسر يجوز فيه أن يثنى على معنى جماعتان قال
• بين رماحي مالك ونهشل • فعلى ذلك يقال يتاهيان ونصاريان
انتهى وهذا وهم كما أشرنا اليه وانما يثنى ذلك لو سمي به وأما مع بقاء
الجمع فلا كما قد عرفت وظاهر كلام المصنف ان تثنية ما ذكره من اسم
الجمع ومن الجمع بغير زنة منتهاه قياس ونص غيره على ان ذلك
مقصور على السماع وجائز للضرورة **ويختار** فى الأمرين اللذين هما
جزآن أو كجزئين **المضافين لفظا** نحو قطعت رؤس الكبشين
أو معنى لم يمثله ابن القاسم وفى شرح الكافية الشافية للمصنف
ما معناه يختار فى الجزأين المضافين الى كلهما ثم قال والجزآن
المميزان لكلهما كالجزأين المضافين لكلهما ومثل ذلك بقوله
هما ضخما الرؤس وجاء المنطلقان السنا ومراده بالتمييز التفسير
اللغوي لا التمييز الصناعى بدليل المثال الأول فهذا مما يصلح أن
يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ **الى متضمنيهما**
كما تقدم من نحو قطعت رؤس الكبشين وخرج به نحو دار ازيد يك

وثوبا عمريك لأن الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف وخرج
بتثنية المتضمن نحو المرأ بأصغريه **لفظ الافراد على لفظ**
التثنية فراس الكبشين بافراد الراس مختارا على رأسي الكبشين
بصيغة المثنى **ولفظ الجمع** نحو رؤس الكبشين **على لفظ الافراد**
نحو راس الكبشين فعلم أنهما على هذا اللفظ عند المصنف الجمع
ثم الافراد ثم التثنية ووجه ترجيح الجمع أن المضاف والمضاف
اليه كشيء واحد فكرهوا هنا الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع
لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى **قلت** البصريون
لا يقيسون الافراد والكوفيون يقيسونه ويفضلون عليه التثنية
والمصنف خالف الفريقين فرجح الافراد قال ابن هشام ويجب
التثنية في نحو وكلا الفسيهما رابي لأن كلا لا يضاف الى الواحد ولا
الى الجمع **قلت** المنصوص أن كلا وكلتا يضافان ابدا الى كلمة
دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو أحدهما
أو كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين
والجماعة أو بالمجاز كقوله ▪ ▪ ▪ ▪ ▪
▪ ان للخير وللشر مدي ▪ وكلا ذلك وجه وقبل ▪
فان ذلك حقيقة في الواحد وأشير بها الى المثنى معنى هذا نصه
في مغني اللبيب واذا كان كذلك فلم لا يجوز اضافة كلا الى الجمع
المراد به اثنان مجازا وهذا ما لا يظهر لمنعه وجه **فان فرق**
متضمنا هما اختير الافراد نحو على لسان داود وعيسى بن مريم
وفي الحديث لما شرح الله صدر ابي بكر وعمر وفي كافية المصنف
انه يلزم في هذه المسئلة الافراد **وربما جمع المنفصلان** وهما
ليسا جزأين ولا كجزأين كالدرهمين مثلا لكن انما يجمعان **إن**
أمن اللبس كما ورد في الحديث ما اخرجكما من بيوتكما واذا أويتما
الى مضاجعكما وهذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما

على أزواجهما الهما فيه أجر وفي حديث علي وحمزة فضرباه بأسيافهما
اما اذا خيف اللبس امتنع نحو قبضت درهميكما وذكر المصنف في
شرح كافيته الجمع ولم يذكر الافراد فاقتضى ظاهر الكتابين التسهيل
والكافية امتناع الافراد وان أمن اللبس **ويقاس عليه وفاقا للفراء**
لأمن اللبس ووروده في الكلام الفصيح **ومطابقة ما لهذا الجمع**
لمعناه او لفظه جائزة فالأول كقوله ▪ ▪ ▪ ▪ ▪
▪ قلوبكما يغشاهما الأمن عادة ▪ اذا كانت الابطال يغشاهم الذعر ▪
فقال يغشاهما رعاية للمعنى والثاني كقوله ▪
▪ خليلي لا تهلك نفوسكما أسى ▪ فان لها فيما بها دهيت أسى ▪
فقال لها ودهيت رعاية للفظ ولو اعتبر المعنى لقال لهما ودهيتما
واسى الأول مفتوح الهمزة معناه الحزن واسى الثاني مضموم الهمزة
جمع أسوة وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسئلة بل كل شيء
له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه **ويعاقب**
الافراد التثنية أي يقع الافراد في موضع التثنية فالتثنية هنا
هي الأصل ويأتي المفرد في موضعها **في كل اثنين لا يغني** أي لا يستغني
وهو بفتح الياء مضارع غنى اي استغنى **أحدهما عن الآخر** وذلك
كالعينين والأذنين والحاجبين والجفنين والنعلين سواء كانا
جزأين أو غير جزءين أضيفا أو لم يضافا ومن الافراد قول
عدي بن الرقاع ▪ ▪ ▪ ▪ ▪
▪ وكأنها وسط النساء اعارها ▪ عينيه أحور من جآذر جاسم ▪
▪ وسنان اقصده النعاس فرنقت ▪ في عينه سنة وليس بنائم ▪
قال الأصمعي وهذا أحسن ما قيل في فتور الجفون وربما تعاقبا
أي الافراد والتثنية فوقع كل في الموضع الذي يقع فيه الآخر
بالأصالة مطلقا اي وان لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين
والرجلين ولا من باب قلوبكما انتهى وقد يقال هذا يقتضي

ان مطلقا مدخلة للمسئلة السابقة فلم ذكرها أولا وكيف قال
هنا وربما فأفاد التقليل وقال أولا وتعاقب ولم يشر الى تقليل
وكيف يصح دعوى التعاقب فى النوع الأول وليس فيه ان التثنية
تقوم مقام الواحد والجواب انه تبين أن مراده بقوله مطلقا
ما يراد بقولك وان لم يكن ما تقدم والذى يقدم نوعان باب قلبكما
ناب فيه الواحد عن التثنية وكذا باب عينك فى أقر الله عينك وليس المراد
بمطلقا معنى قولك فيما تقدم وغيره فظهر وجه ما صنعه المصنف
فتدبره ومثل المصنف لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى فقد زاغت
رسولا ربك وقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد وبقول حسان
رضي الله عنه ان شرخ الشباب والشعر • الاسود ما لم يعاص كان جنونا
فهذا من وقوع المفرد موقع المثنى ومن عكسه قول الشاعر
• اذا ما الغلام الأحمق الام • ساقنى باطراف انفيه استمر فأسرعا
ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل والأبواب لا تثبت بالمحتملات
وقد يقع افعلا ونحوه أي تفعلان موقع افعل ونحوه أي تفعل
والمعنى أنه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان فى الأمر ونحوه
وهو المضارع فيقع أفعلا موقع أفعل ويقع تفعلان موقع تفعل
وقد حمل على الأول قول الحجاج • يا حرسى اضربا عنقه • وقول
امرئ القيس • قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • وحمل على الثانى
قول الشاعر
• فان تزجراني يا ابن عفان أزدجر • وان تدعاني احم عرضا ممنعا
فتزجراني واقع موقع تزجرني وتدعاني واقع موقع تدعني ومشى
المصنف فى ذلك على ما ذهب اليه ابن جنى والمازني والبغداديون
وقد تؤولت هذه الشواهد وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع
الجمع موقع واحده اي واحد الجمع نحو شابت مفارقه وانما للانسان
مفرق واحد ونحو قوله • تمد للمشي اوصالا واصلابا •

وإنما

وانما هو صلب واحد وقول العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم
يا ملطفة تركب السفين • وقد الجم تسراو اهله الفرق •
قال ابن الشجرى السفين جمع فى موضع الواحد كقولهم يعمير
ذو عثانين وشابت مفارقه كأنه سمى كل جزء من السفينة سفينة
ثم جمع قال ويجوز أن يكون أراد السفينة وحذف الهاء للضرورة
كقول أبى طالب
• وحيث ينيخ الأشعرون ركابهم • بمنضم السيوف من أساف ونايل •
اي ونائله وأساف ونايل صنمان او يقع الجمع موقع مثناه أي مثنى
واحد الجمع نحو قولهم عظيم المناكب والحواجب والوجنات
وانما للانسان منكبان وحاجبان ووجنتان وعليه قوله
• فالعين بعدهم كان حداقها • سملت بشوك فهي غور تدمع •
قال الأصمعى اراد الحدقة وما حولها كقولهم عظيم المناكب والمشافر
وغور جمع غوراء وعقد ابن خالويه لذلك فى كتاب ليس بابا فقال
يقولون رأيت ترائبها وانما لها تريبة واحدة وكان ينبغى للمصنف
أن يقول فيقع الجمع أو التثنية موقع واحده والجمع موقع مثناه
فقد قالوا فى قوله
• ليث مذل هزبر عند خيسته • بالرقمتين له أجر واعراس •
مثنى الواحد وكذا قالوا فى قول الفرزدق
• عشية سال المربدان كلاهما • سحابة موت بالسيوف الصوارم •
ولا يقاس على شيء من ذلك

فصل

فيما يجمع بالالف والتاء قياسا وما يجمع بهما
سماعا يجمع بالالف والتاء جمعا قياسا أي مقيسا أو ذا قياس ذوا تاء
التأنيث المبدلة فى الوقف كتمرة والساكنة كبنت وأخت وكذا كيت
وذيت لو سمي بهما لقيل فى جمعهما كيات وذيات مذكرا كان المسمى
بهما أو مؤنثا نص على ذلك سيبويه مطلقا يشمل العلم واسم الجنس

والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة نحو فاطمات وطلحات
وسنبلات ونسأبات قال ابن قاسم وآستدرك على اطلاق المصنف
اسماء فيها تاء التأنيث ولا تجمع بالالف والتاء وهي شفة وشاة
وأمة وامرأة ومراة وفلة فى النداء قلت أما شفة وأمة فلا يردان
فقد قال ابن سيدة فى المخصص أن أبا علي صرح بان شفة اذا
جمع جمعا مسلما يرد اليه ماذهب فى الواحد كما فعل ذلك فى التكسير
فيقال شفهات لا شفات وفى الصحاح أن الناقص من شفة الهاء
لقولهم شفيهة وشفاه ثم قال مانصه وزعم قوم أن الناقص من
شفة واو لانه يقال فى الجمع شفوات وحكي فى المحكم لجمع أمة
أمثلة منها أموات وعلم المؤنث مطلقا سواء كانت العلامة فيه
ظاهرة كفرة وسلمى وخنسا أو مقدرة كهند ويستثنى من ذلك ما
جعل علما من شاة وامرأة ومراة وفلة وباب قطام فى لغة أهل الحجاز
وقال ابن ابى الربيع يشترط العقل فلو سميت ناقة بعناق أو بعقرب
لم تجمعه بالألف والتاء وصفة المذكر لا المؤنث فخرج نحو حايض
وطالق وصبور لامرأة وجريح كذلك الذى لا يعقل لا الذى يعقل
فخرج نحو عالم وفقيه وكاتب فانها صفة مذكر ولكنه يعقل فظهر من
هذا وجه قوله تعالى فعدة من أيام أخر مع أن الأيام جمع يوم وهو
مذكر وأخر جمع أخرى وقد تعرض اليه ابن الحاجب فى امالى القرآن
فقال وانما جمع هنا على فعل وهو فى المعنى جمع أخر لأنه للأيام
وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه أخر باعتبار أصل أخر وهو أن كل
صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار ان شئت عاملتها
معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول
هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفضل والفضلي فالافاضل
على لفظه فى التذكير والفضليات والفضل اجراه له مجرى جمع المؤنث
لكونه لا يعقل والفضلي اجراه له مجرى الجماعة وهذا جار فى الصفات

والأخبار

والأخبار والأحوال ولذلك جاء أخر نعتا للأيام اجراء له مجرى جمع
المؤنث ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال أخر
لم يجز حتى تقول أواخر أو أخرون لانه ممن يعقل انتهى قلت
ولقد بلغني بعد دخولي الى الهند ان قوما استشكلوا قول ابن
الحاجب فى شافيته التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم
التي ليست باعراب من حيث أن الاحوال جمع والتى للواحدة
من المؤنث فلم يتطابق الموصوف والصفة ومن فهم القاعدة
التى نقلناها لم يكن مثل هذا عنده مشكلا وبالله التوفيق أو مصغرة
أي مصغر المذكر الذى لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات
وخرج بذلك مصغر المؤنث نحو اريئب وخنيصر تصغير أرنب
وخنصر وهما مؤنثان واسم الجنس لا العلم فخرج نحو يحيى
وموسى وزكريا المؤنث بالألف المقصورة والممدودة اسما كان
كبهمى وصحراء أو صفة كجلى وحلة سيراء وقوله بالالف أخرج
المؤنث بالتاء فقد تقدم له أنه يجوز مطلقا والمؤنث بغير علامة
فانه لا يجوز مطلقا كقدروعين وسن ان لم يكن فعلى فعلان كسكرى
مؤنث سكران فلا يقال سكريات أو فعلاء أفعل نحو حمراء مؤنث أحمر
فلا يقال حمراوات واقتضى كلام المصنف ان فعلاء اذا لم يكن لها
أفعل من حيث الوضع كامرأة عجزاء أي كبيرة العجز او من حيث
الخلقة كامرأة عذراء لم يمتنع جمعها بالالف والتاء وعلل بان المنع
فى حمراء تابع لمنع التصحيح فى أحمر وهو منتف هنا وقد سمع جمع
خيفاء وهي الناقة التى اتسع ضرعها وكذا سمع جمع وقاء وهي
الأكمة المنبسطة وكلاهما نظير عجزاء ومنع ذلك بعضهم كما
امتنع تصحيح نحو أكمر وادر غير منقولين الى الاسمية حقيقة
نحو سكرى وحمراء علمين لمؤنث فتقول فيهما حينئذ سكريات
وحمراوات أو حكما نحو بطحاء فانه فى الأصل صفة مقابلة لأبطح

الا انها غلب استعمالها مجردون موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت
جمعها فقيل بطحاوات قالوا ولم يسمع ذلك فى فعلا فعلات
وماسوى ذلك الذى تقدم من الأنواع الخمسة مقصور على
السماع كسنوات وأرضات وسجلات وحمامات ومن أظرف
مايحكى هنا أن شخصا ممن يدعى الفضل زعم ان حماما يجمع
على حمامات قياسا فنوزع بان حماما مذكر ليس فيه من جهة
القياس مايقتضى جمعه كذلك فقال سبحان الله ان كل حمام
لايكون الا للرجال وانما اردت حمام النساء فسبحان واهب العقل

باب المعرفة والنكرة

ولم يتعرض المصنف لتعريفهما
لما سيذكره عنه بعد هذا ان شاء الله تعالى فالمعرفة مضمر
نحو أنا وأنت وهو وعلم شخصى نحو زيد وجنسي نحو أسامة
لكن المصنف يرى أن علم الجنس معرفة لفظا لا معنى ومشاريه
نحو ذا وذي وذاك وتلك ومنادي وأعمه أكثرهم والمراد به نحو
يارجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يازيد فانه معرفة بغير
النداء على الصحيح المختار عند المصنف وازداد بالتداء وضوحا
وموصول نحو الذى والتى وتعريفه بالعهد الذى فى صلته
كما تعرفه والأخفش يرى أن تعريف الذى بأل ونحو من وما
بأنه فى معنى مافيه أل وأي بالاضافة فعلى هذا المذهب
لايعد الموصول قسما لذى الاداة ولا للمضاف ومضاف
نحو غلامك وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام
الرجل وذو أداة نحو الفرس وأم حمار وأعرفها عند المصنف
ضمير المتكلم نحو انا لانه يدل المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله
وبعدم صلاحيته لغيره وبتمييز صوته ثم ضمير المخاطب
نحو أنت لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله
ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل

الاختصاص

الاختصاص وحقه أن يقول الشخصى وفى بعض النسخ ثم العلم
الخاص ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته بخلاف
جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فانه تطرق اليه ابهام لاحتمال
عوده الى الأول والى الثانى فنقص اختصاصه لذلك قلت وفيه
نظر لأنه اما أن يكون ثم دليل يدله على عوده الى الأول اولا فان
وجد الدليل على ذلك فلا ابهام والا فهو للأقرب حتما فلا
ابهام وقال بعض النحاة ان ضمير النكرة نكرة لأنه لايدل على
خاص بعينه قال ابن قاسم والصحيح انه معرفة لأنه
يخصصه من حيث هو مذكور قلت انما يتم هذا اذا كان
المذكر المعود اليه مخصوصا قبل محكم نحو جاءنى رجل فأكرمته
اما اذا لم يختص بشئ قبل نحو ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل
وأخيه فينبغى أن تكون نكرة ثم المشاريه والمنادى كلاهما فى
مرتبة واحدة لأن تعريف كل منهما بالقصد وفى بعض النسخ
بعد قوله والمنادي مانصه وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف
منويا خلافا لبعضهم ثم الموصول وذو الأداة كلاهما أيضا فى مرتبة
واحدة عنده لأن تعريف كل منهما بالعهد فحقه أن يقول
وذو الأداة العهدية وفى بعض النسخ ثم ذو الأداة فجعله بعد
الموصول هذا هو التفصيل الذى ذهب اليه المصنف فى ترتيب
المعارف ومذهب الائمة الأقدمين أن أعرفها الضمير
وقال الصيمري العلم ونسب الى سيبويه والكوفيين وقال
ابن السراج اسم الاشارة وقيل ذو الأداة ولم يقل أحد المضاف
لأن تعريفه انما يكون بواحد من هذه الأشياء حين يضاف اليه
فاستحال أن يقال بذلك فيه اذ لا يكون المضاف اعرف من الشئ
الذى تعرف به والمضاف بحسب مايضاف اليه فعلى هذا يكون
المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير وهو شئ ذهب إليه

بعض النحاة ومذهب الأندلسيين أن المضاف في رتبة المضاف اليه
الا المضاف الى مضمر فانه في رتبة العلم ومذهب سيبويه
وذهب الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا ورد بنحو قوله
تعالى ووعدناكم جانب الطور الأيمن والنعت لا يكون أخص
وقد يعرض للمعرف ما يجعله مساويا نحو سلام على من أنث
عليه سورة البقرة سلام على من سجدت له الملائكة فان الموصول
فيهما بمنزلة الاسم العلم وقال النحويون انما قالت العرب
وامن حفر بئر زمزم اه لأنه مثل واعبد المطلب اه أو فايقا بأن
أراد فايقا لما قبله فالمساوى أيضا فايق لما قبله اذا كان بينهما
مرتبة أو أكثر فينبغي أن يريد أو فايقا المراتب كلها فلا يمثل له
الا بما فاق الضمير فعلى هذا تحسن المقاسمة ويكون المساوى
نوعين ماساوى ما قبله بلا تخلل مرتبة بينهما وما تخلله ذلك
اذ المعنى مساويا لما فوقه والعبارة صادقة على النوعين والذي
يفوق المراتب نوع واحد وذلك مثل انا يوسف والعلم هنا
أعرف من ضمير المتكلم وكذا قول من طرق بابا فقيل له من أنت
فقال فلان فهو أعرف من أن يقول أنا وتقول لرجلين أتيتاك دون
ثالث لك مني محبة بل لك فانهما لا يعرفان من أردت حتى يقترن
بلفظ مواجهه أو نحو ذلك ولو قلت الذي جاءني منكما أولا أو
للكبير منكما العلم من أردت فالمعرف بالاداة والموصول هنا
قد فاقا ضمير المخاطب والنكرة ماسوى المعرفة سلك في تبيين
المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر أقسام المعرفة ثم جعل
النكرة ما عداها وذلك انه راى تمييزهما بالتعريف عسرا فقال
في الشرح ما حاصله من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه
دون استدراك عليه لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظا
نحو عام أول وأول من أمس وعكسه كأسامة وما فيه الوجهان

كراحد

كواحد امة وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم
يجعلها نكرة ويصبها على الحال وكذا واو الحسبة في الوجهان
ولذلك جمعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة أخرى فاحسن ما
يميز به أن تذكر أقسام المعرفة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة انتهى
وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق وقد قرر بعض الفضلاء
في هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز
أقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال التعريف يقصد به معين
عند السامع من حيث هو معين كأنه أشير اليه بذلك الاعتبار
واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته
ولا يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا في نفسه لكن بين مصاحبة
التعيين وملاحظته فرق جلي ومهد في تصوير ذلك مقدمة هي
أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد أن
تكون المعاني مقصودة ممتازا بعضها عنه بعض عند السامع
فاذا دل باسم على معنى فاما أن يكون بذلك الاعتبار أي كون
المعنى معينا عند السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه أو لا
فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى تعين المعنى
وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ يسمى علما اما جنسيا ان كانت
المعهود الحاضر جنسا وماهية كأسامة أو شخصيا ان كان فردا
منها كزيد أو أكثر كالبانين وان لم تكن بجوهر اللفظ فلا بد من أمر
خارج عنه مشار به الى ذلك مثل الاشارة في أسماء الاشارة
وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة
من جملة وغير جملة في الموصولات والمضاف الى المعارف وكحرفي
اللام والنداء في المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا
هو العهد في الحقيقة لكنه جعل أقساما خمسة بحسب تفاوت
ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الأعلام الجنسية

وان كانت قليلة أعلام حقيقة كالأعلام الشخصية اذ فى كل منهما
اشارة بجوهر اللفظ الى حضور معنى فى الذهن المعتبر به لذا
قلت أسامة كذلك تلك الصورة الذهنية من شأنه كيت وكيته وان
الفرق بين أسامة وأسد اذا كان موضوع اللفظ من حيث هو هو
بحسب الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة فيه
بالألة دون جوهر اللفظ انتهى وقال ابن الحاجب فى الكافية
المعرفة ما وضع لشئ بعينه وذكر أقسامها ثم قال والنكرة ما
وضع لشئ لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احترازا عن النكرات
ولا يريد به ان الواضع قد قصد فى حال وضعه واحدا معينا إذ
لو اراد ذلك لم يدخل فيه الا الأعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام
والمضاف الى أحدهما تصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى
ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا
الواضع كما فى الأعلام أولا كما فى غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله
فى شئ بعينه لكان أصرح هذا نصه يعنى أن المعتبر فى المعرفة
هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام
الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف
فان لفظة أنا مثلا لا تستعمل الا فى أشخاص معينة اذ لا يصح
أن يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد
منها والا كانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت مشتركة
موضوعة أوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة
لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له
استعمالها فى افراده المعينة دونه وقد أولع كثير من الفضلاء
بهذا البحث والظاهر ما أفاده بعض الحذاق من انها موضوعة
لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شئ
منها ولا الاشتراك ولا تعدد الأوضاع ولو صح ما ذكروه لكان

أنا

انا وأنت وهذا مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي
له من [illegible] الكلية [illegible] لها أصلا وهذا
فاسد قطعا وكيف ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة
فى [illegible] استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى التمسك فى ذلك بأمثلة فاترقب فتفهم وليس ذو الاشارة قبل
العلم خلافا للكوفيين فانهم قدموه على العلم مستدلين بأن
اسم الاشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم وبأنه يقدم عليه
عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا دليل فى ذلك لأن المعتبر انما هو
زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما علم لم تعرض فيه
شركة نحو اسرافيل وطالوت كذا قال المصنف والذى نقله الرضي
عن الكوفيين غير هذا فانه قال ومذهب الكوفيين أن الأعرف
منهم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم
معين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه
فى اسمه ما يماثله فان اتفقت مشاركة فبوضع ثان بخلاف
سائر المعارف الى هنا كلامه أولا ذو الأداة قبل الوصول ولا من
وما المستفهم بهما معرفتين خلافا لابن كيسان فى المسئلتين
بما المسئلة الأولى فقد استدل عليها بقوله تعالى قل من أنزل
الكتاب الذي جاء به موسى اذ الصفة اما مساوية أو دون
فالموصوف ولا قائل بالمساواة فيثبت الثانى وأجاب المصنف
بأن الذى بدل أو مقطوع والكتاب علم بالغلبة لأن المعنيين
بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة
فالتحق بالاعلام وهذا تسليم من المصنف انه لا قائل بالمساواة
بين الموصول وذى الأداة وهو خلاف ما هو منصوص له فى هذه
النسخة وعليها اكثر النسخ وأما المسئلة الثانية فمستندة فيها
الرضي جوابهما نحو من عندك فتقول زيد وما دعاك الى كذا

فيقول لقائل والجواب يطابق السؤال وهو ضعيف جدا الأن
تطابقهما غير لازم ولا راجح في أنه يصح أن تقول فيمن عندك
رجل من بني فلان وفي ملكك إلى آخره مطر وأيضا فهما
قائمان مقام أي اثنان وأي شيء وهما نكرتان فكذا ما قام
مقامهما وأيضا فالأصل هو التنكير كذا قال المصنف

باب المضمر وهو الاسم الموضوع لتعيين مسمى
مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته فالاسم جنس يشمل المعرفة
والنكرة وانما نكره اتكالا على وضوح المعنى وظهوره قال المصنف
وخرج بالوضع المضاف والمنادى وذو الأداة وخرج بالتعيين
النكرات اذ المراد به جعل المعنى معينا للسامع أو كالمعاين
وخرج بما بعده العلم والمشار به والموصول اذ لا يشعر بشيء
من ذلك هذا معنى كلامه قلت وفيه نظر لأنا لا نسلم أن
الوضع مخرج للمنادي والمضاف وذي الأداة ضرورة أنهن معارف
وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه وغاية الأمر أن تعين
المعنى تارة يكون لجوهر اللفظ وتارة يكون بأمر خارج عنه
كما مر وذلك لا يأبى في كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه
فالحق أن قوله الاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وقوله
الموضوع لتعيين مسماه يخرج النكرة وقوله مشعرا بتكلمه
الى آخره يخرج ما عدا الضمير من المعارف وأحسن من هذا
التعريف وأخصر قول ابن الحاجب ما وضع لمتكلم أو مخاطب
أو غايب **فمنه** أي من المضمر **واجب الخفاء** وهو ما لا يخلفه
ظاهر ولا ضمير منفصل قال أبو حيان وهذا اصطلاح
غريب لا نعرفه لغير المصنف **وهو المرفوع بالمضارع ذي الزيادة**
نحو أقوم **أو النون** نحن نقوم **وبفعل امر المخاطب المفرد المذكر**
نحو قم **ومضارعه** اي مضارع المخاطب المفرد المذكر نحو تقوم

واسم

واسم فعل الأمر مطلقا سواء كان لمفرد مذكر أو غيره نحو تراك
يا زيد عليك زيدا وزيدا عليك ورويدك زيدا وزيدا ورويده زيدا وهيا هند وهيا
هندات قلت نقصه من مضارع وحرب الخفاء اسم الفاعل المضارع
نحو أوه وأف قلت كذا قاله أبو حيان وتبعه ابن قاسم
وغيره والانفصال عنه مثأت بان ما ذكروه في معنى المضارع
ذي الهمزة فان أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر فاستغني
بمعنى ذلك واما اسم فعل الأمر وان كان الاستغناء عنه بفعل
فعل الأمر ممكنا فوجه تخصيصه بالذكر أنه ذكر لاجل قوله مطلقا
اذ هذا الاطلاق ليس يأتي في فعل الأمر ضرورة أن وجوب
خفاء ضميره منوط بما اذا كان المفرد المذكر فقط بدليل قومي
وقوما وقوموا وقمن **ومنه جائز الخفاء** وهو ما يخلفه **وهو المرفوع**
بفعل الغايب نحو زيد قام ويقوم وليقم اذ يجوز أن يخلفه
الظاهر فيقول زيد قام أبوه ويقوم أبوه وليقم أبوه وكذا
سائر أنواع هذا القسم **والغائبة** نحو هند قامت وتقوم ولتقم
أو معناه يريد أو معنى فعل الغايب والغايبة **من اسم فعل** نحو
زيد هيهات وهند هيهات **أو صفة** نحو زيد ضارب ومضروب
وهند ضاربة ومضروبة **وظرف** نحو زيد عندك **أو شبهه**
أي شبه ظرف وهو الجار والمجرور نحو زيد في الدار وهند في الدار
فالضمير مستكن في هذه الأمثلة كلها وهو جائز الخفاء لأن الظاهر
قد يخلفه كما تقدم وقد انتقد ذلك على المصنف بأن الضمير
في كل ما ذكره واجب الخفاء اذ لا يصح أن يقال زيد قام هو
مثلا على أن يكون هو فاعلا بقام وكون الظاهر قد يقع في موقع
هذا الضمير المستكن كما في قولك زيد قام أبوه وكذا الضمير
المنفصل كما في قولك زيد ما قام الا هو لا يوجب اثبات جواز
الخفاء لهذا الضمير وذلك لأن هذا تركيب أخر غير تركيب زيد قام

فع

وليس الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستكان دائما
ولا يظهر في حين من الأحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد
للضمير المستكن لا فاعل نص على ذلك بعض النحويين وهو
ظاهر كلام المصنف وغيره وقد نص سيبويه على انه لا يجوز
قام أنا بمعنى قمت قال ابن قاسم وقال الجوهري يجوز في الشعر
قام هو وقام أنا وهو صحيح لأنه يجوز اقامة المنفصل مقام
المتصل للضرورة وحكي عن المبرد أنه أجاز ذلك في الشعر
وغيره على معنى الحصر فقام أنا بمعنى ما قام الا أنا للكنه
قد اجاز سيبويه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون
توكيدا وان يكون فاعلا قلت وبتقدير تسليم ما قال المصنف
او حمل ذلك على اصطلاح اختص به فيرد على قوله أو معناه
انه مخرج لنحو أنا هيهات وأنت هيهات وكذلك في البواقي مما
ان الاستتار فيهن موجود وهو جائز لا واجب بالتغيير الذي قرره
يقال أنا هيهات داري وانا في الدار غلامي وأنا ما في الدار الا أنا
وعلى ذلك فقس ومنه أي من المضمر بارز متصل والمراد به
ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل عكسه
وهو اي المتصل ان عنى به المعنى بنفعل أي المتكلم المعظم نفسه
او المتكلم ومعه غيره واحدا أو أكثر نا خبر هو اي والمتصل
المراد به المتكلم عظيما أو مشاركا هو لفظة نا في الاعراب كله
الرفع والنصب والجر نحو اكرمنا زيد او اكرمنا ومربنا وان رفع
البارز المتصل بماض فتاء وهذا موهم لأن نا لا ترتفع بالفعل الماضي
وهو اذا ارتفع لا يرتفع الا به خاصة تضم للمتكلم نحو قمت
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس
وضع المتكلم أولا ثم المخاطب ثم الغايب ويفتح للمخاطب
نحو قمت فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا وتكسر للمخاطبة

فرقا

~~فرقا ولم يعكسوا الأمر بكسرها نحو قمت فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا~~
وتكسر للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها
للمخاطمة لأن خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به أولى وايضا هو
مقدر على المؤنث فخص بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر
وحكى بعضهم ان في لغة ردية لربيعة يجوز وصل فتحة
الضمير وكأنه بالف نحو قمتا ورايتكا ووصل كسرتهما بياء وقد
احتمل قوله

وبيته فاقتصدت فما أخطأت في الرمية • بسهمين مليحين أعارتكيهما الظبية

وتوصل التاء المذكورة حال كونها مضمومة بميم وألف للمخاطبين
المذكورين والمخاطبتين المؤنثتين نحو قمتما يا زيدان وقمتما يا هندان
وضمت التاء فيهما اجراء للميم مجرى الواو لتفاوتهما في المخرج
ومثل الضمير هو التاء والالف والميم زايدة للتقوية وبميم مضمومة
ممدودة للمخاطبين نحو قمتموا يا زيدون وبنون مشددة للمخاطبات
نحو قمتن يا هندات فجئ بحرفين في المؤنث كما جئ بحرفين في المذكر
وفي بعض المقدمات ان اصل ضربتن ضربتمن فادغمت الميم
في النون وان النون هنا بازاء الواو والتي في ضمير الجماعة وهذا مردود
بان أحرف ضوى مشفر لا تدغم في مقاربها ويستثنى من قول المصنف
وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة الى آخره ارايت بمعنى أخبرني
واعلم أن هذه الكلمة يجوز ان يتصل بها الكاف وان لا يتصل
فان لم يتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير
وتأنيث وتثنية وجمع وافراد وان اتصلت بها وجب هنا للتاء
الفتح والافراد والتغني عن الحاق علامات الفروع بكاف الخطاب
ومنه قوله تعالى قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله وكذا يقال
للاثنين أرأيتكما وللمؤنث أرأيتك ولجمعها أرأيتكن هذا كله
اذا اردت معنى اخبر والا فالمطابقة واجبة مع الكاف كما تجب بدونها

فقد رمزت الى تمام البيتين من كتاب المحكم والمخصص وصوابه اجراء ومعاقبتي
اربع مرات اهـ

٦٦

فيقال أرأيتك جيلة أرأيتكما فاضلين أجميلتين أرأيتكم فاضلين
أرأيتكن جميلات واستدل سيبويه على ان الكاف في الأول
حرف خطاب لا مفعول بقولهم أرأيتك زيدا ما صنع ومثله أرأيتك
هذا الذي كرمت علي وأما عكس الفراء ذلك بجعله الكاف فاعلا
والتاء حرف خطاب فمتضمن لأمرين لم يثبتا اذ لم يثبت للتاء المتصلة
بالفعل ان يكون حرف خطاب ولا ثبت للكاف أن تكون فاعلا
ثم هو مردود بأن الكاف يجوز أن لا يؤتى بها بخلاف التاء وتكسر
ميم الجمع ان لم يلها ضمير متصل نحو قمتم اعرف من وصلها بواو
نحو قمتمو ومن وصلها قبل همزة القطع واسكانها قبل غيرها
كقراءة ورش ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصولة وهو
قليل وليس في كلامه بيان هذا القسم وهو الاختلاس لأنه انما
تقدم له ذكر الصلة واعتذر المصنف عن ترك ذلك بشذوذه
ولا ينهض هذا عذرا له في هذا الكتاب فهو مشحون بالشواذ
بل أشد الشواذ نعم يكون هذا عذرا في مثل كتاب سيبويه وكتاب
الايضاح والمفصل والمقرب وكافية ابن الحاجب فان وليها
اي ولي ميم الجمع ضمير متصل نحو ضربتموه ففاعل ولي ضمير
مستكن عايد على قوله قبل ضمير متصل ومفعوله عايد على ميم
الجمع لم يجز التسكين خلافا ليونس فانه جوز أن يقول الدرهم
أعينكه كما يقول في المظهر قال المصنف ولا اعرف له سماعا الا ما روى
ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه أكلا
أراهمني الباطل شيطانا ولو جاء هكذا لكان شاذا من وجه آخر وهو
تقديم غير الأخص مع الاتصال هكذا في شرح ابن قاسم قلت
أما قوله لم يجز التسكين فمقتضاه انه يجوز الصلة والاختلاس
وان جوازهما متفق عليه وقد يمنع تناول مفهومه للاختلاس
لأنه لم يتقدم له ذكر وأما قوله خلافا ليونس فالخلاف في ذلك

ليس

ليس خاصا بيونس بل نص سيبويه على جواز ذلك وأن الوصل
بالواو أكثر وأعرف وان رفع بفعل غيره أي غير ماض وهو الأمر
والمضارع فهو نون مفتوحة للمخاطبات نحو يا هندات قمن وأنتن
تقمن او الغايبات نحو الهندات تقمن والف التثنية غير المتكلم
فيشمل ذا الخطاب وذا الغيبة وفيه اجمال فانها ان ارتفعت بالمضارع
كان كما ذكر وان ارتفعت بالأمر لم يكن الا للمخاطب وذلك نحو يا زيدان
افعلا وهل يفعلان وهما يفعلان وواو للمخاطبين نحو يا زيدون
قوموا وأنتم تقومون او للغايبين نحو الزيدون يقومون وياء
للمخاطبة نحو يا هند قومي وهل تقومين وللغايب مطلقا أي
مستترا كان أو بارزا مع الماضي ماله مع المضارع نحو يقول زيد
ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا والزيدون
ضربوا والهندات ضربن كما يقول في المضارع يضرب وتضرب
يضربان وتضربان ويضربون ويضربن ولم يكن بالمصنف حاجة
الى ذلك فان قوله فيما تقدم للمرفوع بفعل الغايب والغايبة
يشمل ما رافعه الماضي وما رافعه المضارع وانما ذكر هنا
حكم الماضي لأنه قال قبل وان رفع بفعل غيره اي غير الماضي
فلم يبين هناك الا حكم المرفوع بالمضارع والأمر وانما خص
المضارع هنا بالحوالة عليه دون الأمر لان الكلام هنا في الغايب
والامر لا يكون لغايب والحاصل ان هذه الضماير الأربعة
ان رفعت بالماضي فهي للغايب لا غير أو بالامر فهي للمخاطب
لا غير او بالمضارع فهي لهما في وقتين لا على الاجتماع وكل
ذلك يعلم من كلامه ويعلم منه أيضا ان ياء المخاطبة لا ترفع
بالماضي وربما استغني معه أي مع الماضي بالضمة عن
الواو كقوله

• قلوان الاطباء كان حولي • وكان مع الاطباء الأساة •

قال أبو حيان وهو ضرورة لانادر كما يفهمه ظاهر كلام المصنف
وقال بعضهم انه نادر قلت ويؤيده ما وقع في الكشاف ففيه افلح
دخل في الفلاح كأبشر دخل في البشارة ويقال أيضا أفلحه أي
أصاره الى الفلاح وعليه قرأة طلحة بن مصرف قد افلح وعنه
أفلحوا على لغة اكلوني البراغيث او على الابهام والتقسير وعنه
لم ضمة بغير واو اجتزاء بها عنها كقوله فلو ان الأطباء كان حولي
انتهى ومقتضى قول المصنف معه أي مع الماضي كما تقدم أن هذا
الحكم خاص بالماضي وليس كذلك فانه ذكر في الشرح انه ربما
فعل ذلك مع فعل الأمر وأنشد
ان ابن الأحوص معروف فبلغه ٭ في ساعديه اذا رام العلا قصر
أراد فبلغوه وقال في شرح الكافية وقد أنشد علي حذف لام
الامر اضطرارا
فلا تسطل مني بقائي ومدتي ٭ ولكن يكن للخير منك نصيب
وليس منه كقوله
من كان لا يزعم أني شاعر ٭ فيدن مني تنهه الزاجر
بل يدن معطوف على يزعم وحذف الواو من يدن لدلالة الضمة
عليها كما قال فلو أن الأطباء كان حولي فحذف واو الضمير
اكتفاء بالضمة فواو ليست بضمير أحق ان يفعل بها ذلك
وتنهه جواب من انتهى فاقتضى كلامه جواز حذف الواو التي
هي ضمير وأن حذف الواو التي هي لام أولى من ذلك وقد استبان
لك بما ذكرنا ان الاستغناء بالضمة عن الواو ثابت مع الأفعال
الثلاثة على قلة وليس الاربع وهن النون والألف والواو والياء
علامات كتاء التأنيث في فعلت هند والفاعل مستكن كما مثلنا
خلافا للمازني فيهن اي في الأربع فانه يقول انهن علامات
والفاعل مستكن قال المرضي ولعل ذلك حملا للمضارع على

اسم

اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها
يعني النون خلافا للاخفش في الثاء فانه وافق المازني
على أنها علامة كتاء التأنيث ووافق الجمهور في النون والألف
والواو على أنهن ضمائر قال ابن قاسم وشبهة المازني
ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع
وجيء بالعلامات للفرق وشبهة الأخفش ان فاعل المضارع
المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث باليا وان الفعل
للغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج الى الفرق
فجعلت التاء علامة للمؤنث وابطل المصنف القولين بأنها
لو كانت حروفا لما لزمت كما أن تاء التأنيث لم تلزم في نحو قوله
فان لم تريني ولي لمة ٭ فان الحوادث أودى بها
وبأنها لو كانت حروفا لزم أن تكون نون الأناث ساكنة
وان لا يسكن آخر الفعل كتاء التأنيث ويسكن آخر المسند الى التاء
والنون وفانحو ضربت وضربن وضربنا وهذا المسند يكون
ماضيا فقط مع التاء وناويكون ماضيا ومضارعا وأمرا مع النون
ويكون الفعل الذي هو غير أمر مبنيا للفاعل تارة ومبنيا
للمفعول أخرى فان قلت لم عدل المصنف عن التعبير
بلازم المسند الى التعبير بآخره قلت ليدخل نحو سلقيت
فان المسكن فيه آخره لا لامه تقول سلقته أي القيته على
ظهره وتقول سلقيته بزيادة الياء وعلة الاسكان عند الجمهور
كراهة توالي أربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد لأن
الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع عليه وأما الأمر فمسكن
استصحابا وضعفه المصنف بأن الحكم عام والعلة قاصرة
اذ لا يوجد التوالي المذكور الا في الصحيح وبعض الخماسي نحو
انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته أولى ثم التوالي لم يهمل

بدليل جندل وعلبط ولو كان مقصود الايمال لم يتعرضوا
اليه دون صرورة وايثار المصنف التعليل وجها أخصر
وهو ارادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع ما نحو أكرمتا
ثم حملت التاء والنون على ثا للمساواة في الرفع والاتصال
والصحة وتحذف ماقبله من معتل اي ماقبل الأخر نحو
قال وباع فتقول قلت وبعت وهذا الحذف عام في كل معتل
وتنقل حركته أي حركة المعتل الثابتة له في الأصل والمراد
بها الضمة والكسرة لأنه سيخص الفتحة بكلام الى فاء
الماضي الثلاثي نحو جدت وطلت فاصله جودت وطولت
بضم الواو ويدل على انه واوي جواد وطويل فسكن أخر
المسند ونقلت ضمة ما قبله وهو الواو الى فاء الفعل وحذف
حرف العلة فقيل جدت وطلت وكذا القول في خفت وهبت
بكسر الخاء والهاء فان أصلهما خوفت وهيبت على فعل بكسر
العين بدليل أخاف وأهاب ففعل فيهما ما تقدم من الاسكان
والنقل والحذف هذا ان كانت الحركة غير فتحة كما تقدم
وان كانت فتحة أبدلت لمجانسة المحذوف ونقلت
نحو قلت وبعت فاصلهما قولت وبيعت بفتح العين لكن
ابدلنا الفتحة بمجانسة الواو في فعل القول وهي الضمة
وبمجانسة الياء في فعل البيع وهي الكسرة ثم نقلت هذا هو
مذهب الجمهور قال سيبويه واما قلت فاصلها فقلت معتلة
من فعلت وانما حول الى فعلت ليحولوا حركة الفاء عن حالها
وقال أيضا وأما بعت فانها معتلة من فعل يفعل ولو لم يحولوها
الى فعلت لكان حال الفاء كحال فاء قلت ولاي ابن الحاجب
ان الضم للدلالة على الواو والكسر للدلالة على الياء لا للنقل
وادعى ابن الحاجب انه الصحيح واحتج عليه بأنه لو لم يجعل

للدلالة

للدلالة كما قال وجعل للنقل كما قالوه لزم نقل باب أصلي إلى
باب فرعي وهو خلاف الأصل ورد عليه أنه لو كانت الكسرة
للدلالة على الياء لدلت عليها في خفت واللازم باطل فأجيب
بأن الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء اذا لم يمكن أن
يجاء ببيان البنية فانهم لو فتحوا في قلت وبعت لما دل فتح
الفاء على فتح العين أما اذا أمكن ببيان البنية كما في خفت
وهبت فلا يدلان عليهما والكلام على ذلك يطول وربما نقل
أي وقع النقل المذكور قليلا وهو نقل حركة عين الفعل المعتل
الأجوف الى فائه دون اسناد الى احد الثلاثة التي هي التاء
والنون وتا في زال وكاد أختي كان وعسى كقول بعضهم ما
زيل يفعل وقول أبي خراش الهذلي

وكيدت ضياع القف يأكلن جثتي ... وكيد خراش عند ذلك يتيم

ووجه ذلك أنهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول
له واحترز بقوله أختي كان وعسى من زال بمعنى ماز وبمعنى
ذهب ومن كاد بمعنى أراد وبمعنى مكر ويجمعها ماضي يزال
ويكاد فان مضارع التي بمعنى ما يزيل وبمعنى ذهب يزول
ومضارع كاد بذينك المعنيين يكيد ولما كان كلام المصنف
السابق يقتضي ان الاسكان خاص بتلك الضمائر وكان ما
عداها محرك ماقبله أراد أن يبين حقيقة تلك الحركة ولم يتعرض
للألف للعلم بأنها لا تكون قبلها الا الحركة الخاصة التي هي الفتحة
فلذلك قال وحركة ماقبل الواو والياء مجانسة فيضم ماقبل
الواو نحو يضربون ويكسر ماقبل الياء نحو تضربين فان ماثلها
اي فان ماثل ماقبل الحركة المجانسة لتلك الحركة المجانسة بأن كان
واوا قبل ضمة نحو تدعون اذ أصله تدعوون أو كان ياء قبل
كسرة نحو ترمين اذ أصله ترميين وهذا الكلام مبني على أن حركة

قوله اه صح

الحرف بعد الحرف أوكان ماقبل الواو والياء القلحذف أي ماذكر واو
وياء وألف ووليّ الضمير ماقبله أي ماقبل المحذوف من تغيير
تغييرله فتبقى حركة العين فى يدعون والميم فى ترمين والشين
فى تخشين على حالها وان كان الضمير واوا والآخر بكسر الخاء ياء نحو
الزيدون يرمون اذ أصله يرميون فآخر الفعل ياء والضمير واوا
وبالعكس فيكون الضمير ياء وآخر الفعل واوا نحو تغزين إذ
أصله تغزوين هذا فى الأمر أي آخر الفعل وهو الياء من ترميون
والواو من تغزوين مثلا وجعلت الحركة المجانسة على ماقبلة
فيقول ترمون وتغزين وظاهر هذا الكلام انا حذفنا الحرف
وحده ونقلنا حركته التى كانت معه الى ماقبله وقال فى شرحه
استثقلت ضمة على ياء مكسور ماقبلها فى ترميون وكسرة على
واو مضموم ماقبلها فى تغزوين فحذفت الضمة والكسرة تخفيفا
ثم الياء والواو يعنى للساكنين ثم خيف على واو الضمير فى ترمون
وياء الضمير فى تغزين الانقلاب الى الواو والياء فجئ بالحركة
المجانسة ليسلم الضميران وقوله وجعلت الحركة على ماقبله
يقتضى ان الحركة مع الحرف ويأتى ضمير الغايبين بفتح النون
جمع غايب كضمير الغايبة كثيرا نحو واذا الرسل أقتت وكقوله

• قد علمت والدتى ماضمت • اذا الكماة بالكماة التفت •

وكقول حسان بن ثابت رضي الله عنه •

• وقال الله قد يسرت جندا • الأنصار عرضتها اللقاء •

واطلاق هذا القول من المصنف انما يصح على قول الكوفيين
واما البصريون فيمنعون فى جمع السلامة الزيدون قامن كما
يمنعون قامت الزيدون وهو موافق لهم فى ذلك الباب فكان
ينبغى ان يوافقهم هنا فلا تطلق وفى حواشى الصحاح لابن برى
ان قيسا يعنى ابن ذريح لما دخل مكة شرع اصحابه يدعون الله

عزوجل

عزوجل ويسألونه المغفرة وقال هويارب ليلى فقالوا له ويحك هذا
يسأل الله المغفرة فقال •

• فيا المحرمون الله يستغفرونه • بمكة شعثا ان تمحى ذنوبها •
• فناديت يا رباه اول سؤلتى • لنفسى ليلى ثم انت حسيبها •
• فان أعط ليلى فى حياتى لاتب • الى الله عبد توبة لا أتوبها •

وأولهم بجماعة اي مجئ ضمير الغايبين كضمير الغايبة مبنى على
التأويل بالجماعة لا على وجه الحقيقة وهذا الكلام متعلق بما
تقدم من قوله ان الواو والنون تكون للغايبين والغايبات والمخاطبين
والمخاطبات وعنى ان الواو للمذكرين غيبة وحضورا والنون للمؤنثات
كذلك فبين هنا ان ضمير الغايبين كما يكون بالواو يكون كضمير المفرد
مذكرا أو مؤنثا وان بحثه كالمفرد المؤنث على التأويل لا على وجه
الحقيقة واما الحقيقة فتكون على ماتقدم من ان الواو للعقلاء
الذكور وكضمير الغايب قليلا كقوله •

• انى رأيت الضامرين متاعهم • يموت ويفنى فارضخى من وعائنا •

لتأولهم بواحد يفهم الجمع فيؤول فى البيت المذكور ان الضامرين
بمعنى بمن ثم او من ذكر وهو واحد يفهم الجمع فعاد الضمير عليه
بهذا الاعتبار وهذا التأويل هو الذى يدل كلام سيبويه على
اعتباره اولسد واحد مسدهم وهذا تأويل الفارسى وقد احتج
للتأويل الأول بقوله عليه الصلاة والسلام خيرا لنساء صوالح
نشاء قريش احناه على ولد الحديث فانه لو اعتبر المعنى الثانى
لقيل احناها فانه انما يقال هنا خير امرأة ويعامل بذلك ضمير
الاثنين وضمير الاناث بعد أفعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا
مثال الأول وهو ضمير الاثنين بعد افعل التفضيل كقوله

• وميّة احسن الثقلين جيدا • وسالفة واحسنه قذالا •

وقد يتوهم ان هذا البيت مما يرد به تاويل الفارسى اذ لايصح

ان يقع واحد الثقلين هنا لانه لا يفرد فلا يقال أحسن ثقل ولا أحسن
الثقل لأن له أن يقول يصح احسن شئ جيدا وليس شرط
الواحد ان يكون من لفظ المذكور ومثال ضمير الاناث بعد افعل
التفضيل خير النساء صوالح نساء قريش الحديث ومثال ضمير
الاثنين دون أفعل قول الشاعر

• اخو الذيب يعوى والغراب • ومن يكن شريكيه تطمع نفسه كل مطمع

كأنه قال ومن يكن هذا النوع وقال ابن الشجري جعل الذيب
والغراب بمنزلة الواحد فاعاد اليهما ضمير الواحد وذلك لأن
الذيب والغراب كثيرا ما يصطحبان فى الوقوع على الجيف
ولولا ذلك لقال ومن يكونا ووجه القلة فى غير اسم التفضيل
انه لا يطرد فيه قيام المفرد مقام الاثنين والجماعة كما يطرد
ذلك فى اسم التفضيل قلت وفى كلام المصنف مناقشة وذلك
ان قوله ويعامل بذلك يشمل ضمير الغايبة وليس الحكم فى هذا
القسم كذلك فكان الصواب ويأتى كضمير الغايب ضمير الغايبين
وضمير الغايبات وقد يجاب بان اسم الاشارة لا يرجع الى
مجموع ما تقدم من الاتيان كضمير الغايبة كثيرا وكضمير
الغايب قليلا وانما يرجع الى الأخير فقط ولجمع الغايب
غير العاقل ما للغايبة نحو واذا النجوم انكدرت واذا الجبال
سيرت واذا العشار عطلت واذا الوحوش حشرت واذا البحار
سجرت ولا يقال قد مضى هذا فى قوله ويأتى ضمير الغايبين
كضمير الغايبة لأنا نقول ذلك فى العقلاء خاصة وهذا فى
غير العقلاء أو الغايبات نحو انا عرضنا الأمانة على السموات
والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وكان
الأولى بالمصنف لو عبر بدل الجمع بالجماعة ليدخل فيه دخولا
ظاهرا نحو ومن أياته الليل والنهار والشمس والقمر الأية فقال

تعالى